أصول الاقتصاد الإسلامي

الجزء الثاني

الإنفاق والتوازن الكلي

د. محمد عبد المنعم عفر - يوسف كمال محمد

قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

الناشر: دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع
تليفون ٦٧١١١٧٢ ص.ب ١٢٣٤٣ جدة

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمكتبة دار البيان العربي بجدة
ص.ب : ١٢٣٤٣ ـ الرمز البريدي : ٢١٤٧٣ جدة
ت : ٦٧١١١٧٢ ـ ٦٧١٩٦٥٨

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل المحتويات

مقدمة	٧
الباب الأول : أدوات التحليل الكلى	١٥
تمهيـــد :	١٦
الفصل الأول : التوازن بين التقليديين وكينز	٢٣
العمالة الكاملة	٢٤
قانون ساي للأسواق	٢٧
نظرية كمية النقود	٣٠
ظهور الفكر الكينزى	٣٣
الفصل الثاني : الإنفاق والمضاعف	٣٧
الإنفاق الاستهلاكى	٤٠
دالة الاستهلاك فى الأجل القصير	٤٦
الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام	٤٧
دالة الاستهلاك فى الاقتصاد الاسلامى	٥٦
الميل الاستهلاكي في الدول الإسلامية	٥٨
دالة الادخار	٦٣
الميل للادخار فى الدول الإسلامية	٦٨
المضاعف	٧٢
دالة الاستثمار	٧٩
المعجل	٨٤
الانفاق الحكومى والسياسة المالية	٨٧

الانفاق الخارجى .	٨٨
الفصل الثالث : التوازن	٨٩
الباب الثاني: يمحق الله الربا	١٠١
مقدمـــة	١٠٢
الفصل الأول : الربا والاستثمار.	١٠٥
التقليديون	
كينز	١٠٩
الفصل الثانى: الربا والتقلبات الاقتصادية	١٢٧
مقدمـــة	
الدورات الاقتصادية	١٢٩
أسباب الدورة وعلاجها فى اقتصاد اسلامى	١٣٣
الانفاق الاستثمارى فى الاسلام	١٤٣
دالة الاستثمار فى إقتصاد اسلامي	١٥٤
الفصل الثالث : الربا والتضخم	١٥٧
مقدمـــة	
ماهية التضخم	١٥٨
الركود التضخمى	١٦١
تضخم الطلب	١٦٣
آفات التضخم	١٦٩
الاسلام والتضخم النقدي	١٧٣
تضخم العرض	١٧٦
الباب الثالث: الإسلام والتنمية	١٨٣
مقدمـــة	١٨٤

الفصل الأول : اندحار الاشتراكية ١٨٧
مقدمة
نشأة الاشتراكية ١٩٣
وهم المادية الجدلية ١٩٧
قصور الاشتراكية ٢٠١
ترشيد العرض والطلب ٢٠٦
التوقعات والاختراعات ٢٠٩
عيوب التخطيط ٢١١
نتائج اجتماعية ٢١٦
الفصل الثاني: الاسلام والتخطيط ٢١٩
مقدمـــة
ماهية التخطيط
التخطيط في الاسلام ٢٢١
التخلف والتنمية ٢٢٩
الفصل الثالث: التكامل الاقتصادى ٢٥١
التنمية والتكامل ٢٥١
الاحتكارات الدولية ٢٥٥
وحدة الأمة ٢٦٠
خاتمـــة ٢٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن علم الاقتصاد الذي يدرِّسه اليوم في جامعاتنا متخصصون في الاقتصاد الوضعي يعكس تجربة بيئات غريبة عن مثلنا وواقعنا الاسلامي، لأنه نبع من عقيدة وحياة بعيدة كل البعد عن الاسلام وكافرة به، ويدرس هذا الاقتصاد الوضعي على أنه حقائق نهائية ومسلمات سواء في المنهج أو أدوات التحليل أو نماذج السلوك الاقتصادي، في الاستهلاك والاستثمار والتوظف والتنمية والسياسات.

وتطوع أدوات التحليل للدفاع عن مصالح طبقية ولايعترف بالقيم في السلوك الاقتصادي وإنما بالنفعية والاشباع المادي، ولو تسبب عن ذلك مظالم إجتماعية ودولية بممارسة الحرام من ربا واحتكار واستغلال.

والسؤال الهام الآن الذي يحكم على صحة أو فساد هذا الاتجاه: هل النظام الاقتصادي، الرأسمالي أو الاشتراكي، في شتى مراحلهما التاريخية قادر على تحقيق التوظف الكامل لموارد المجتمع وتحريره من التقلبات والتضخم والبطالة.. ؟! وإذا كان العكس هو الصحيح أى أن هذه الأنظمة كانت سببا مباشرا لضنك العيش للخاضعين لها كان لزاماً أن نبين كيف أن إتباع الإسلام فيه الرحمة ورغد العيش وذلك بأسلوب علمي غير انفعالي يستبعد الشعارات ويقدم الحقائق المجردة.

وقبل ان نخوض هذا الطريق الصعب نبين في عجالة تطوراً حدث في الفكر الاقتصادي لنتمكن من معرفة منطلقات المدارس المختلفة وأسسها الفكرية.

لقد سادت أفكار المدرسة الكلاسيكية العالم حتى الكساد الكبير سنة ١٩٣٠.

وكانت المدرسة الكلاسيكية تعتقد بادىء ذى بدء أن جهاز الأسعار قادر عن طريق تغير قوى العرض والطلب على تحقيق التوظف الكامل لموارد المجتمع.

واستثنوا من ذلك ظروفاً شاذة كالحروب والكوارث التي تنحرف عن هذا التوازن فترة لتعود إليه.

وقد بني هذا الرأي علي أساس مايسمى في الفكر الاقتصادي بقانون ساى وخلاصته أن العرض يوجد طلبه. أي أن الانتاج، أي قدر من الناتج يولد من الدخول مايكفي لطلب هذا الناتج. وهنا لن يكون هناك إفراط في الإنتاج ولاقصور في الاستهلاك.

وهذا القول الدارج في الفكر الاقتصادي غير مسلم به على إطلاقه. فقد قرر بعض الاقتصاديين الكلاسكيين أنه من الغباء تصور عدم الاكتناز أو استبعاد الكساد ولكنهم كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة للتنمية هي زيادة الإنتاج، وأن ذلك لابد أن يتم بجهد حقيقي من العمال ويرفضون مادون ذلك. ولقد نبه جون ستيوات مل إلى أن الرواج الذي يظهر من التضخم المستمر يؤدى إلى مايسميه اليوم الاستثمار السيىء أو سوء توجيه الاستثمار وتشويه هيكل الانتاج. (١).

ونقطة الضعف الأساسية في التفكير السابق أن ليس هناك مايضمن في ظل الاقتصاد الرأسمالي عدم الاكتناز. خصوصاً في مجتمع تعارف على الربا وضارب على أسعار السندات.

ومنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذ اقتصاديون يسمون بالنيوكلاسيك في تعميق التحليل الجزئي وشروط توازن المستهلك وتوازن المنتج ومن مفكريهم مارشال وبيجو.

إلا أن البطالة والكساد المترتبين على أزمة الثلاثينات أبرزت إلي الفكر الاقتصادي مصطلح.. التوظف الكامل.. وبالطبع كان مصطلحاً غير محدد المعالم مختلف على أساليب الوصول إليه حتي أنه من بين الاقتصاديين من لايمنع

---

1 - the critics of Keynezian Economics. Henry Hazlitt

D.Van Norstand cornpany Inc Coypyright 1960 P.6,24

من تحقيقه وجود معدل بطالة في حدود ٤٪ وكان ذلك كله بداية ظهور الفكر الاقتصادي الحديث بزعامة كينز.

ونستطيع أن نقول إن الأزمة بين الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي الكينزي هو في تعريف وظيفة النقود. لقد كان الاقتصاديون الكلاسيسك يرون النقود لاتقوم إلا بدور الوساطة والتقييم، ولايظهر أثرها إلا في شكل إرتفاع الأسعار ولاتؤثر في العمالة أو الانتاج، وكان السائد وقتئذ نظم الذهب وقاعدة الذهب. أما كينز فقد عاصر الخروج على نظام الذهب وأصبحت النقود عملة ورقية إلزامية تصدرها الدولة بالقدر الذي تراه وتستخدمها لسد عجز موازناتها. كما أن النقود الكتابية في البنوك أخذت في الانتشار بسرعة وبدأت البنوك تستغل الودائع الجارية في إصدار قروض دون مقابل من إيداع مطمئنة بأن التعامل بالنقود الكتابية يجعل لديها من السيولة مايطمئنها إلي زيادة الإقراض دون مقابل من السحب مما زاد أيضاً من كمية النقود ـ خصوصاً وأن الدوافع لها على ذلك هو الحصول علي الربا من الاقراض.

لهذا رأى على عكس الكلاسيك ان النقود تلعب دوراً هاماً في بنية النظام الاقتصادي. ودعا دعوته المشهورة إلي تمويل التنمية على طريق التضخم واستخدام الإصدار النقدي في تنشيط التوظف.

وعلى عكس الكلاسيك الذي كانوا يرون تقييد تدخل الدولة في الاقتصاد الأهلي دعا كينز إلي التدخل بأوسع الطرق لعلاج الكساد.

وهذا بالطبع أدى إلى تضخم شديد في الانفاق الحكومي ونهم شديد لزيادة إيرادات الدولة لتمويل هذا الانفاق حتي وصل إلى مايقترب من ٤٠٪ من الدخل الأهلي في الدول الرأسمالية، ومر أربعون عاماً في ممارسة هذه السياسة على مستوى دولي، وزاد معها تقلبات الاقتصاد وحدة الأزمات.

ووصل الاقتصاد إلي طريق مغلق يسمي التضخم الركودي ظهر بوضوح منذ

السبعينات من هذا القرن حتى أن اقتصاديا كهايك أعلن أن كل مايعاني منه النظام الرأسمالي المعاصر من أزمات خصوصاً التضخم الركودي سببه إعتناق الحكومات لفكرة كينز عن ضمان التوظف الكامل وابتداء من النصف الثاني من ستينات هذا القرن طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيرات عامة فقد بدأت بالتحول من التحليل الجزئي إلي التحليل الكلي من تحليل توازن المنتج والمستهلك إلى تحليل التوازن الكلي للاقتصاد الاهلي.

ونتج عن عجز الكينزيين الواضح عن علاج التضخم الركودي ظهور النقديين كتيار فرعي في حضن المدرسة النيوكلاسيكية في هذه الفترة أيضاً معتمدين على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي معارضين الانفاق بالعجز في الموازنة وزيادة الانفاق.

وقد تبنت حكومات أقوى الدول الرأسمالية لأفكار هذا الاتجاه وأزيح الفكر الكينزي عن عرشه الذى تربع عليه بأسلوب الإنفاق بالعجز وتوسيع الإنفاق الحكومي قرابة أربعين عاماً.

إلا أن هذا الاتجاه الحديث لم يصادف، اللتان نجاحاً أيضاً وظلت الأزمة قائمة. فقد كانت الدعامتان اللتان إعتمد عليهما مخططو هذه السياسة في انجلترا هما تخفيض الانفاق الحكومي أولاً ـ وثانياً رفع سعر الفائدة. ولكن معدل البطالة زاد وانخفض حجم الناتج الصناعي.

وكان برنامج إنعاش الاقتصاد الذي اعتمدته الادارة الأمريكية ونشر في فبراير ١٩٨١ صورة من البرنامج البريطاني ولكن إرتفع معه معدل البطالة وزادت حالات الإفلاس وعجز الموازنة.

وهكذا وقف المجتمع الرأسمالي أمام طريق مسدود في اقتصاده. وفشلت كل الحلول التي قدمت لعلاج هذه الأزمة على مدى التاريخ الاقتصادي وتنوع المدارس المتعاقبة فيه.

وهنا نضيف أمراً يهمله الاقتصاديون الرأسماليون في تحليلهم للاقتصادي الكلي

حيث يقصروه علي الاقتصاد الرأسمالي.

وكان لزاماً أن يمتد تحليلنا ليشمل الاقتصاد الاشتراكي، الذي يقدم أحياناً على انه علاج للاقتصاد الرأسمالي من الأزمات والكساد والبطالة.

لقد استمرت التجربة الاشتراكية في الاقتصاد الموجه كلياً من الدولة مايزيد عن الستين عاماً لاتنقصهم الموارد ولا المساحة التي شملت أجزاء عريضة من الكرة الأرضية، ولكنها لم تنته إلا إلى شقاء الانسان وبؤسه.

إن القوة المركزية للتخطيط التي تصدر التوجيهات قد عقدت الأحوال الاقتصادية كل التعقيد مما أوجد الصعوبات وأوقع جهاز التخطيط في الأخطاء القاتلة والمنخنقات وفقدان الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التصرف وهبط الانتاج كما وكيفاً.

ويكفي أن نعلم أن روسيا تستورد غذاءها وأنها تعتبر من أكبر الدول المدينة في العالم.

وقد سببت هذه الدكتاتورية الاقتصادية دكتاتورية سياسية فحين تكون الدولة هي المالك الوحيد لأدوات الانتاج وهي التي توجه استغلال هذه الأدوات وتقتل الكفاية والمبادرة الفردية وتزيد إجراءات القمع والقسوة.

والخلاصة أنه بحرمان الإنسان من تملكه لإنتاجه وسوقه قسراً إلى الإنتاج دون حافز عدنا مرة أخرى إلى العصر العبودي أو الإقطاعي حيث كان السيد هو المالك الوحيد والباقي عبيد من العمال عنده.

والخلاصة أن علم الاقتصاد المعاصر عجز أن يحل مشاكل البشر بل كانت توصياته وفلسفاته سبباً في شقوفهم وتعاستهم. وتشتت عقول المفكرين وعجزوا عن أن يضعوا أيديهم على سبب البلاء بانغماسهم في قضايا ثانوية منها استخدام الرياضيات بصورة ترفيه لاثبات كل الفساد السابق وتحليله على أنه صنم لامفر منه، ممانتهى بالإبداع الفكري في مجال الفلسفات والسياسات إلى عقم فكري

منغمس في المعادلات والتفصيلات المملة.

والاقتصاد الوضعي بوضعه الراهن كارثة على مستقبل البشر إن لم يصحح مساره.

وإن كان فشل في بيئاته الكافرة فهو أكثر فشلاً عندنا سواء في قاعات المدارس أم في ميدان التطبيق على المستوي الكلي.

إن أزمة الاقتصاد المعاصر بوضوح وباعتراف رجاله انما هي في ممارسة الحرام الذي نهى الله عباده عن اقترافه.

ولو كان هؤلاء الرجال وجدوا من يدعوهم إلى الله يبين لهم الحلال والحرام ربما تبدل حالهم عن هذا الحال، إن آفتي الاقتصاد النقدي المعاصر يحق هما في الاحتكار والربا، ولكن الاقتصاديين تركوا ذلك الجوهر وأخذوا يعالجون الداء بمزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد لا لمنع الحرام وعلاج أم الداء ولكن لتسكين الألم بادوات تنتهي إلى مضاعفة الداء.

هذه هي رحلتنا مع الطالب في دنيا الاقتصاد الوضعي الكلي لنجعله ينظر بوعي إلى مثالب النظريات والأنظمة وآفاتها فتأخذ بيده بعد ذلك إلى القمة السامقة ـ الاسلام ـ كعلاج لكل أزمات الاقتصاد المعاصر.

وهنا يقف على أقدام صلبة وهو يناقش ويفهم ركام الاقتصاد الوضعي ليميز الخبيث فيه من الطيب.

وباديء ذي بدء يضيء أمامنا الطريق في ظلمات المناهج الانسانية الاقتصادية قاعدتان ذهبيتان جعلهما الاسلام أساس بنائه الاقتصادي: الأولى في جانب السلب والثانية في جانب الإيجاب، الأولى جعلها أكبر الكبائر، والثانية جعلها ركناً أساسياً في الاسلام، الأولى هى تحريم الربا، والثانية هي إيتاء الزكاة، فجوهر الاقتصاد النقدي الاسلامي كما سنرى يقوم على:

﴿يَمْحَقُ اللهُ الرِبا ويُربي الصَدَقَات﴾(١)

﴿وما آتَيتُم مِن رِبا لِيَربُوَ فِي أَموالِ النَاسِ فَلاَ يَربُو عِندَ الله ومآتَيتُم مِن زَكَاة تُرِيدُونَ وَجهَ اللهِ فَأولئِكَ هُم المُضْعَفُون﴾ (٢).

هذا ولقد ساهم المؤلفان بجهد مشترك وآراء متبادلة في إعداد هذا المؤلف وإخراجه. ومع ذلك فقد قام الدكتور محمد عفر بإعداد الباب الأول عدا دالة الاستثمار من الفصل الثاني والفصل الثالث، كما قام بإعداد الفصل الثاني وتضخم العرض من الفصل الثالث في الباب الثاني وأعد أيضاً الفصل الثاني من الباب الثالث.

وقام الأستاذ يوسف كمال محمد بإعداد دالة الاستثمار من الفصل الثاني وأيضاً الفصل الثالث من الباب الأول، والفصل الأول والفصل الثالث عدا تضخم العرض من الباب الثاني، وكذلك الفصلين الأول والثالث من الباب الثالث

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٦

(٢) سورة الروم : آية ٣٩.

البـــاب الأول

أدوات التحليل الكلى

﴿مَثَلُ الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالهم فِي سَبِيلِ الله كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَت سَبْع سَنَابِل فِي كُلِ سُنْبلة مائة حَبَة والله يُضاعِفُ لِمَنْ يَشَاء وَاللهُ وَاسعٌ عَلِيم﴾(١)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦٢.

الباب الأول

أدوات التحليل الكلي

تمهيد

الاقتصاد الكلي: يقوم النشاط الاقتصادي على علاقات متشابكة للوحدات المكونة للاقتصاد الأهلي فيما بينها سواء كانت وحدات إنتاج أم إستهلاك. وهناك تدفقات مستمرة للدخل والإنتاج بين مختلف وحدات الاقتصاد بصفة دورية. وهذه التدفقات تأخذ شكل اتجاهين يتحقق بتساويهما على المستوى الكلي توازن الاقتصاد القومي.

وبالطبع فإن الاقتصاد في مجموعه يقوم على علاقات عديدة متبادلة ومتشابكة بين مختلف طوائفه فهناك علاقات بين طوائف المستهلكين وبعضهم البعض وأخرى بين طوائف المنتجين وبعضهم البعض. وثالثة بين المنتجين من جانب والمستهلكين من جانب آخر، ورابعة بين الحكومة وقطاع الأعمال (الوحدات الانتاجية) وخامسة بين الحكومة أيضاً وأصحاب خدمات عناصر الإنتاج (الوحدات المنزلية أو القطاع العائلي) وسادسة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي. وهكذا فان هذه العلاقات تمثل تيارات مستمرة بين مختلف هذه الوحدات تتخذ شكل تدفقات دائرية في اتجاهين أحدهما تيار الدخل والآخر والآخر تيار الناتج وهما متساويان في الاجمالي العام لكل منهما. فالناتج الاهلى لأى مجتمع من المجتمعات بما يشتمل عليه من سلع استهلاكية وسلع انتاجية مجموع دخول أفراده الذى يوجه للانفاق على هذه السلع المختلفة.

ومن الممكن أن نتبين جوانب النشاط المختلفة السالفة الذكر من النموذج

المبسط التالي لشكل العلاقات بين مختلف وحدات الاقتصاد القومى .

يبين هذا الشكل البياني أن قطاعات الاقتصاد القومي هي :

١- قطاع الأعمال ويشمل جميع الوحدات الانتاجية العاملة بالدولة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المختلفة بقصد بيعها في الأسواق الداخلية للدولة، والأسواق الخارجية أيضاً من خلال التبادل مع العالم الخارجي .

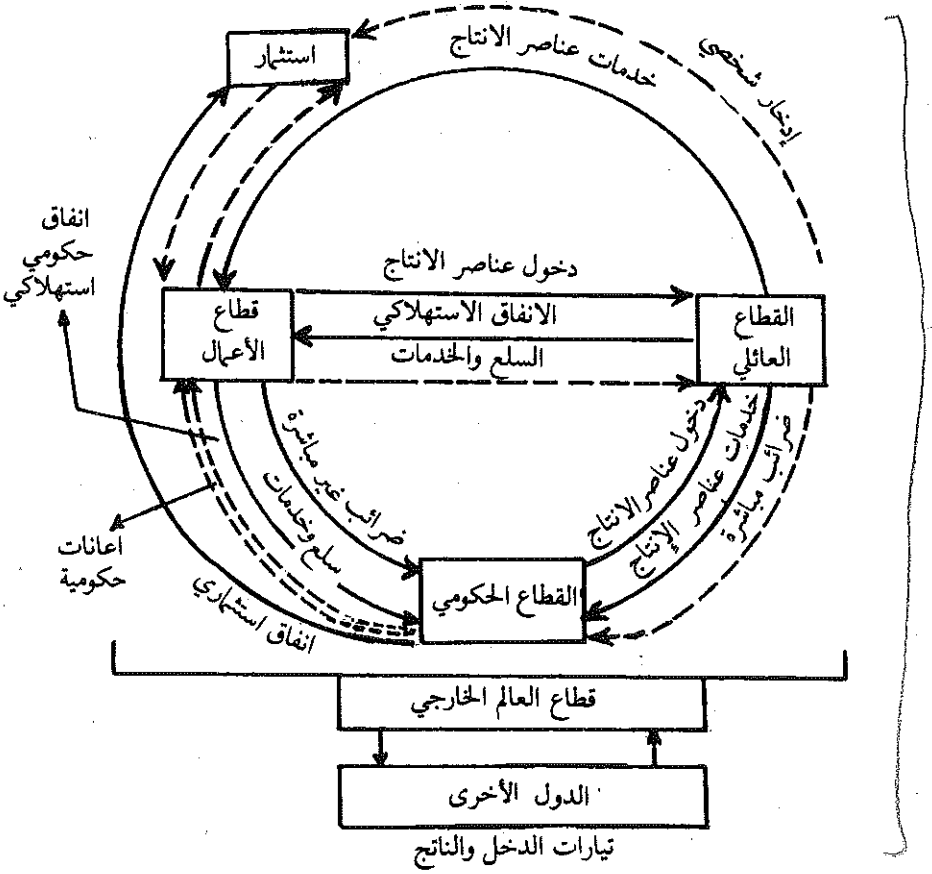

وأن إنتاج هذه السلع والخدمات يتم من خلال الاستفادة من عناصر الانتاج المتاحة للاقتصاد الوطني والتي يملكها القطاع العائلي. ثم ينم تسويق هذه السلع والخدمات لكل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي باعتبارها تمثل الاستهلاك

المحلي للسلع والخدمات النهائية. ويتم تصدير جانب آخر منها من خلال قطاع التجارة الخارجية.

(٢) ـ القطاع العائلي : وهو يمثل مختلف طوائف المجتمع الاستهلاكية (عدا الحكومة) ويملك مختلف عناصر الانتاج، العمل ورأس المال والأرض والتنظيم ويقدم خدماتها لكل من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي كما أنه قد يقدم جانباً من هذه الخدمات للعالم الخارجي.

كما أن هذا القطاع يمثل أهم قطاع استهلاكى فى المجتمع، ويشكل انفاقه على السلع الاستهلاكية أهم مصادر الانفاق الداخلي.

(٣)ـ القطاع الحكومي : ويباشر القطاع الحكومي نشاطاً إنتاجياً وإستهلاكياً من خلال هيئاته ومؤسساته المختلفة، كما أنه يؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبعها في النواحي المالية والنقدية والانتاجية والتجارية وغيرها.

(٤)ـ قطاع العالم الخارجي : وهو يشمل كافة أنواع التعامل مع العالم الخارجي في مجالات تبادل السلع والخدمات وتوظيف واستخدام عناصر الانتاج الوطنية في الخارج والأجنبية في الداخل، والتدفقات النقدية عبر الحدود. إذ يتم من خلال هذا القطاع استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للاستهلاك المحلي والسلع الاستثمارية المختلفة للوحدات الإنتاجية، وتصدير السلع الاستهلاكية والاستثمارية المحلية إلى الخارج، وتوظيف بعض عناصر الانتاج الوطنية في الخارج خاصة العمل ورأس المال. كما يتم الاستفادة من بعضص العناصر الأجنبية خاصة العمل ورأس المال فى الانتاج الداخلي. ويتم كذلك تبادل السلع غير المنظورة وهي خدمات النقل والسياحة وغيرها عبر الحدود، وكل هذه المعاملات يترتب عليها حقوق للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي. والتزامات على الاقتصاد الوطني للخارج يتم تسويتها من خلال التدفقات النقدية وغيرها.

ومن الملاحظ أن هذه القطاعات المختلفة تتبادل مع بضعها البعض التدفقات السلعية والنقدية، فيقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الانتاج التي يملكها لكل من قطاعي الأعمال والحكومة مقابل دخول هذه العناصر نظير مساهمتها فى الإنتاج، ويقوم هذا القطاع العائلي أيضاً بتوجيه هذا الدخل في صورة انفاق استهلاكى على السلع والخدمات المختلفة التي ينتجها قطاع الأعمال، وضرائب مباشرة تحصل عليها الدولة. ويتساوى إجمالي مايستحقه القطاع العائلي من دخول مع جملة ماينفقه في المجالات المختلفة.

أما قطاع الأعمال فإنه يقدم السلع والخدمات التي ينتجها إلى كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي مقابل أثمانها، كما أنه يدفع من هذه الأثمان دخول عناصر الانتاج للقطاع العائلي والضرائب غير المباشرة للدولة وقد يحصل من الدولة في بعض الحالات على إعانات. ويحتجز قطاع الأعمال جانباً من هذه الأثمان لتوجيهه للاستثمار مع مايخصصه القطاع العائلي والقطاع الحكومي لذلك وتتساوى جملة الدخل المتحقق لقطاع الأعمال مع جملة الانفاق الذى يقوم به في المجالات المختلفة.

ويحصل القطاع الحكومي على الضرائب بنوعيها من القطاع العائلي وقطاع الأعمال وقد يباشر هذا القطاع بعض الأنشطة الانتاجية خاصة في مجال الخدمات ويحصل على ثمنها، ومقابل إستخدامه لبعض عناصر الإنتاج فى أنشطته المختلفة يدفع دخولاً لها كما ويوجه بعض ايراداته للاستثمار أو كمعونة لبعض المشروعات الإنتاجية. وتتوازن مدفوعات القطاع ككل مع ايراداته.

ويمكن للدولة من خلال هذا القطاع أن تباشر من السياسات الاقتصادية ماتؤثر به على مستويات النشاط الاقتصادى في القطاعات المختلفة لتحقيق توازن الاقتصاد في مواجهة الظروف المختلفة، والتأثير في توزيع الدخل بين مختلف طوائف المجتمع.

فتباشر الدولة من خلال السياسات النقدية التي تتبعها تأثيرها على الانفاق الاستثمارى بالزيادة أو الخفض لمواجهة التقلبات الاقتصادية تبعاً للتقلب الحادث، وتعمل السياسات المالية علي التأثير فى توزيع الدخل في المجتمع لتحقيق العدالة التي ينشدها المجتمع في هذا المجال.

كما أن الدولة يمكنها التأثير في التعامل مع العالم الخارجي من خلال السياسات التى تباشرها في مجال التجارة الخارجية بجانبيها الاستيراد والتصدير.

ويسير قطاع التجارة الخارجية على نفس نمط التدفقات السالف الإشارة إليه مع كافة القطاعات الأخرى للاقتصاد.

وتمثل التيارات المتبادلة بين القطاعات المختلفة العلاقات المتشابكة بينها، وتكون في مجموعها مجمل التدفقات الدخيلة والانفاقية للمجتمع. كما أن كلا منهما يساوى الناتج الأصلي، وذلك لأن مايتم إنتاجه من سلع وخدمات وهو يمثل العرض العام يتم شراؤه من جانب الوحدات الاشتراكية في المجتمع أى أنه والأمر كذلك يساوى الطلب العام. ومايحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول يتم إنفاقه بأكمله. ويؤدي ذلك إلى توازن الاقتصاد القومي.

فإنتاج السلع والخدمات إذاً يؤدي إلي تحقيق الدخل، ومن ثم يوجه الدخل إلى أوجه الإنفاق المختلفة، ويستمر هذا التدفق في حركة دائرية من غير الممكن التمييز بين بدايتها ونهايتها، إلا أن استمرارها هو الشرط الأساسي لتحقيق التوازن الاقتصادى الكلى للاقتصاد. ويؤدي توقف هذه الحركة أو تخلف بعض خطواتها إلى الإخلال بالتوازن والحاجة إلى إجراءات علاجية لإعادة التوازن.

أهمية دراسة الاقتصاد الكلي :

من التعريف السابق للاقتصاد الكلي وطبيعة الدراسة الكلية للاقتصاد يتبين مدى أهمية هذه الدراسة لما تقوم به من دراسة العوامل والقوى المؤثرة والمحددة للنشاط الإقتصادي الكلي للمجتمع. وتناولها في ذلك للمتغيرات الكلية التي تعبر

عن الأداء الاقتصادى وهى الناتج والدخل والانفاق والمستوى العام للأسعار ومستويات التوظف (العمالة) والنمو، . والمتغيرات الأخرى الفرعية المتصلة بها كأقسام الانفاق المختلفة وتوزيع الدخل (بين عناصر الانتاج التى ساهمت في تحقيقه) وآثارها المختلفة على بعضها البعض وعلى النشاط الاقتصادي للمجتمع .

علاوة على إهتمامها بكيفية تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد وبالتقلبات والنمو في النشاط الاقتصادي والعوامل المسؤولة عنها ومايترتب عليها من مشكلات . والسياسات الاقتصادية التي تتبع في كل حالة وآثارها .

ومن المعلوم ان هذه المجالات المختلفة تهم كلاً من الدول المتقدمة والنامية على السواء لما تقدمه لهم من معلومات مفيدة لحسن تسيير الاقتصاد والتغلب على العقبات والمشكلات التى تواجهها .

الفصل الأول

التوازن بين التقليديين (الكلاسيك) وكينز

تضم المدرسة التقليدية في الاقتصاد الكثير من الاقتصاديين الذين ظهورا من نهاية القرن الثامن عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين أمثال آدم سميث وريكاردو وجيمس ستيوارت ميل وغيرهم. ولم يكن لهؤلاء جميعاً فكر موحد ونظرية محددة بل ان لهذه المدرسة أفكاراً كثيرة وآراء متعددة قام الاقتصاديون المعاصرون بمناقشتها وصياغتها في إطار نظري واحد يعرف بالنظرية التقليدية أو الكلاسيكية.

وترتكز هذه النظرية على افتراضات أساسية أهمها توافر المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية، والتوظف الكامل لجميع عناصر الانتاج بما فيها العمل. وأن التوازن الاقتصادى يتحقق بالوصول إلى التوظف الكامل (أو العمالة الكاملة)، وأن عدم الوصول إلي هذا الحد من التوظف يعني معاناة الاقتصاد من عدم الاستقرار. (١)وكانت أراؤهم هذه مستنده الى طبيعة المنافسه الكاملة والتي تعمل على التوظيف الكامل التلقائي لكافة العناصر الانتاجية من خلال رغبة المنظمين في تحقيق أقصى ربح ممكن، وإلى قانون ساي للأسواق الذى يقول بأن العرض يوجد الطلب عليه لذا فان ثمن العرض الكلى يتعادل دائماً مع الاستثمار باعتبار أن الادخار يمثل عرض رأس المال، وأن الاستثمار يمثل الطلب عليه، وأن الفائدة على رأس المال تكفل تحقيق التعادل بينهما(٢)بالاضافة إلى نظرية كمية النقود التى

---

(١) Hicks, J.R. Mrt Keynes and theclassics. Econometrics VBol. 3, 1937

(٢) سيتم مناقشة مبدأ الفائدة على رأس المال من وجهة نظرة اقتصادية سليمة وإسلامية فيما بعد.

ترى بأنه لاتأثير للنقود على حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع بل أن دورها يقتصر على التأثير في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعنى أن النظرية التقليدية في التوازن العام للاقتصاد نظرية حقيقية وليست نقدية حيث تعتبر النقود عنصراً محايداً مساعداً للاقتصاد على اكتساب مرونة أكبر مما في نظام المقايضة.

مما سبق يتضح الحاجة إلى التعرف على الأركان الأساسية لهذه النظرية وهى : -

١ ـ العمالة الكاملة .

٢ ـ قانون ساى للأسواق.

٣ ـ نظرية كمية النقود.

وفيما يلى نتناول كلاً منها بشيء من التفصيل، ثم نتعرض لكيفية حدوث التوازن في هذه النظرية ، وعوامل القصور فيها. ,

العمالة الكاملة :

تقوم النظرية التقليدية على تلقائية تحقيق العمالة الكاملة في الاقتصاد، وعلى سيادة المنافسة الكاملة في هذا الاقتصاد، ومرونة كل من الأسعار والأجور وسعر الفائدة بما يمكن من تحقيق العمالة الكاملة، والتوازن الكلي بالتالي.

وأن حجم الإنتاج يرتبط بمستوى العمالة في الاقتصاد. لذا فان هذا الحجم يكون ثابتاً في الأجل القصير، نظراً لتوفر العمالة الكاملة لكل من العمل ورأس المال وثبات حجم رأس المال وعدم تغير أساليب الإنتاج. ولايعني تحقيق العمالة الكاملةعدم وجود بطالة في الاقتصاد، لكنه يشير إلى عدم وجود بطالة إجبارية وهي التي تعنى عدم توفر فرص للعمل للذين يبحثون عنه. ومع ذلك فقد يكون هناك بعض العمال العاطلين.

ففي رأي المدرسة التقليدية أنه قد يوجد بالاقتصاد نوعين من البطالة هما: البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية. أما البطالة الاحتكاكية فهى التى تحدث نتيجة لسوء التنظيم في سوق العمل بأن لايجد بعض العمال الأعمال التي تناسبهم

رغم هؤلاء العمال. أما البطالة الاختيارية فهي تحدث من العمال طوعاً لعدم رغبتهم في العمل بالأجور السائدة، فهم إذا سببها ولايؤثر ذلك في حالة العمالة الكاملة التي تتحقق بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه عند مستوى الأجر الذي يحقق هذا التساوي. ولو شاؤوا لدخلوا ميدان العمل مما يسبب تغير مستوى الأجور السائد بالانخفاض ليحقق التوازن بين عرض العمل (بعد هذه الزيادة) والطلب عليه من قبل المنظمين.

أما كيفية تحقيق العمالة ففي ظل المنافسة الكاملة يسعى كل منظم الى تحقيق أقصى ربح ممكن. كما يسعى كل فرد فى المجتمع إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة. وفى ظل ذلك فإن عرض العمل يتوقف على مقدار الأجر الحقيقي (وليس النقدى) للعمل، فكلما زاد الأجر الحقيقى زاد عرض العمل والعكس بالعكس(١) فالعامل يعرض المزيد من ساعات العمل، كما يقبل العمال غير المستغلين على العمل طالما كانت المنفعة المتحققة من الأجر الحقيقى أكبر من المشقة الحدية للعمل فإذا ما وصل الأمر إلى حد التساوى بينهما توقف عرض العمل عن الزيادة لعدم تحقق مصلحة للعامل من جراء ذلك.

أما الطلب على العمل من قبل المنظمين والمنشآت المختلفة فيتوقف على قيمة الناتج الحدى للعمل مقارناً بالأجور المدفوعة. فطالما أدى توظيف المزيد من الأيدي العاملة أو تشغيل العمال لفترات زمنية أطول (عدد أكبر من ساعات العمل) إلى زيادة قيمة الناتج الحدى للعمل عن الأجر المدفوع فان ذلك يزيد من أرباح المنتجين مما يدفعهم لتوظيف المزيد من الأيدى العاملة أو تشغيل العاملين لساعات أطول، حتى يصل حجم التوظيف أو التشغيل إلى الحد الذى تتساوى عنده قيمة الناتج الحدي للعمل تتساوى مع كمية هذا الناتج مضروبة في سعره،

---

(١) قد يحدث عند زيادة الأجر عن حد معين أن يقل عرض العمل رغبة العمال في الاستمتاع بحياتهم وقضاء أوقات فراغهم فى ذلك، ما دام الأجر قد وصل إلى الحد الذى يحقق لهم ذلك.

وأن هذا السعر مؤشر للمستوى العام للأسعار، فكأن كمية الناتج الحدى أى الناتج الحدى العينى تتوقف على الأجر النقدى المدفوع مقسوماً على مستوى الأسعار وهو تماماً الأجر الحقيقي أى أن الطلب على العمل شأنه شأن عرض هذا العمل يرتبط بمستوى الأجر الحقيقي أو القوة الشرائية للأجر النقدي(١).

ويتحقق التوازن فى سوق العمل بتساوى العرض مع الطلب عند مستوى الأجر الحقيقى الذى يتساوى - بدوره - مع كل من الناتج الحدى للعمل والمشقة الحدية له. . فإذا زاد عرض العمل وحدثت بطالة قل مستوى الأجر الحقيقى الذى يطلبونه مما يحفز المنتجين على توظيف المزيد من الايدى العاملة - العاطلة - طلباً للربح، فيزداد الطلب عليهم حتى يعود التوازن إلى أسواق العمل مرة أخرى بتساوى الكمية المعروضة منه مع الكمية المطلوبة. وبالمثل إذا حدثت زيادة في الطلب على العمل زاد مستوى الأجر الحقيقى حتى يغرى العمال على بذل المزيد من العمل فإذا كان هذا الأجر أكبر من المشقة الحدية التى يتحملونها زادت المنفعة التى يحققونها من هذا الأجر مما يدفعهم على عرض مزيد من كمية العمل حتى يتساوى كل من العرض والطلب.

وهكذا تتحقق العمالة في المجتمع بصفة مستمرة عندمستوى التوظف الكامل.

ويبين الشكل البيانى التالي التوازن في سوق العمل.

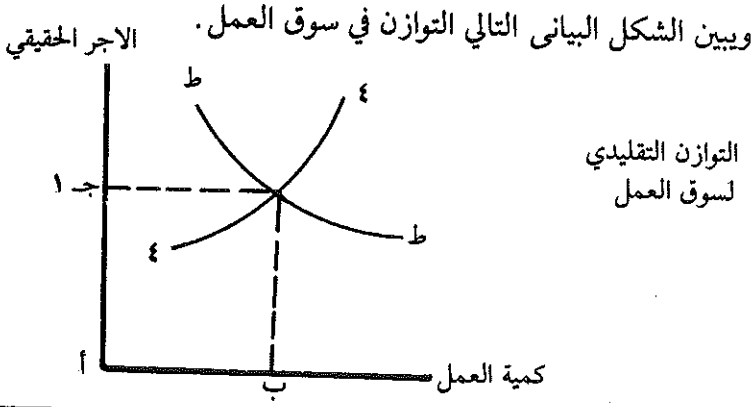

التوازن التقليدي لسوق العمل

(١) مجموع السلع والخدمات التى يحصل عليها العمل مقابل هذا الأجر النقدى أو الاسمى.

من هذا الشكل يتضح أن الأجر الحقيقي الذى يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العمل هو أ جـ ١ ، وأن هذه الكمية المتوازنة هى أ ك ١ . , فإذا زاد الأجر عن أ حـ ١ أدى ذلك إلى زيادة عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى انخفاض هذا الأجر لكى يتحقق التوازن بين العرض والطلب. وإذا إنخفض الأجر عن ذلك زاد الطلب على العرض مما يؤدي بالأجر إلى الإرتفاع إلى مستوى أ حـ ١ لإحداث التوازن فى سوق العمل ويعنى ذلك مرونة كل من الأسعار والأجور بما يسمح باعادة التوازن بين العرض والطلب.

ويرى التقليديون أن التوازن الكلي للاقتصاد يرتبط بتحقيق التوازن فى سوق العمل. وذلك لأنهم يستبعدون إحتمال زيادة في الطلب فى سوق السلع والخدمات لجميع السلع إستناداً إلى قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب عليه دائماً. فالتوازن إذاً في سوق العمل يؤدي بصفة تلقائية إلى تحقيق توازن الإقتصاد القومي ، وتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

قانون ساى للأسواق :

إستند التقليديون ـ كما سبق ـ إلى هذا القانون في حكمهم بتحقيق العمالة الكاملة للاقتصاد ، وإلى التغلب على مشاكل البطالة التي قد تحدث بصفة استثنائية ـ بسرعة والعودة إلى العمالة الكاملة.

وقد نشر هذا الفكر الخاص بجان باتست ساي الفرنسي ضمن كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي ١٨٠٣ . ويقوم هذا القانون على استحالة حدوث بطالة وكساد في الاقتصاد القومي بصفة عامة. لأن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له في قيمته. ولايعنى ذلك عدم حدوث حالات فردية من زيادة العرض على الطلب في بعض الصناعات إذا أن ذلك يكون بصفة مؤقتة ونتيجة لاخطاء يقع فيها المنظمون(١) فطالما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات (أى الاستهلاك). وأن هذا الاستهلاك يتوقف على الدخل الذى يعتمد بدوره على الإنتاج ، فإن الإنتاج نفسه

يمثل طلباً لشيء ما.

وقد قدم هذا القانون على أساس العلاقات السائدة فى اقتصاد قائم على المقايضة وليس النقود فى تبادل السلع والخدمات. حيث يتم تبادل المنتجات مقابل بعضها البعض فكل طلب على سلعة يقابل عرض سلعة أخرى، لذا فالطلب الكلى يتساوى مع العرض الكلي كما هوالحال في وجهى العملة الواحدة. ومع ذلك فقد أخذ به التقليديون في اقتصاد نقدى لاعتبارهم أن دور النقود محايد في تحديد حجم النشاط الاقتصادى، وأن دورها قاصر فقط على التأثير في المستوى العام للأسعار، ولكونها وسيطاً فى التبادل فقط.

إذ أن مساهمة عناصر الانتاج المختلفة في النشاط الاقتصادى تكون من أجل الحصول على العوائد النقدية المقابلة لهذه المشاركة في الانتاج، التى تمكنهم من طلب السلع والخدمات التي يرغبونها، والتى تم إنتاجها من خلال العمليات التي ساهموا فيها، لذا فكلما عرضت هذه السلع فى الاسواق كلما زاد الطلب فى الأسواق بمقدار مساو لعوائد أصحاب عناصر الانتاج التي ساهمت فى إنتاج هذه السلع في الأسواق، أى مساو لثمن عرضها. كذلك فان المنتجات تعرض فى الاسواق ليحصل منتجوها على أثمانها لكى يمولوا طلباً لهم على سلع أخرى يعرضها غيرهم، إن كل عرض لابد وأن يخلق طلباً مساوياً لقيمته تماماً. لذا فمن المستحيل حدوث زيادة عامة أو فائض في عرض السلع على الطلب عليها.

ومعنى ذلك أن زيادة الانتاج سيترتب عليها زيادة في الدخل تساويها تماماً توجه هي نفسها إلى الانفاق أما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويعنى ذلك استمرار تساوى الانتاج والدخل عند مستوى العمالة الكاملة. حيث أن زيادة احدهما ستقابل بزيادة في الأجر حتى يحدث التساوى بينهما.

---

(١) يتم علاج هذه الحالات بتحول المنظمين عن انتاج هذه السلع إلى انتاج سلع أخرى يمكن تصريف انتاجها في الأسواق.

ويفترض هذا القانون ـ حتى يكون التحليل المذكور مقبولا ومنطقياً ـ أن كل من حصل على دخل مقابل مساهمته في النشاط الاقتصادى للمجتمع سيقوم بإنفاقه كله على شراء السلع والخدمات. فإذا لم يحدث بصورة كاملة بأن قام البعض بتوجيه جزء من دخولهم للإدخار، فإن الإدخار سيوجه كله أو معظمه للاستثمار وهو مايشكل طلباً على السلع والخدمات الإنتاجية.

وحتى لو حدث وأن قام بعض المدخرين باكتناز الأموال وعدم انفاقها في الإستثمار، فإن ذلك لن يؤثر على مستوى الطلب في المجتمع لفترة طويلة. حيث أن زيادة المدخرات ستؤدى إلى خفض سعر الفائدة مما يشجع المنظمين على الإقتراض لتوسيع مشروعاتهم أو إقامة مشروعات جديدة ويشكل هذا زيادة فى الطلب الإستثمارى تؤدي إلى زيادة الطلب الكلى فى المجتمع، كما أن الاكتناز قد يؤدى بدوره إلى نقص الطلب على السلع فى الأسواق فيتنافس المنتجون ـ لتوفر المنافسة الكاملة وسيادتها في الاسواق على تصريف منتجاتهم بخفض الأسعار إلى أن يصل هذا الإنخفاض فى الأسعار إلى الحد الذي يغري المكتنزين على إنفاق أموالهم فى شراء السلع ذات الأسعار المنخفضة.

وتعني سيادة المنافسة من جهة أخرى أن سوق العمل أيضاً تتسم بها فخفض أثمان السلع والخدمات سيترتب عليه خفض أجور العمل لتتمشى مع الأسعار المنخفضة. فإذا كانت هناك قيود فى سوق العمل تمنع ذلك كمعارضة نقابات العمال أو عن طريق تشريعات العمل فلن تنخفض الأسعار ولن يزداد الطلب. أما إن سادت المنافسة فان ذلك يعني أنه إذا لم يستجب العمال لخفض الأجور فسيقل الطلب على العمل وتحدث بينهم البطالة. مما يؤدي بهم إلى قبول الأجور المنخفضة ليتحقق لهم التشغيل مرة أخرى والعودة إلى التوظيف الكامل.

أما الحالات التى يتكون فيها عوائق في سوق العمل مما يؤدى إلى جمود الأجور، أو إحتكار فى سوق السلع والخدمات يعمل على جمود الأسعار، أو جمود فى سعر

الفائدة فإن ذلك يعمل على طول فترة الكساد فى حالة حدوثه .

نظرية كمية النقود :

تعد النظرية التقليدية للتوازن نظرية حقيقة وليست نقدية، حيث تعد النقود في هذه النظرية عاملاً مساعداً فقد للإقتصاد لاكتساب مرونة أكبر مما في نظام المقايضة، أى أنها وسيلة للتبادل فقط، وأنها عنصر محايد لايغير من عمل الإقتصاد القومي، وأن دورها ينحصر فى تحديد المستوي العام للأسعار. فمن وجهة نظر هذه المدرسة فان الناس لاتحتفظ بالنقود من أجل المضاربة ولكن للمعاملات والتبادل فقط. لذا فأى زيادة فى النقود ستتجه إلى الإنفاق مما يؤثر في المستوى العام للأسعار. فلا أثر إذاً للنقود على سوق السلع والخدمات والتوازن فيه، ولا أثر لها أيضاً على تحديد سعر الفائدة.

وتقوم نظرية كمية النقود على الافتراضات السابقة كتحقق العمالة الكاملة وثبات حجم الانتاج في الأجل القصير، وأن النقود وسيلة فقط للتبادل وليست مخزناً للقيمة أو أداة للاكتناز ، ومرونة الأسعار.

عرض الأمريكى أرفنج فيشر في كتابه القوة الشرائية للنقود سنة ١٩١١ العلاقة السببية بين عرض النقود والاسعار في المعادلة التالية التي يطلق عليها معادلة المعاملات النقدية :

$$MV=PT$$

$$P=MV$$

M = كمية المعروض من النقود

V = سرعة دوران النقود أى عدد مرات إنفاق النقود على شراء السلع فى مدة محدودة

P = المستوى العام للاسعار

T = الحجم الكلي للمتبادل من السلع والخدمات

وهذه المعادلة تعني بعبارة أخرى أن كمية المعروض من النقود = مقدار المطلوب من النقود.

أما معادلة الدخل فتكون فيها P هى أسعار التجزئة أما T فهى حجم المبيعات للمستخدم النهائي ومن ثم فان V هى سرعة الدوران الدخلية التي تستبعد إيراد المعاملات التى ليست دخلاً. فإن إنفاق جنيه على الخبز ثم إنفاقه على صاحب مطحنة الدقيق ثم العامل يمثل دوران النقود (فى المعاملات أربع مرات بينما في الدوران الدخلى واحد هو العامل) وكمية النقود هنا عند فيشر ليست هى النقود القانونية وحدها دائماً تضاف إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك أو النقود المصرفية.

وخلاصة نظرية كمية النقود أن المستوى العام للأسعار يتغير طردياً بنسبة تغير كمية النقود، حيث أن ١ ـ حجم المبادلات مستقل ولا دخل للنقود به. ٢ ـ كما أنه ثابت في الأجل القصير لاعتماده على عوامل خارجية تتغير ببطىء. ٣ ـ هذا وتتوقف سرعة تداول النقود في المجتمع ـ تبعاً لرأى التقليدين ـ على العرف التجارى وطرق البيع وعادات وتقاليد المجتمع في البيع والشراء، ومواعيد دفع الأجور وعناصر الدخل الأخرى. ولما كانت هذه الأشياء بطيئة التغيير، لذا يفترض ثباتها تقريباً خاصة في الأجل القصير. أما الدخل الحقيقى فانه طبقاً للنظرية التقليدية أيضاً ثبات في الأجر القصير لافتراض ثبات حجم الانتاج، . وتوفر العمالة الكاملة للاقتصاد.

لذا فان كمية النقود في المجتمع ذات صلة وثيقة وتأثير كبير فى المستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة عرض النقود في المجتمع تؤدى إلى إرتفاع الأسعار، أما نقص العرض فسيؤدى إلى انخفاض الأسعار. وذلك لأن زيادة النقود المتداولة في المجتمع ستزيد من الطلب الكلى ومادام العرض الكلى ثابتاً فان الزيادة في الطلب ستؤدى إلى إرتفاع الأسعار مما يرفع ثمن العرض الكلى ليتساوى مع الطلب الكلى محققاً للتوازن الكلى للاقتصادى أما نقص النقود فسيترتب عليه انخفاض الطلب الكلى مما يدفع المنتجين إلى خفض أثمان منتجاتهم للتمكن من تصريفها فينخفض

ثمن العرض الكلى إلى أن يتساوى مع الطلب الكلي محققاً للتوازن.

وبلاشك فان نظريةفيشر صالحة للتطبيق في أوقات التضخم حيث تكون هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار. ولكن صحة هذه النظرية محددة بالظروف العادية التي تصبح فيها النقود حيادية ويكون فيها تغير الأسعار لظروف قبض وبسط عادية للإنتاج. فقد يزيد حجم التجارة فينخفض مستوى الاسعار بزيادة الإنتاج. أو قد يؤدى زيادة الإستهلاك بتنشيط نظام التقسيط إلى إرتفاع مستوى الأسعار. وقد يؤدى الإكتناز الى قلة عرض النقود فينخفض الاسعار وقد تؤدي زيادة سرعة التداول لفقدان الثقة في العملة إلى إرتفاع الأسعار دون تغير في كمية النقود. وقد تكون زيادة النقود نوعية وليست كمية، زيادة وسائل التبادل وتسهيلها ونمو معدل الصفقات.

وفي الحقبة الحديثة حاول أساتذة الاقتصاد في جامعة كمبردج مارشال وبيجو وكينز وربرتسون تقديم نظرية فيشر على أساس الطلب على النقود أو وظيفة النقود كمخزن للقيم بديلاً عن طريقة فيشر التى تعتمد على إنفاق النقود أو وظيفتها كواسطة للتبادل. والطلب على النقود فى هذه النظرية المعترف به هو مايحتفظ به انتظاراً لعمليات شراء، وهما دافعا المعاملة والاحتياط، ويستبعد بالتالي الطلب على النقود للمضاربة.

ومن المعلوم أن قيمة النقود هي تعبير عكسي للرقم القياسي للأسعار فى هذه النظرية ـ نظرية الأرصدة النقدية ـ فى لحظة معينة لا على أساس أنها تيار كما في نظرية فيشر. ولهذا لا مكان فيها لسرعة التداول حيث يعفيها استقرار النقود لاحركتها التي عند فيشر.

والطلب على النقود هنا يحدد القوة الشرائية الكلية لعرض النقود، فحين ينخفض يزيد الطلب على السلع فترتفع الأسعار والعكس صحيح.

ومعادلة روبرتسون التى هى شبيهة بمعادلة بيجو والتى طور بها معادلة مارشال

خلاصتها :

$$M=KTP$$

أو

$$P=\frac{M}{KT}$$

حيث السلع والخدمات التى تشترى خلال السنة ومستوى أسعار = P

عرض النقود = M

النقود التى يحتفظ بها = K

ولاتختلف هذه المعادلة عن معادلة فيشر سوى فى استبدال سرعة التداول التي تضرب في كمية النقود، بالطلب على النقود K التى تضرب فى حجم المعاملات. وعندئذ تكون $V=\frac{1}{K}$

نتيجة أن معادلة كمبردج تهتم بالطلب على النقود K هي مقياس الاكتناز بينما تهتم معادلة فيشر بإنفاقها فتكون V هى معدل الانفاق(١)

ظهور الفكر الكينزى:

مما سبق يتضح تحقق التوازن الاقتصادى الكلى للمجتمع عند مستوى العمالة الكاملة - فى رأي التقليديين - وأن هذا التوازن لايتحقق الا عند هذا المستوى فقط من التوظف في المجتمع. إذ أن عدم تحقق التوظف الكامل يعنى عدم الاستقرار للاقتصاد. وأن حدوث البطالة لايتطلب تدخلاً في عمل الاقتصاد سوى بالسياسةالنقدية التي يستخدمها البنك المركزى.

أما الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية وهي العمالة الكاملة وقانون ساي ونظرية كمية النقود ونظرية سعر الفائدة وما تتضمنه أيضاً من سيادة المنافسة الكاملة ومرونة الأسعار والأجور وسعر الفائدة فقد تعرضت لانتقادات كثيرة لعل من أهمها ما قام به جون مينارد كينز في نظريته العامة للعمالة وسعر الفائدة

(١) النظريات والسياسات النقدية والمالية د. سامى خليل - شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، ص ١١٧ / ١٥٢ سنة ١٩٨٢.

والنقود والمنشورة عام ١٩٣٦ . ولم يقتصر الأمر على ما قام به كينز من إنتقادات بل شاركه كثيرون غيره فى هذا الانتقاد.

ولعل من أهم ما واجه النظرية التقليدية قد برز من الكساد الكبير الذى حدث في الثلاثينات من هذا القرن وشمل عدداً كبيراً من الدول الرأسمالية والدول المرتبطة بها، وعدم حدوث تلقائية في الاقتصاد تعمل على التغلب على الكساد وتحقق العمالة الكاملة كما رأى التقليديون مما أدى إلى اهتزاز مسلمات النظرية التقليدية وكشف الكثير من النقائص فيها. علاوة على تغير كثير من الظروف المادية والموضعية التى تسود عالم اليوم عما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر حيث كانت مجالات الاستثمار واسعة وغير محدودة والنظام المصرفي متنامياً، والسكان في تزايد مستمر وكبير، وظهرت كثير من المخترعات، واكتشفت موارد اقتصادية وافرة، وفتحت أسواق جديدة. وفي مقابل ذلك لم تكن رؤوس الأموال كافية للقيام بالاستثمار، وإعتبر نقص رؤوس الأموال هذا كأنه قضية مسلم بها. ولم يكن خاصة السياسة المالية (بالتحكم في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب) التى تعد أداة فعالة في التغلب على البطالة. كذلك يرى كينز أن النقود ليست محايدة في تحديد حجم النشاط الاقتصادى بل تلعب دوراً هاماً فى ذلك حيث يمكن عن طريقها التأثير على حوافز الأفراد وقرارتهم بالاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن ثم التأثير فى حجم الناتج القومى والعمالة. لذا فللتوازن في سوق النقد أثر كبير على التوازن فى الأسواق الأخرى (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) عن طريق تأثير كمية النقود والطلب عليها على سعر الفائدة في سوق النقد. وتستطيع السلطات النقدية من خلال تغيير سعر الفائدة وغيرها من أدوات السياسة النقدية التأثير على حجم النشاط الاقتصادى. فكل سعر للفائدة يحقق التوازن في سوق النقد يقابله حجماً معيناً من الاستثمارات، ومن ثم حجماً معيناً من الدخل يترتب عليه حجم من المدخرات يعادل هذه الاستثمارات. أى أن التوازن فى سوق النقد تأثيره في التوازن

في سوق السلع من خلال سعر الفائدة. ويستثنى من ذلك الحالات التي يصل فيها سعر الفائدة إلى أدني مستوي وهي ما تسمى مصيدة أو فخ السيولة في حالات البطالة المزمنة والكساد حيث يفقد أثره وتعجز السياسات النقدية عن معالجة المشكلة، ويكمن الحل في هذه الظروف في السياسات المالية التي تؤثر في سوق السلع والتوازن فيها. أما دور سوق العمل فغير جوهري لجمود الأجور نظراً لما تقوم به نقابات العمال من مقاومة لسياسات خفض الأجور بعكس الحال في النظرية التقليدية التي تركز على سوق العمل في تحقيق التوازن(١).

وقد كانت آراء كينز مناسبة لظروف الاقتصاد الرأسمالي الذى كان يعاني من الكساد فى ذلك الوقت. ولازالت كذلك في الظروف الحالية فى هذا الوقت تتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد تلقائياً وبدون تدخل فيه. كذلك فان الطلب الكلى لم يكن يثير مشاكل أمام الاقتصاد، لذا فلم ينل العناية والدراسة الكافية.

أما الآن فقد تغيرت كثير من الظروف المادية والموضوعية للدول الرأسمالية لبلوغ هذه الدول مرحلة عالية من النضج وزيادة معدلات الادخار عن الاستثمار، وحدث التخلى عن الذهب وقاعدته في الاصدار النقدي، وسادت النقود الورقية وتوسعت البنوك في إصدار الائتمان من الودائع الجارية استرشاداً بنسبة السيولة فساد عصر الاقتصاد النقدي المتميز بتقلباته وعدم استقراراه.

ومنذ سنة ١٩٣٠ إتجه التحليل الاقتصادي إلى تحليل وعلاج الدورات الاقتصادية مهما كانت التضحية بالأجل الطويل والنمو الاقتصادي.

ولقد قدم كينز نظريته العامة في العمالة وسعر الفائدة والنقود مستنداً على عدم صلاحية النظرية التقليدية للظروف المتغيرة في الاقتصاد، إذ أنها تبحث حالة واحدة فقط هي حالة العمالة الكاملة. ولاتصلح لتفسير غيرها من الحالات. كما

---

(١) Keynes, J.M. The general Theory of Employment, Intrest and Money. New York, Horcout, Brace and World 1936

أنها تقول بتلقائية حدوث العمالة الكاملة، وهو أمر لايتحقق في الاقتصاد القائم على الحرية الفردية دون التدخل من قبل الحكومة في عمل هذا الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة أيضاً لدى البعض من الاقتصاديين، لصحة مبادئها التي قامت عليها وخطوطها الرئيسية والتي يمكن تطبيقها في علاج مشكلات الاقتصاد الأهلي عندما يبلغ الدخل الأهلي فى توازنه مستوى العمالة الكاملة وعندما يتجاوز هذا المتسوى.

إلا أن هذه الحالات الأخيرة، تحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات اللازمة في آراء كينز لتتمشى مع حالات الرواج والنمو المستمر، أو التضخم الركودي الحالي في الدول الرأسمالية وهو الذي يجمع بين كل من التضخم والركود معاً.

حاول كينز تشخيص الواقع وتصحيحه. إلا أنه تعامل مع الكساد ولم يتعامل مع النمو. لهذا اعتبر البعض نظريته خاصة وليست عامة. كذلك اعتبر إمكان دفع الانتاج بتنشيط الطلب ولو بالانفاق بالعجز، وكان ذلك خطأ حيث ظهر التضخم الركودي المعاصر نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي وعجزت النظرية الكينزية عن تفسيره. وعاد فريد مان مرة أخرى يحيي نظرية فيشر النقدية الكلاسيكية(١).

وسنتعرض في الفصل التالي لأدوات التحليل الكلي الحديثة من مفهوم واسع يتخطى كينز إلى مساهمات حديثة ويتخطى الاقتصاد الوضعي إلى الأفق الاسلامي.

1- On the Keynezianan Economics and the Economics of Keynes, Axel Leyonlufoud London 1968 P.347.

الفصل الثاني
الانفاق والمضاعف

يهتم الاسلام إهتماماً بالغاً بتنشيط الانفاق والحض عليه وإعتباره من أكبر القربات إلي الله.

وبين القرآن الآثار الطيبة المترتبة على الانفاق وكيف أنه يضاعف الخير في المجتمع تماماً كما تخرج الحبة التي تزرع سبعمائة ضعف بإذن الله. فالانفاق يضاعف الدخل أضعافاً مضاعفة.

﴿مَثَلُ الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيم﴾(١).

ولايقف خير الانفاق على من أنفق عليه بل يمتد بترويجه للاقتصاد وتنشيطة للطلب الفعال حتي يعم الخير ويعود النفع على المنفق نفسه.

يقول تعالي ﴿وَمَاتُنْفِقُوا مِنْ خَيرٍ يُوفَ إِلَيكُم وَأَنْتُم لاَ تُظْلَمُون﴾ (٢).

ويقول رسول الله ﷺ (مانقصت صدقة من مال) (٣)

ويقول ﷺ (مامن يوم يصبح العبد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً)(٤).

وكان التقليدون يرون أن هذا التوازن يحدث عند مستوي العمالة الكاملة كما سبق، وأنه لا مجال لحدوث البطالة الاجبارية في الاقتصاد.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦١
(٢) سورة البقرة آية ٢٧٣
(٣) رواه مسلم
(٤) متفق عليه.

إلا أن كينز يرى بأنه قد يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي وأنه قد يقل عنه، وتؤدي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي إلى التوسع في الإنتاج مصحوباً بزيادة في الأسعار، أو قد يقتصر الأمر على زيادة في المستوى العام للأسعار إذا تخلف الانتاج عن تلبية الزيادة في الطلب. فإذا استمرت الأسعار في الارتفاع حدث التضخم. أما نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي فإنه يؤدي إلى زيادة المخزون السلعى ونقص الانتاج وإتجاه الأسعار للإنخفاض وحدوث البطالة. فتحدث البطالة إذا بنقص الطلب الكلي، ومن ثم قصور الانفاق الكلي على السلع والخدمات عن توفير فرص عمل كافية لجميع أفراد القوة العاملة، أى أن الطلب الكلي (الانفاق الكلى) والأمر كذلك هو الذي يحدد مستوى التوظف. لذا فان تحقيق التوظف الكامل يستلزم تحقيق المعدل المناسب للانفاق الكلي للمجتمع. وهو ما يستدعي البحث عن العوامل المحددة للطلب الكلي والتأثير فيها لعلاج التقلب في الطلب، ومن ثم في مستوى التشغيل (التوظف) في الأجل القصير. أما العرض الكلي فيفترض عدم تغيره في الأجل القصير للثبات النسبى فيه.

ويشمل الإنفاق الكلي للمجتمع كلا من الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري والإنفاق الحكومي، وإنفاق الخارج. لذا فإن التأثير في هذه الأنواع من الانفاق يتطلب البحث عن العوامل المحددة لها وتكييفها ومن ثم الوصول إلى التوظف الكامل.

ويبين الشكل التالي العوامل المؤثرة في الانفاق في المجتمع وفي اقتصاد مغلق ليس له تعامل خارجي.

ومنه يتضح أن العوامل المسئولة عن الانفاق متعددة. ومن بين هذه العوامل يرى كينز أن العوالم المؤثرة في الميل للاستهلاك (العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية) تتصف بالثبات في الفترة القصيرة. وأن الانفاق الاستثماري هو مجال التأثير في الانفاق، وأنه بدون التدخل الحكومي فمن غير الممكن التأثير فيه بدرجة فعالة تعالج التقلبات وتحقق التوازن عند مستوى التوظف.

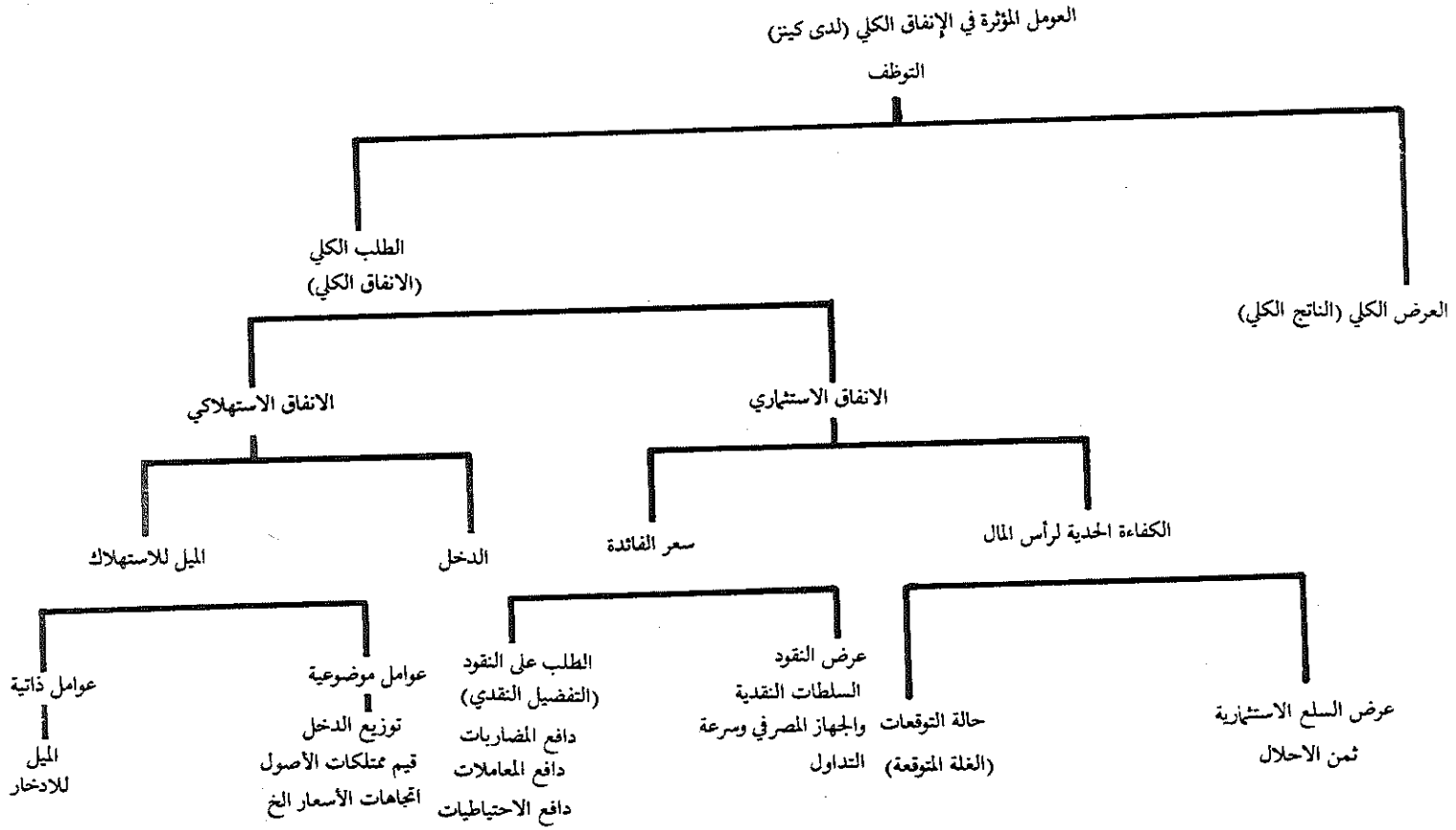

ملحوظة : سيتبين لنا في الباب الثاني كيف أن سعر الفائدة الذي هو ربا أفسد الاقتصاد وسبب الضياع والأزمات فان وصفة كينز كمحدد فالاسلام يرفضه ويجتث جذوره فلا مكان له في نظرية أو ممارسة .

وفيما يلى تدرس الأقسام المختلفة للإنفاق والعوامل المؤثرة فيها.

الانفاق الاستهلاكي

يعد الانفاق الاستهلاكي أهم مكونات الإنفاق. ويتأثر الإنفاق الإستهلاكي للمجتمع بعدة عوامل لعل من أهمها مستوى الدخل (الدخل الممكن التصرف فيه) والميل الحـدي للإستهـلاك، إلي جانب عوامـل أخـرى أقـل أهمية كالميل للإدخار، وتوزيع الدخل في المجتمع، وممتلكات المستهلكين وإتجاهات الأسعار، ومعدل الفائدة على رأس المال.

ومن بين العوامل المذكورة فإن العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكى تعد أكثرها أهمية، لذا فقد نالت حظاً أكبر من الدراسة فقد درس كينز دالة الاستهلاك وهي العلاقة بين الدخل القومى والاستهلاك الكلى، حيث درس تأثير الدخل على الاستهلاك في الأجل القصير.

دالة الاستهلاك في الأجل القصير :

توضح هذه الدالة تأثير الدخل على الإستهلاك، وصورتها كالتالي:

س = د (ل)

حيث س تمثل الاستهلاك الكلي

، ل تمثل الدخل الكلي

وتشير الدالة إلى أن الإستهلاك الكلي يعتمد على الدخل الكلي.

ويطلق على نسبة الاستهلاك إلى الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك، أما نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل فتعرف بالميل الحدى للاستهلاك.

ويميل الاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل إلا أنه يتخلف في معدلات زيادته عن معدلات الزيادة في الدخل. لذا فإن الميل الحدى للاستهلاك ينخفض بإرتفاع الدخل. ويكون هذا الميل الحدى للاستهلاك مرتفعاً لدى الطبقات الفقيرة وفي الأقاليم والدول الفقيرة ومنخفضاً لدى الطبقات الغنية وفي الأقاليم والدول الغنية.

ويرى كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض أيضاً بإرتفاع الدخل لسببين هما :

١ ـ إنخفاض الميل الحدي للاستهلاك بإرتفاع الدخل.

٢ ـ أن جزءاً من الاستهلاك في المجتمع يعد استهلاكاً تلقائياً. أي أنه مستقل عن الدخل، فهو يحدث حتى لو كان الدخل صفراً، إما اعتماداً على مدخرات سابقة أو الاقتراض. ويعني ذلك إنخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع إرتفاع الدخل حتى لو استمر الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً بلا تغيير.

هذا والعلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار علاقة عكسية حيث أن مجموعها معاً يساوى الواحد الصحيح.

وقد كان هناك اعتراض هام مبنى على أبحاث Kuznets عن تكوين رؤوس الأموال في الفترة ١٨٧٩ ـ ١٩٣٨ في جامعة بنسلفانيا. فقد أوضح كوزنتس أنه بينما إرتفع الدخل القومي إلى حد كبير خلال هذه الفترة فإن مستويات المعيشة إرتفعت هي الأخري. وأن معظم الزيادة في الدخل ذهبت إلى الاستهلاك. أما الادخـار مقيساً بالاستثمارات الحقيقة فقد بقي نسبة ثابتة من الدخل. وقد بين كولين كلارك Kolin Klark أن الادخار هبطت نسبته تدريجياً في انجلترا قبل الحرب بزيادة الـدخـل حيث كانت نسبتـه ١٢,٢٪ فى سنـة ١٩٠٧، ٨,١٪ في سنة ١٩٢٤، ٧,٢٪ في سنة ١٩٢٩/ و ٦,٩ في سنة ١٩٣٥ مما يبين أن النمو لايعتمد وحده على الاستثمار(١).

العومل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك :

هذه العوامل قسمان احدهما العوامل الموضوعية والآخر العوامل الذاتية.. وفيما يلى دراسة لكل منهما:

---

(١) The Critics of Keynezian Economics, Henry Hazlitt D. Van Norstand company, Inc, 1968 P. 279

أولا : العوامل الذاتية :

يتناسب الميل للاستهلاك لدى الأفراد تناسباً عكسياً مع الميل للادخار لديهم. ويؤثر في ميل الأفراد للادخار عدة عوامل حددها كينز في تكوين إحتياطي للطوارىء غير المتوقعه. والتوفير لاحتياجات مستقبلة متوقعة، وتوجيه الأموال للحصول على الفائدة، وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المستقبل. والشعور بالاستقلال وعدم الحاجة للغير، إستخدام الأموال في مشاريع استثمارية أو في المضاربة (في معناها الاقتصادي المتداول وليست المضاربة المشروعة في الاسلام) وتكوين تركة لورثته، البخل، فكلما زاد تأثير هذه العوامل لدى الأفراد كلما أثر ذلك على إنفاقه الاستهلاكى.

ثانيا: العوامل الموضوعية: وهي على النحو التالي:

- توزيع الدخل:

نظراً لإرتفاع الميل للإستهلاك لدى الطبقات الفقيرة لمحدودية ماتستهلكه من السلع والخدمات بالنسبة للطبقات الأخرى في المجتمع فإن إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الطبقات يعمل على زيادة الإنفاق الإستهلاكى.

- ممتلكات المستهلكين :

وهذه تشمل كلا من الأصول المالية أى السائلة من ودائع مصرفية وسندات وغيرها ، والمادية أى السلع المعمرة، فزيادة ممتلكات المستهلكين أو زيادة قيمتها نتيجة لإرتفاع أسعارها يؤدي بالتالي إلى زيادة انفاقهم الاستهلاكي. إلا أنه لايوجد دليل إحصائي للعلاقة بين قيمة الأصول والإنفاق الإستهلاكى ويرى جون لويس أن الانفاق الاستهلاكى مرتبط بمستوى المعيشة ، وأنه لايمكن تحديد علاقة بين الأصول والإنفاق الاستهلاكى.

- **إتجاهات الأسعار :**

والمقصود به إتجاهات المستوى العام للأسعار حيث قد يأخذ اتجاه الانفاق الاستهلاكى شكل العلاقة الطردية مع إتجاهات الأسعار وقد يكون لتوقعات

المستهلكين بشأن الدخل في المستقبل أيضاً أثرها في إنفاقهم الاستهلاكي، ولكن لم يثبت ذلك بصورة قاطعة بعد.

كذلك فللسياسة الضريبية والمدفوعات التحويلية الحكومية وسياسة توزيع الارباخ الخاصة بالشركات أثرها أيضاً على الاستهلاك. حيث أن خفض الضرائب وزيادة المدفوعات التحويلية والأرباح الموزعة تزيد من الاستهلاك.

هذا ويضيف بعض الاقتصاديين إلى ذلك عائد رأس المال كمتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك، وعادات وميول المستهلكين التي تختلف وتؤثر بالتالي على نمط تصرفهم في الإنفاق الاستهلاكى. كذلك توقعات المستهلكين وما لها من أثر في تصرفاتهم. والخصائص الطبيعية للسكان (كالعمل والمهنة والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وتكوينها ودرجة التعليم والجنس وغيرها) والتى حاول يندال وكلاين وغيرهما قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك لاستبعاد هذا التأثير حتي يمكن التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الهامة على نمط الاستهلاك. ومن ثم اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر مناسبة وملاءمة.

ويوضح الشكل البياني التالي دالة الاستهلاك الكلي:

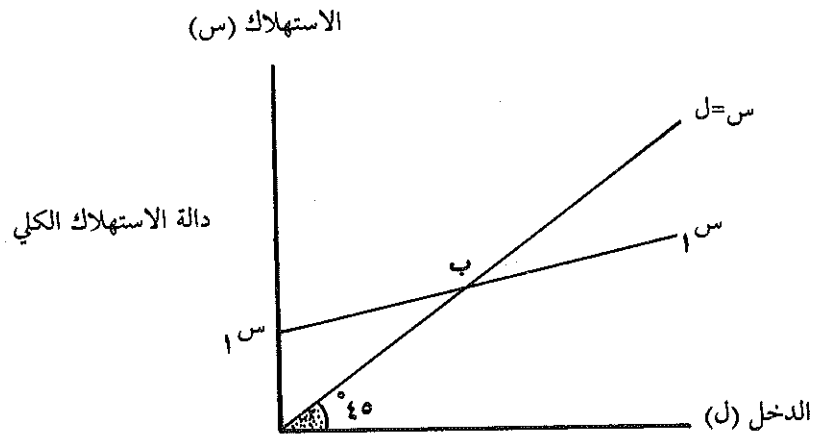

يوضح هذا الشكل دالة الاستهلاك من النوع الخطى، أى أن معادلتها من

الدرجة الأولي، لذا يمثلها خط مستقيم كالتالي:

س ق = س ١ + س ٢ ل ق

حيث س ق الاستهلاك الحقيقي

س ١ : المسافة بين نقطة الأصل أ ، س ١ في الشكل وهي تمثل الاستهلاك التلقائي أو الذاتي.

س ٢ : الميل الحدي للاستهلاك وهو ميل منحنى أو دالة الاستهلاك.

ل ق : الدخل الحقيقي.

ومن هذا الشكل يتضح أن منحنى الاستهلاك س ١ س ١ يقطع خط ٤٥ درجة وهو خط التعال بين الدخل والإنفاق عند النقطة ب . وهذه النقطة يتساوى عندها كل من الدخل والاستهلاك أما قبل هذه النقطة فإن الاستهلاك يكون أكثر من الدخل، ويكون ذلك فى حالة إذا كان الدخل لايكفى الاحتياجات الاستهلاكية، وتغطى الاحتياجات الاستهلاكية في هذه الحالات بالاستدانة أو غيرها كما سبق. أما بعد هذه النقطة أى بعد تحقق مستوى من الدخل يكفى لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية فإن الاستهلاك يقل عن الدخل بما يسمح بتكوين مدخرات تزداد مقاديرها كلما زاد الدخل. ويقاس الادخار بالمسافة الرأسية بين منحنى الاستهلاك وخط ٤٥ درجة.

الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك

كيف يمكن قياس دالة الاستهلاك، وكل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك. وذلك بالاستعانة بالأرقام الافتراضية في الجدول التالي:

حيث عند نقطة الأصل على المحور الأفقى الذى يقيس الدخل في الشكل السابق، حيث الدخل يساوى الصفر، ويكون الاستهلاك عند حده الأدنى وهو

٩٥، ويمـــول هذا الاستهـلاك من مدخـرات سابقـة أو يبيع بعض الأصـول بالاقـتراض، ويكون الميل الحدى للاستهلاك مساوياً للصفر. أما الميل المتوسط للاستهلاك س ل = ٩٠ ٠ =

وبـزيادة الـدخل يمكن تغطية جانب أكبر من الاستهلاك الضرورى فيزيد الاستهلاك من ٩٥ إلى ١١٠، مقابل زيادة في الدخل قدرها ٥٠.

ويكون الميل الحدى للاستهلاك $\frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}} = \frac{١٥}{٥٠} = ٣٠,$

أما الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{١١٠}{٥٠} = ٢,٢$

دالة الاستهلاك الكلي في الاجل القصير

الدخل (ل)	الاستهلاك (س)	التغير في ل	التغير في س	الميل الحدي للاستهلاك ل /س	الميل المتوسط للاستهلاك ل / ي س
٠	٩٥	٠	٠	٠	
٥٠	١١٠	٥٠	١٥	,٣٠	٢,٢
١٠٠	١٢٠	٥٠	١٠	,٢٠	١,٢
١٥٠	١٥٠	٥٠	٣٠	,٦٠	١,
٢٠٠	١٩٨	٥٠	٤٨	,٩٦	٩٩ر
٢٥٠	٢٤٥	٥٠	٤٧	,٩٤	٩٨ر
٣٠٠	٢٩٠	٥٠	٤٥	,٩٠	,٩٦٧
٣٥٠	٣٣٠	٥٠	٤٠	,٨٠	,٩٤٣
٤٠٠	٣٦٥	٥٠	٣٥	,٧٠	,٩١٣
٤٥٠	٣٩٥	٥٠	٣٠	,٦٠	,٨٧٨
٥٠٠	٤٢٠	٥٠	٢٥	,٥٠	٨٤

* أرقام افتراضية .

وبزيادة الدخل بدرجة أكبر إلى أن يصل إلى ١٥٠، وهي مقابل النقطة ب على خط ٤٥° السابق فى الرسم. الذى يلتقي عنده خط الاستهلاك س ١ س ١ مع خط الدخل (خط ٤٥°) حيث يمكن تغطية كافة الاحتياجات الضرورية. وبعد هذا الحد يمكن توجيه جانب صغير من الدخل إلى الادخار يزداد كلما زاد الدخل.

فعند دخل ٢٠٠ يكون الاستهلاك مساوياً (١٩٨، ويكون الميل الحدى للاستهلاك س / ل = ١٩٨ ـ ١٥٠ = ٤٨ = ٩٦,

٢٠٠ ـ ١٥٠ ٥٠

والميل المتوسط للاستهلاك س / ل = ١٩٨ ـ ٢٠٠ = ٩٩,

وبعد ذلك تكون هناك إمكانية أكبر لتحقيق مدخرات أكبر، ويتجه كل من الميل الحدي المتوسط للإستهلاك إلى النقص التدريجي المتوسط ٩٦٧, ٠.

وعند دخل ٥٠٠ يكون الميل الحدي للاستهلاك ٥٠,، أما الميل المتوسط فيكون ٨٤,

الإنفاق الاستهلاكي في الاسلام :

يؤثر الاسلام فى الانفاق الاستهلاكى من خلال عدة عوامل لعل أهمها الثلاث الآتية :

أ ـ ترشيد الانفاق الاستهلاكي ليتفق مع الاحتياجات الفعلية ، ومنه الانفاق في مجالات استهلاكية تضر بالفرد أو المجتمع.

ب ـ توفير مدخرات كافية لتنمية الاقتصاد.

جـ ـ توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

وفيما يلي دراسة مختصرة لهذه العوامل :

أ ـ ترشيد الانفاق الاستهلاكي :

تقوم قواعد ترشيد الانفاق الاستهلاكي في الاسلام على مايلي :

١ ـ توفيه الاحتياجات الاساسية للفرد والمجتمع وهى السلع الضرورية التي بها

يتم حفظ الحياة وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن، ووجوب تعاون أفراد المجتمع جميعهم في توفيرها ، علاوة علي قيام الفرد بأداء الحقوق المفترضة عليه لمن يعول من أقرباء، وقد جعل الإسلام ذلك في مرتبة الجهاد في سبيل الله نصرة لدينه. وجعل فريضة الزكاة التي تحقق كفالة إشباع حاجة كل فرد من المجتمع ركناً من أركان الاسلام قائل سيدنا أبوبكر فائض.

٢ ـ يلي ذلك توفيه الاحتياجات شبه الضرورية للفرد والمجتمع وتشمل هذه الاحتياجات كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء الحياة وواجباتها. وهذه الاحتياجات من الأشياء التي يتفاوت فيها الناس تبعاً لمنزلتهم الاجتماعية وقدراتهم وظروفهم وأعبائهم المعيشية علاوة على ظروف المجتمع الاسلامى ككل. وإذا لم تكف الزكاة لتحقيق ذلك فرض في أحوال الأغنياء بما يسع الفقراء.

٣ ـ تقع الكماليات في المرتبة الثالثة، وهي التى تدخل الجمال والمتعة على الحياة الانسانية دون إسراف أو ترف، وهي من المباحات من الظيبات والنعم التي وهب الله لعباده ليتمتعوا بها ويشكروه عليها، على أن يكون استهلاكهم منهابالقدر الذى يتفق ودخولهم دون إسراف أو تقتير، ودون تأثير على إنتاج الضروريات اللازمة للمجتمع.

٤ ـ منع الاسراف، وهو مازاد عن امكانيات الفرد وموارده ولم يناسب ظروف المجتمع، ولم يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل والقيام بالواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، ويعد ذلك من المحرمات.

٥ ـ تحريم السلع والخدمات الضارة وتبديد الموارد، فيحرم الاسلام كل مايضر بالفرد أو المجتمع من سلع وخدمات ضارة بالجسم أو العقل أو تؤدي إلى تبديد الموارد بدون منفعة.

وفيما يلي نوضح هذه القواعد بالتفصيل المناسب استناداً إلى الآيات القرآنية وأحاديث رسول الله ﷺ.

القاعدة الأولى : توفية الاحتياجات الأساسية :

يقول الله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيكونُ مِنْكُم مَرضَى وآخَرُونَ يَضربُونَ فِي الأرضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضلِ اللهِ وآخَرُونَ يُقَاتِلونَ فِي سَبيلِ اللهِ فَاقْرَؤوا مَاتَيَسَّرَ مِنْه وأَقِيمُوا الصَلاةَ وآتُوا الزَكاةَ وأَقرضُوا الله قَرْضَاً حَسَناً، وما تُقَدِمُوا لِأنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ الله هُو خَيراً وأَعظَم أَجراً واستَغْفِرُوا الله إِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيم﴾ (سورة المزمل آية ٢٠).

ويقول تعالى ﴿وَفِي أَمَوَالِهم حَقٌ لِلسَائِلِ والمَحْرُوم﴾ (سورة الذاريات آية ١٩).

ويقول رسول الله ﷺ : أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤه جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى. (رواه أحمد).

وقال عليه صلوات الله وسلامه : إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جعلوا ماكان عندهم في ثوب واحد ثم إقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم. (رواه البخارى).

القاعدة الثانية : شبه الضروريات :

يقول الله تعالى: ﴿لِيُنْفِق ذُو سِعةٍ مِنْ سِعَته وَمَنْ قُدِرَ عَليه رِزْقُه فَلْيُنْفِق مِمَا آتَاهُ الله، لَايُكَلِفُ اللهُ نَفْسَاً إلا ما آتاها سَيَجْعَلُ الله بَعْدَ عُسْرٍ يسراً﴾ (سور الطلاق : آية ٧).

ويقول رسول الله ﷺ : من سعادة المرء المسكن الواسع والجار الصالح والمركب الهنيء.

(البخارى : أدب المفرد).

ويقول الله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِفَ عَنْكُم وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ (سورة النساء : آية ٢٨).

ويقول جل شأنه: ﴿يُرِيدَ اللهُ بِكم اليُسرَ وَلايُرِيدُ بِكمُ العُسر﴾ سورة البقرة: آية ١٨٥).

ويقول عز وجل : ﴿وَيُطعِمُونَ الطَعَامَ عَلَى حُبِهِ مِسْكِيناً وَيَتِيمًا وأَسِيراً إِنما نُطعِمُكُم لِوَجهِ الله لانُرِيدُ مِنكُم جَزَاءً وَلاَ شُكُوراً﴾ (سورة الانسان: آية ٨ ـ ٩).

وروى أبوسعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: من كان له فضل زاد فليعد به على من لازاد له ومن كان هل فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له، إلى أن عدد من أصناف المال ماعدد حتى رأينا أنه لاحق لاحد منا في فضل.

القاعدة الثالثة : الكماليات :

يقول الله تعالى: ﴿قُل مَن حَرَمَ زِينَةَ الله التي أَخرجَ لِعِبَادِهِ وَالطَيبَات مِنَ الرِزْق، قُل هي لِلذينَ آمَنُوا فِي الحياةِ الدُنيَا خَالِصةً يَومَ القِيَامَة، كَذلِكَ نُفَصِلُ الآيَات لِقومٍ يَعلَمُون﴾ ﴿سورة الأعراف: آية ٣٢).

يقول تعالى : ﴿وابتغ فِيما آتَاكَ الله الدَارَ الآخِرة ولاتَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُنيا وأَحسِن كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِليكَ ولاتَبغِ الفَسَادَ فِي الأَرضِ إِنَّ الله لايُحِبُ المُفْسِدِين﴾. (سورة القصص: آية ٧٧).

ويقول عز وجل : ﴿وَهُوَ الذي أَنشَأَ جَنَاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيرَ مَعْرُوشَاتٍ والنَخْلَ والزَرْعَ مُختلِفاً أُكله والزَيتُونَ والرُمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيرَ مُتَشَابِه كُلُوا مِنْ ثَمَرِه إِذَا أَثْمَرَ وآتُوا حَقَهُ يَومَ حَصَادِه ولاتُسرِفُوا إِنَّه لايُحِبُ المُسرِفِين﴾ (سورة الإسراء: آية ٧).

ويقول تعالى : ﴿وَلَقَد كَرَمْنَا بَنِي آدمَ وَحَمَلنَاهُم فِي البَرِ وَالبَحرِ وَرَزَقنَاهُم مِنَ الطَيبَاتِ وَفَضَلنَاهُم عَلَى كَثِيرٍ مِمَنْ خَلَقنَا تَفضِيلاً. (سورة الإسراء: آية ٧).

وقال تعالى : ﴿والأَنعَام خَلَقَهَا لَكُم فِيها دِفْءٌ وَمَنَافِع وَمِنْهَا تَأْكُلُون، وَلَكُم فِيهَا

جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وتَحمِلُ أثقَالَكُم إلى بَلدٍ لم تَكُونُوا بَالِغِيهِ إلا بِشِقِ الأَنفُس إن رَبَّكُم لَرَؤُوفٌ رَحِيم، والخَيلَ والبِغَالَ والحَمِيرَ لِتَركَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخلق مَا لاَتَعْلَمُون﴾. (سورة النحل: آية ٥ ـ ٨).

وقال عز وجل ﴿وَهُوَ الَّذي سَخَرَ البَحْر لتأكُلوا مِنه لَحمًا طَرِياً وَتَسْتَخرِجُوا مِنه حِليةً تَلبَسُونَهَا وَتَرَىٰ الفُلكَ مَواخِر فِيه وَلِتَبتَغُوا مِنْ فَضلِه وَلَعَلَّكُم تَشكُرون﴾. (سورة النحل : آية ١٤).

وقال الله تعالى : ﴿يَابَنِي آدمَ قَد أَنزَلنَا عَليكُم لِباسًا يُوارِي سَوءاتِكم وَرِيشًا، وَلِباسُ التَقْوَىٰ ذَلِك خَير، ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الله لَعَلَّهُم يَذكُرون﴾. (سورة الأعراف: آية ٢٦).

وقال رسول الله ﷺ:«إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» (رواه الترمذي).

وعن أنس أن النبى ﷺ كان لايرد الطيب. (رواه البخارى).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ«من عرض عليه ريحان فلا يرد ه فإنه خفيف المحمل طيب الريح»(١)

القاعدة الرابعة : الاسراف :

يقول الله تعالى : ﴿ولاتُطِيعُوا أَمرَ المُسرِفِين الذِينَ يُفسِدُونَ في الأرض ولايُصلِحُون﴾. ﴿سورة الشعراء : آية ١٥١ ـ ١٥٢).

ويقول جل وعلا : ﴿وأَصحابُ الشِمَال مَا أَصحابُ الشِمَال فِي سَمومٍ وَحَمِيمٍ وَظِلٍ مِن يَحمُوم لا بَارِدٍ وَلاكَرِيم إنهم كَانوا قَبلَ ذَلِكَ مُترَفِين وَكَانُوا يُصِرونَ عَلَى الحِنثِ العَظِيم﴾. (سورة الواقعة ـ آية ٤١ ـ ٤٦).

---

(١) محمد ناصر الألباني ، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) المجلد ٥ ،ص ٣٢٣ ، رقم الحديث في الصفحه ٦٢٦٩ ، وقد ذكر أنه صحيح .

ويقول عز وجل: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (سورة التكاثر).

ويقول تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (سورة الأعراف: آية ٢١).

وعن حذيفة قال أن النبي ﷺ نهانا عن الحرير والديباج والشرب في أنية الذهب والفضة وقال هن لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة. (رواه البخاري).

وعن عبدالله بن عمرو قال سمعت رسول الله ﷺ يقول(الدنيا خضرة حلوة فمن أخذها بحقها بارك الله له فيها ورب متخوض فيما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار) (رواه الطبراني في الكبير).

وعن أبي سعيد الخدري قال: جلس رسول الله ﷺ على المنبر وجلسنا حوله فقال: إن مما أخاف عليكم مايفتح الله عليكم من زهرة الدنيا وزينتها. (رواه البخاري ومسلم).

وقال رسول الله ﷺ حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم. (رواه الترمذي).

القاعدة الخامسة: السلع والخدمات غير النافعة:

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. (سورة المائدة: آية ٣).

(م ١٥ ـ الدخل والاستقرار).

ويقول جل وعز ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف: آية ٣٣).

ويقول تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ

وَالْمُنْخَنِقَةُ والمَوقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِيَةُ وَالنَطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَبُعُ إِلا مَاذَكَيتُم وَمَا ذُبِحَ عَلىٰ النُصُب وَأَنْ تَسْتَقسِمُوا بِالأَزلَام ذَلِكُم فِسق﴾ (سورة المائدة : آية ٣).

ويبين القرآن أيضاً تحريم كل الخبائث وهي الأشياء الضارة فيقول: ﴿الذِينَ يَتبعُونَ الرَّسُولَ النَبي الأُمي الذي يَجِدُونَه مَكتُوباً عِندَهُم فِي التَورَاةِ وَالإِنجِيل يَأمُرُهُم بِالمَعْرُوفِ وَيَنهَاهُم عَنِ المُنكَرِ وَيُحِلُ لَهُم الطَيبَات وَيُحَرِمُ عَلَيهِم الخَبَائِث وَيَضَعُ عَنهُم إِصرهُم والأَغلاَل الَتِي كَانَت عَلَيهِم﴾. (سورة الأعراف : آية ١٥٧).

وتؤدي هذه القواعد إلى تكييف الهيكل السلعى للطلب الكلي في المجتمع لصالح الاحتياجات الضرورية وشبه الضرورية في المقام الأول ثم الكماليات بعد ذلك. وهو يتفق أيضاً مع اجراءات اعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الفقراء باجراءات الزكاة والصدقات وكافة المساعدات لهم من الأفراد والحكومة.

الإدخـــار

يهدف النظام الاقتصادي الاسلامي إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة حتى يتمكن من تحسين مستويات المعيشة. وقد رغب الاسلام لذلك في التوسط بين الإنفاق الاستهلاكي والإدخار على النحو التالي:

يقول الله تعالى : ﴿وَالذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَينَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ (سورة الفرقان: آية ٦٧).

ويقول عز وجل : ﴿وَلاتَجعَل يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلىٰ عُنُقِكَ وَلاتَبْسُطهَا كُلَ البَسطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحسُوراً﴾ (سورة الاسراء : آية ٢٩).

ويقول جل شأنه : ﴿وَكُلُوا واشرَبُوا وَلاتُسرِفُوا إِنَّهُ لايُحِبُ المُسرِفِين﴾. (سورة الأعراف : آية ٢١).

ويقول جل وعلا : ﴿وَلا تُؤتُوا السُفَهَاءَ أَمْوَالكُم الَتِي جَعَلَ اللهُ لَكُم قِيَاماً﴾ (سورة النساء : آية ٢).

وعَنْ سَعدٍ بن أبي وقاص قلت يارسول الله أوصى بمالي كله، قال لا، قلت فالشطر، قال لا، قلت الثلث، قال فالثلث والثلث كثير، انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم وأنك مهما أنفقت فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك. (متفق عليه).

(جـ) توزيع الدخل:

يعمل الاسلام على كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع وتحقيق عدالة توزيع الدخل بينهم، وذلك وفقا للقواعد التالية:

١ ـ إن مستوى المعيشة المكفول يتحدد بمقاييس العصر الذى يعيش فيه المسلمون، ولذا لم يحدد بقيم ومقادير بل حدد باحتياجات اقتصادية وإجتماعية قوامها المأكل والمشرب، والملبس والمسكن ووسائل الانتقال والاتصال وتكوين الأسرة والتعليم ومواجهة الأحداث والكوارث والاصابات والوفاة.

٢ ـ إن تحقيق مستوى المعيشة المشار إليه مطلوب لكافة أفراد المجتمع من قادرين على العمل ولايحققونه من دخولهم الخاصة أو عاجزين أو معوقين عن العمل.

وإن تحقيق هذا المستوى لكافة الأفراد مطلوب قبل السماح بتفاوت الدخول والمستويات المعيشية في المجتمع، ولذا فإنه قبل أن يتحقق هذا المستوى يجوز للدولة أخذ مقبول مال الأغنياء لتردها إلى المستويات الدنيا من المجتمع وذلك إذا لم يكن لدى الدولة من مواردها مايكفى لذلك.

ويعتمد الاسلام في تحقيق ذلك على تعاون أفراد المجتمع وجماعاته وسلطاته التنفيذية والذي يقوم على أساس التربية الإسلامية لافراده والقواعد والتنظيمات التشريعية وتدخل الدولة.

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَامَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَايُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا. الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ

الله مِنْ فَضلِهِ وأَعتَدنَا لِلكَافِرِينَ عَذَابًا مهِيناً﴾ (سورة النساء: آية ٣٦ ـ ٣٧).

وقد قال رسول الله ﷺ :(إن الله فرض على الاغنياء في أموالهم بقدر مايسع فقراءهم، ولهذا قال عمر فى عام المجاعة، لو لم أجد للناس مايسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم فعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم)

وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية موارد منها ماهو محدد المقدار كالزكاة والعشور والخراج. والكفارات والفيىء والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات غير المسلمين ومنها ماهو عام تتغير قيمته تبعاً لتطوع الأفراد وإحتياجات المجتمع ومثاله الصدقات والإنفاق في كافة المنافع المطلوبة للمجتمع، وماتفرضه احتياجات المجتمع من موارد اضافية تقوم الدولة بجبايتها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة وبالطبع تكون بدون فوائد(١).

من ذلك يتضح أن تنظيم الإسلام للاتفاق الاستهلاكى من حيث ترشيده وتوفية احتياجات أفراد المجتمع الأساسية وتوفير مدخرات كافية يعمل على أن يكون للمجتمع موارد كافية لدعم طاقته الإنتاجية بصفة مستمرة، والحد من المشاكل الاقتصادية التى يواجهها المجتمع من جراء الإنفاق الترفي والتنوع والتطور غير المبرر اقتصادياً وإسلامياً في الرغبات الانسانية ومايؤدى إليه ذلك من انحراف في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع عن الوفاء باحتياجاته الاساسية.

إن ذلك كله يفترق عن الرأسمالية التي تسود فيها قاعدة سيادة المستهلك حيث للفرد حرية توزيع دخله على السلع ضارة كانت أم مفيدة دون قيد من إسراف أو

---

(١) ليست كل هذه الموارد بالطبع بقصد تحقيق العدالة التوزيعية فقط، ، وللمزيد من التفصيلات يرجي الرجوع إلي:

ـ محمد عبدالمنعم عفر، النظام الاقتصادى الاسلامي.

ـ محمد عبدالمنعم عفر، السياسات الاقتصادية في الاسلام.

تقتير. وهذا مايزعمون أنه قاعدة سيادة المستهلك. رغم أنه مضلل مغرر به في قراره الاستهلاكي من خلال الدعاية والإعلان دون مراعاة للكذب أو التغرير أو الخداع مما ينتهي إلى إنفاق غير رشيد وأكثر من الطاقة وقد يؤدي إلى الإنجراف في الديون عن طريق الاقتراض أو التقسيط.

ويفترق عن الإشتراكية التي تتصف بقيام الدولة بتخطيط الإنتاج والإستهلاك لتحقيق المستوى المناسب منه من وجهة نظر الدولة، وإن كان هذا الاسلوب لا يضمن استخداماً أفضل للموارد ولا اشباعاً أنسب للمستهلكين لأنه يتم من وجهة نظر الدولة وليس المستهلكين أنفسهم ولذا فانه يقيد من حرية المواطنين وقد لايناسب رغباتهم.

دالة الاستهلاك في الإقتصاد الإسلامي :

مما سبق يتبين أن تنظيم الإنفاق الاستهلاكي وتكييف هيكله وإعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء من هذا الدخل ـ بمقدار الزكاة والصدقات وكافة المساعدات التي يقدمها الافراد والحكومة ـ بالاضافة إلى الإنفاق الواسع على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والاسكان والمرافق والأمن وغيرها، يؤدي إلى بعض النتائج التي من أهمها:

١ ـ زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع ومن ثم الميل المتوسط أيضاً وذلك نظراً لزيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة التي أعيد توزيع الدخل لصالحها عنه لدى الطبقات الفقيرة التي أعيد توزيع الدخل لصالحها عنه لدى الطبقات الغنية في المجتمع التي لايقل لديها هذا الميل، ولزيادة الإنفاق على الخدمات العامة سالفة الذكر. وبالطبع سيكون ذلك في حدود ضيقة نسبياً لأن ذلك يقابله منع الاستهلاك الترفي والتبذير واستهلاك المحرمات في المجتمع الإسلامي، إلا أنه قد يكون مؤدياً لزيادة نسبية في الإنفاق، وبفعل المضاعف يزداد أثرها على الدخل، كما ان للمعجل دوره أيضاً في زيادة الاستثمار بالتالي.

ويبين الرسم التالي صورة مقارنة لمنحنى (دالة) الاستهلاك في مجتمع اسلامي قائم على الزكاة بمنحنى الاستهلاك في مجتمع غير إسلامي بينت ارفتاع منحنى الإستهـلاك فى المجتمـع الاسلامي عن غيره وزيادة الميل الخاص به مما يوضح النتيجية السابقة(١).

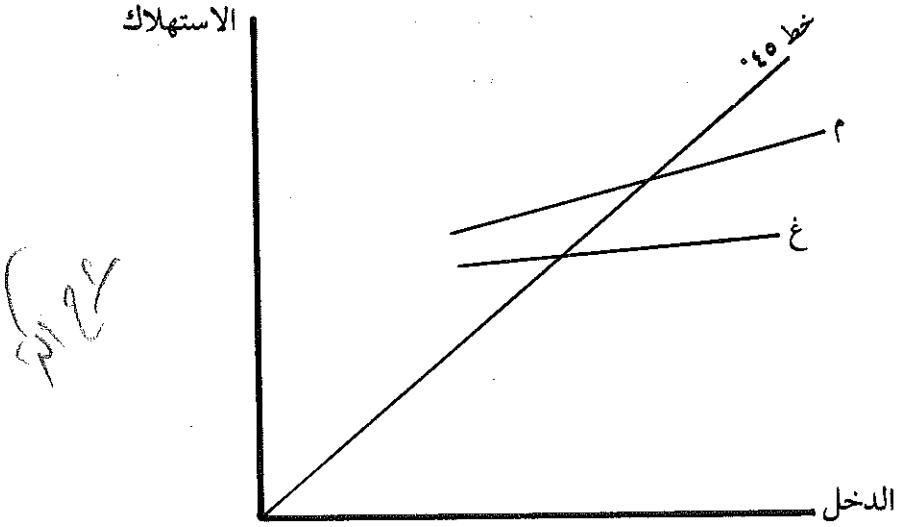

حيث م تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع إسلامي قائم على الزكاة.

غ تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع غير إسلامى.

دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي وإقتصاد غير إسلامي.

٢ ـ تكييف الهيكـل السلعي للطلب الكـلي في المجتمـع بزيادة الـطلب على الضروريات وشبه الضروريات نتيجة لزيادة القوة الشرائية النسبية لدى الفقراء كأثر من آثار إعادة توزيع الدخل ونقص الطلب على الكماليات والتى يعد الأغنياء المصدر الرئيسى لطلبها ـ لانخفاض القدرة الشرائية للطبقات الغنية لنفس السبب

---

(١) انظر : مختار محمد متولى، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي. بحوث المركز العالمي لابحاث الاقتصاد بجدة.

(اعادة الدخل)، وهو عامل هام في تحقيق اشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والحد من التطور والتنوع غير المرغوب فيه في الحاجات والاستهلاك الترفي والإسراف الذي يسود المجتمعات الرأسمالية. ولايعني ذلك بالطبع تقييد حرية الأفراد في الاستهلاك كما يحدث في المجتمعات ذات التخطيط المركزي. إلا أن الأثر النهائي لاعادة التوزيع هذه سترفع من المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية، وتحسن من مستويات التغذية والصحة في المجتمع. خاصة إذا أدخلنا في الاعتبار ما سبق ذكره من تحريم انتاج السلع الضارة. وهو مالايتوفر في المجتمعات غير الإسلامية.

٣ ـ كما أن أسلوب الإنفاق الزكوي الذى عالج مشاكل تخلف الإنفاق عن الإنتاج في المجتمعات المتقدمة. يعالج أيضاً نقص التكوين الرأسمالي وزيادة الإنفاق عن الإنتاج في الدولة المتخلفة وأغلبها إسلامية.

إن استخدام الزكاة في تكوين رؤوس أموال تدر دخلاً مستمراً على الفقراء أحد أهداف الزكاة الرئيسية بشرط تملك الفقير هذا الرأسمال.

وبذلك تحل مشكلة هامة من مشاكل التخلف الممثلة في الضغوط الاستهلاكية العالية التي لاتبقى مدخرات كافية للتكوين الرأسمالي اللازم للتنمية المستمرة للمجتمع.

الميل الاستهلاكى في الدول الاسلامية :

بدراسة الميل المتوسط للاستهلاك في بعض الدول الإسلامية عن عام **١٩٧٩** والتي يبينها الجدول التالي:

يتضح أن الميل المتوسط للاستهلاك عال جداً في تشاد، حيث يزيد عن امكانية الدخل المتاح، فيبلغ ١١٤,٠، لذا تغطى الزيادة في الاستهلاك بالتمويل من الخارج.

أما الدولة الاخرى فيمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية تبعاً لمقدار الميل المتوسط

للاستهلاك :

أولا : دول ذات ميل استهلاكى عال :

أ ـ دول ذات ميل استهلاكى ٩٠, فأكثر وهي باكستان، والسودان والصومال، وسوريا، والمغرب، وسيراليون.

ب ـ دول يتراوح الميل المتوسط للاستهلاك فيها بين ٨, ـ ٩, وهى أفغانستان، تركيا، مصر. ويقترب متوسط الاستهلاك الخاص بمصر وتركيا من مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية.

ح ـ دول يتراوح متوسط الاستهلاك فيها بين ٧, ـ ٨, وهى الأردن، وأندونيسيا، تونس، وهى تشبه فى ذلك كلا من ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة، وكل الدول الصناعية الاشتراكية.

ثانيا : دول ذات ميل استهلاكي متوسط بين ٥, ـ ٧, وهى الجزائر ماليزيا، ونيجيريا. ويماثل متوسط الاستهلاك في نيجيريا تقريباً بمتوسط الاستهلاك في اليابان والنرويج.

ثالثا : دول ذات ميل استهلاكي منخفض، وهي السعودية والعراق والكويت وليبيا.

وهذا التقسيم ذو الثلاثة أقسام يتفق في تدرجه مع امكانيات هذه الدولة المالية، والتي سبق توضيحها الخاص بالإدخار والاستثمار المحليين. ويبين بوضح الميل للاستهلاك في الأجل القصير لهذه الدول معاً كمجموعة ، حيث يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل، ولكن بمعدلات كبيرة في الدول الاكثر فقراً، عن المعدلات المنخفضة التي تسود الدول الاكثر غنى من بين الدولة الإسلامية.

ومع ذلك فمن الملاحظ كقاعدة عامة أن كثيراً من الدولة الإسلامية في الفرع جـ من أولا ، وفي ثانيا، وفي ثالثا، يقل فيها الميل المتوسط للاستهلاك عن مثيله في الدول الصناعية الغربية والاشتراكية على السواء. وربما كان ذلك لمنع استهلاك

السلع والخدمات المحرمة والضارة، ولمنع التبذير والاسراف والتزام كثير من المسلمين بصفة عامة بذلك. خاصة وأن أغلب الاستهلاك القومى في هذه البلدان، استهلاك خاص. وبالطبع فان الوصول لمدى حقيقة الاستهلاك ومدى اتفاقه مع الواجب والمطلوب في المجتمعات الإسلامية يحتاج إلى دراسة فعليه، وليس هنا موضعها.

الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل القصير
في بعض الدول الإسلامية وبعض الدول الأخرى
(عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$
الأردن	٠,٧٤
أفغانستان	,٨٩
أندونيسيا	,٧٠
باكستان	,٩٤
تركيا	,٨٤
تشاد	١,١٤
تونس	,٧٧
الجزائر	,٥٩
السعودية	,٤٩
السودان	,٩٥
سوريا	,٩٠
الصومال	,٩٨
العراق	,٤١
الكويت	,٣١
ليبيا	,٤٨
ماليزيا	,٦٦
مصر	,٨٤
المغرب	,٩١

الدولة	الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{س}{ل}$
سيراليون	,٩٦
نيجيريا	,٦٨
المملكة المتحدة	,٨٠
اليابان	,٦٩
الولايات المتحدة	,٨٢
النرويج	,٦٩
ألمانيا الاتحادية	,٧٥
الإتحاد السوفيتي	,٧٤
تشيكوسلوفايكا	,٧٤
بولونيا	,٧٧

المصدر : احتسبت من البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨١ .

دالة الإدخار :

يطلق لفظ دالة الإدخار على العلاقة بين الإدخار اللكلي والدخل الكلي، ودالة الإدخار شأنها شأن دالة الاستهلاك في تأثرها بالزمن لذا يوجد دالة للادخار في الأجل القصير وأخرى في الأجل الطويل وحيث يمثل الميل الحدي للإدخار مايوجه من الزيادة في الدخل إلى الإدخار بعد الإنفاق الاستهلاكى من هذه الزيادة ، لذا فإن :

الميل الحدي للإدخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك وهو يقاس من المعادلة

$$\text{أو} = \frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ ل}} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

والعلاقة بين الدخل والإدخار علاقة طردية خطية حيث يزيد الإدخار في المجتمع بزيادة الدخل في الأجل القصير، إلا أن الإدخار يكون سالباً في المتسويات الدنيا من الدخول ، وذلك كماهو موضح بالجدول التالي :

ويقيس الميل المتوسط للإدخار نسبة المدخرات الإجمالية إلى جملة الدخل، وليس الاضافات إلى كل منهما كما هو في الميل الحدي للإدخار. وتقسيه المعادلة الآتية :

$$\text{الميل المتسوط للإدخار} = \frac{\text{الإدخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{د}}{\text{ل}}$$

ويبين الجدول التالي كيفية بحساب كل من الميل الحدي للإدخار والميل المتوسط له عند متسويات مختلفة من الدخل الكلي. كما يبين الرسم البياني التالي اتجاه دالة الإدخار.

دالة الادخار الكلى * في الأجل القصير

الدخل (ل)	الاستهلاك (س)	التغير في الدخل ل	التغير في الادخار س	الميل الحدي للإدخار د/س	الميل المتوسط للإدخار د / ل
٠	٩٥-	٠	٠	٠	-
٥٠	٦٠-	٥٠	٣٥	,٧٠	١,٢-
١٠٠	٢٠-	٥٠	٤٠	,٨٠	,٢-
١٥٠	صفر	٥٠	٢٠	,٤٠	صفر
-					-
٢٠٠	٢	٥٠	٢	,٠٤	,٠١
٢٥٠	٥	٥٠	٣	,٠٦	,٠٢
٣٠٠	١٠	٥٠	٥	,١٠	,٠٣٣
٣٥٠	٢٠	٥٠	١٠	,٢٠	,٠٥٧
٤٠٠	٣٥	٥٠	١٥	,٣٠	,٠٨٨
٤٥٠	٥٥	٥٠	٢٠	,٤٠	,١٢٢
٥٠٠	٨٠	٥٠	٢٥	,٥٠	,١٦٠

* أرقام افتراضية مبنية على بيانات دالة الاستهلاك الكلي في الأجل القصير السابقة.

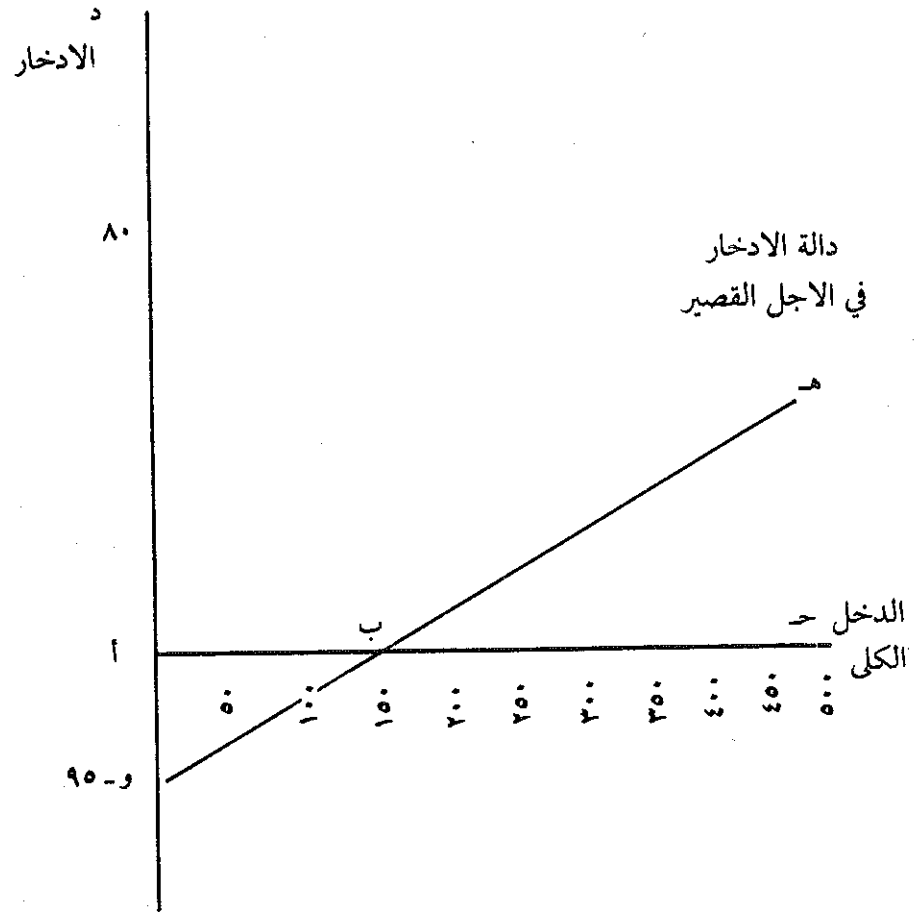

فعند نقطة الأصل على المحور الأفقي أ حـ الممثل للدخل ، يكون دخل المجتمع صفراً، وهي حالة افتراضية، ولكن الاستهلاك يتم في المجتمع لوجوب أشباع الحاجات الضرورية، ويكون ذلك إما بالإستدانه أو ببيع بعض الأصول أو من مدخرات سابقة، مما يعني أن المجتمع يحقق إدخار سالب مقداره ٩٥ وحدة نقدية هو قيمة الاستهلاك ويكون الميل الحدي للإدخار صفراً. أما الميل المتوسط فيقدر بمالا نهاية، لأن خارج قسمة ٩٥ (قيمة الإدخار السالب) على الدخل وهو صفر، هو مالا نهاية، وذلك ما هو موضح بالجدول. وبزيادة الدخل بمقادر ٥٠

وحدة، يزيد الاستهلاك إلى ١١٠، مما يعني تحقق إدخار سالب قيمته ٦٠، وعند هذا الحد يكون الميل الحدى للادخار مساوياً.

$$\frac{\text{د}}{\text{ل}} = \frac{(٩٥ - ٦٠)}{٥٠} - = \frac{٣٥}{٥٠} - = ٠,٧ -$$

أما الميل المتوسط للإدخار فيكون :

$$\frac{\text{د}}{\text{ل}} = - \frac{٦٠}{٥٠} - = ١,٢ -$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية الإحتياجات الاستهلاكية الضرورية بدرجة أكبر وتناقص المدخرات السالبة، إلى أن يصل الدخل إلى ١٥٠ وهو المقدار الكافي لتغطية كافة الاحتياجات. وعند هذا المستوى يصل الميل المتوسط للإدخار إلى أدنى حد له وهو الصفر وذلك عند النقطة ب وعلى دالة الإدخار و هـ، ويبدأ مع المستويات الأعلى من الدخل تحقق إدخار موجب، يبدأ قليلاً فيكون كل من الميل الحدي والميل المتوسط للإدخار ضئيلاً ثم يزيدان معاً باتجاه الزيادة في الدخل، فالعلاقة طردية بين الدخل والإدخار، وتزداد إمكانية الإدخار كلما إزداد الدخل.

أى أن الميل الحدى للإدخار يكون صغيراً عند المستويات الدنيا من الدخل، وفي المناطق والأقاليم والدول الفقيرة، ويزداد عن ذلك عند المستويات العليا من الدخل ، وفي المناطق ، والاقاليم والدول الغنية.

الميل للإدخار في الدول الإسلامية :

بدراسة الميل المتوسط للإدخار في بعض الدول الإسلامية، يتضح كما هو بالجدول التالي: أن هذه الدول (عدا تشاد) تنقسم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لمقدار الميل للإدخار لديها على النحو التالي:

أولا : دول ذات معدلات إدخار عالية وهي السعودية والعراق والكويت وليبيا يزيد

فيها معدل الإدخار عن ٥٠٪.

ثانيا : دول ذات معدلات إدخار متوسطة وهى الجزائر ومالي، ويتراوح فيها معدل الإدخار بين ٣٤, ـ ٤١, ٠

ثالثا : دول ذات معدلات إدخار منخفضة تقل عن ٣٠٪ ، وهى تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ دول يتراوح فيها معدل الإدخار بين ٢ , ـ ٣, وهى الأردن وأندونيسيا وتونس.

ي ـ دول يتراوح فيها معدل الإدخار بين ١ , ـ ٢ , وهي أفغانستان وتركيا ومصر.

حـ ـ دولة يقل فيها معدل الادخار عن ١٠٪ وهى باكستان والسودان والصومال وسوريا والمغرب.

أما تشاد فالإدخار فيها سالب. نظراً لمحدودية الدخل عن الوفاء بالإحتياجات الأساسية، وربما كان لظروف الحرب الأهلية، وتأثر الإنتاج الداخل فيها.

ومن الملاحظ إرتفاع معدلات الإدخار في الدول الإسلامية في أولا وثانيا وبعض الدول في جـ من ثالثاً عن مثيلاتها في كافة الدول الصناعية الغربية والإشتراكية فيمايتعلق بمتوسط الاستهلاك في هذه الدول ويعد ذلك في صالح التنمية في هذه الدولة وتحقيق معدلات استثمار (تكوين رأسمالي) مناسبة لدعم وتطوير اقتصادياتها لو توفرت السبل والوسائل المعينة على ذلك.

الميل المتوسط للإدخار في الأجل القصير في بعض الدول الإسلامية

(عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للإدخار $\frac{د}{ل}$
الأردن	,٢٦
أفغانستان	,١١
أندونيسيا	,٣٠
باكستان	,٠٦
تركيا	,١٦
تشاد	-,١٤
تونس	,٢٣
الجزائر	,٤١
السعودية	,٥١
السودان	,,٠٥
سوريا	,١٠
الصومال	,٠٢
العراق	,٥٩
الكويت	,٦٩
ليبيا	,٥٢
ماليزيا	,٣٤
مصر	,١٦
المغرب	,٠٩

الدولة	الميل المتوسط للادخار $\frac{د}{ل}$
سيراليون	,٠٤
نيجيريا	,٣٢
المملكة المتحدة	,٢٠
اليابان	,٣١
الولايات المتحدة	,١٨
النرويج	,٣١
ألمانيا الإتحادية	,٢٥
الإتحاد السوفيتي	,٢٦
تشيكوسلوفاكيا	,٢٦
بولونيا	,٢٣

* المصدر : احتسبت من البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العام ، ١٩٨١ .

علينا هنا أذن أن نحدد مفهوم الإكتناز فقها ونبين الفرق بينه وبين الإدخار.

يقرر الإسلام ان بالانسان ميل غريزي للإدخار، يقول الله تعالى:

﴿قُل لَو أَنتُم تَملِكُونَ خَزَائِنَ رَحمَةَ رَبِي إِذَن لأَمسَكتُم خَشيَةَ الإِنفَاق وَكَانَ الإِنسَان قَتُوراً﴾ (سورة الاسراء : آية ١٠٠).

نقعل ﴿زُينَ لِلنَّاس حُبُّ الشَهَوَات مِنَ النِّساءِ وَالبَنِين والقَنَاطِيرِ المُقَنطَرة مِنَ الذَهَبِ وَالفِضَة﴾ (سورة آل عمران : آية ١٤).

﴿وإِنَّهُ لِحُبِ الخَيرِ لَشَدِيد﴾ (سورة العاديات : آية ٨).

وبعدما كان كينز لايرى الإدخار إلا عملية حسابية بطرح الدخل والاستهلاك أعادت النظريات المعاصرة النظر فاكتشفت أن الإدخار له محددات أكثر من الدخل والاستهلاك كغريزة تدفع الإنسان إليه رغبة في الإحتياط للمستقبل أو رفعاً لمستوى الأبناء أو استعلاء بالمال أو استمتاعاً بالتجميع . . (١).

ويعالج الإسلام هذا الشح الغريزى بالدعوة للتمتع بالطيبات. يقول تعالى:

﴿قُل مَنْ حَرَمَ زِينَة الله التي أَخرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَيِبَاتِ مِنَ الرِزق، قُل هِيَ لِلَذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُنيَا خَالِصَة يَومَ القِيامَة﴾ (سورة الأرعاف : آية ٣٢).

ويوصى بالإعتدال بين الاستهلاك والإدخار فيقول تعالى:

﴿ولاتَجعَل يَدَكَ مَغلُولة إِلى عُنُقِكَ وَلاتَبسُطهَا كُلَّ البَسطِ فَتَقعُدَ مَلُوماً مَحسُوراً﴾ (سورة الإسراء: آية ٢٩).

﴿والذِينَ إِذا أَنفَقُوا لَم يُسرِفُوا وَلَم يَقتُرُوا وَكَانَ بَينَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ (سورة الفرقان : آية ٦٧).

وثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال:

«مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما جنتان من حديد من ثديهما إلى تراقيهما

---

(١) Saving and Investment Functions in a two Sector Models of Islamic Society

منذ رقحف مؤتمر جدة ١٩٧٨ المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي.

فأما المنفق فلا ينفق إلا سبغت أووفرت على جلده، وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها فهو يوسعها فلا تتسع».

روى البخارى عن زيد بن وهب قال: مررت بالربذة فإذا أنا بأبي ذر فقلت له: ماأنزلك منزلك هذا، قال:

كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله. فقال معاوية: نزلت في أهل الكتاب. فقلت: نزلت فينا وفيهم، وكان بيني وبينه في ذلك. فكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إلى عثمان أن أقدم المدينة فقدمتها فكثر على الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك. فذكرت ذلك لعثمان فقال: إن شئت تنحيت كنت قريباً فذلك الذى أنزلني هذا المنزل ولو أمر علي حبشياً لسمعت أطعت..

واختلف العلماء فى زكاة المال الذى أديت زكاته هل يسمى كنزاً أم لا، فقال قوم نعم، ورواه أبو الضحا عن جعدة بين هبيرة في علي رضي الله عنه قال علي: أربعة آلاف فما دونها نفقه، وما كثر فهو كنز وان أديت زكاته. ولايصح ـ وقال قوم: ما أديت زكاته منه أو من غيره عنه فليس بكنز. فقال إبن عمر: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين. وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض. ومثله عن جابر، وهو الصحيح. وروى البخارى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه يعنى شدقة ـ ثم يقول أنا مالك أنا كنزك. ثم تلا ﴿ولايَحسَبَنَّ الذِينَ يَبخَلُون» الآية. وفيه أيضاً عن أبي ذر قال: انتهيت إليه ـ يعني النبي ﷺ وقال: «والذي نفسي بيده ـ أو والذي لا اله غيره أو كما حلف ـ ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لايؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة، أعظم ماتكون وأسمنه تطؤه باخفافها وتطحنه بقرونها كلما جازت أخراها ردت إليه أولادها حتى يقضى بين الناس» فدل دليل خطاب هذين الحديثين على

صحة ماذكرنا. وقد بين ابن عمر في صحيح البخارى هذا المعنى. وقال له اعرابي: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ قال ابن عمر: من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال وقيل: الكنز ما فضل عن الحاجة. روى عن أبي ذر، وهو مانقل من مذهبه، وهو من شدائده ومما انفرد به رضي الله عنه. قلت: ويحتمل ان يكون مجمل ما روى عن أبي ذر فى هذا، ماروى أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجزين وقصر يد رسول الله ﷺ عن كفايتهم ولم يكن في بيت المال مايشبعهم، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن امساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة، ولا يجوز إدخار الذهب والفضة وفي مثل ذلك الوقت، فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليه أوجب ﷺ فى مائتى درهم خمسة دراهم، وفي عشرين ديناراً نصف دينار، فلم يجب الكل واعتبر مدة الاستثمار فكان ذلك منه بياناً ﷺ(١).

المضاعف:

وقد أدخل كينز فكرة المضاعف في دراسته للإنفاق، حيث أن المضاعف هو المقياس الذي يحدد مدى استجابة الناتج القومي، للمتغير في الانفاق الذي ينشأ مستقلاً عن الدخل، أي الإنفاق التلقائي.

وتستند فكرة المضاعف إلى أن الميل الحدي للاستهلاك تقل عن الواحد الصحيح. إذ لو زاد الميل الحدي للاستهلاك عن الواحد الصحيح لاصبح المضاعف سالباً، وأصبح تطبيقه غير ممكن. لذا فان استقرار الإقتصاد يستلزم نقص الميل الحدى للاستهلاك عن الواحد الصحيح. وأن زيادة الإنفاق تكون مضطردة ولاتقتصر على الزيادة لمرة واحدة لأن الزيادة لمرة واحدة لاتحدث إلا تأثيراً

(١) الجامع لاحكام القرآن القرطبي. ص ٣٣ ص ٢٩٦٣ ـ ٢٩٦٥ مطبعة كتاب الشعب.

مؤقتاً على الدخل. أما التأثير المستمر على الدخل فلا يكون إلا بالزيادة المستمرة في الإنفاق، علمًا بأن للزيادة في الإنفاق الاستهلاكى الخاص والحكومي والاستثماري نفس هذا التأثير.

أما الفكرة الأساسية للمضاعف فهى أن زيادة الانفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدى للاستهلاك. فتزيد بزيادته وتقل بانخفاضه. ويعني ذلك أن كلا من الاستهلاك والاستثمار يسيران معاً فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار وذلك حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذى تمثله العمالة الكاملة، وبعد هذا الحد فان الزيادة في الإنفاق استهلاكى تؤدى إلى التضخم وليس إلى زيادة حقيقة في الإستثمار.

وفيما يلي مثالاً عددياً يبين كيف يتم حسب المضاعف والذي يعرف بالمضاعف البسيط باستخدام معاداته السالفة الذكر. يوضح الجدول (٣٠) بياناته، وكيفية تكرار أثره في الاقتصاد في دورات متتالية من الدخل والإنفاق. بعفل إنفاق استثمارى أولي.

ويشير المضاعف أو المكرر (١) إلى النسبة بين التغير في الدخل القومى إلى التغير في الانفاق الأهلي. وهو يحسب من المعادلة الاتية:

$$\text{المضاعف} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$= \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

أى أنه يتناسب طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع فيزيد بزيادته

---

(١) وتصل إلى هذه الزيادة رياضية كما يلى بافتراض الاستثمار أ والميل الحدي للاستهلاك م.

$$أ + أم + أم٢ + أم٣ \ldots = \frac{أ}{١ - م} = \frac{١}{(١ - م)}$$

وينقص بنقصه. ويتناسب عكسياً مع الميل الحدي للإدخار فيزيد بنقصه، وينقص بزيادته. وذلك لاعتبار أن الادخار، ومثله الضرائب، والاستيراد من الخارج أيضاً تسربات من دائرة الدخل الوطنية تقلل من حجم الزيادة في الدخل التي تنتج عن الانفاق الاستثماري.

وفيما يلي مثالاً عددياً يبين كيف يتم حساب المضاعف البسيط بفرض زيادة في الاستثمار قدرها ١٠ مليون ريال، أو زيادة في الرواتب للعاملين بنفس القدر في بداية السنة. فإن هذه الزيادة في الانفاق تمثل دخولا لمن تسلمها سواء منتجي السلع والخدمات الإستثمارية أو العاملين بها. ويتسلم هؤلاء للدخول فانهم ينفقون منها نسبة تتحدد بالميل الحدي للاستهلاك لديهم على أشباع حاجاتهم من السلع، (لعقل) والعاملين بمشروعاتها ينفقون منه أيضاً تبعاً للميل الحدى للاستهلاك لديهم. وهكذا تتكرر مرات الحصول على الدخل وإنفاقه.

وفي كل مرة يقل الانفاق فيها عن الدخل الاضافي المتحقق حتى يتلاشى تقريبا مادام الميل الحدي للاستهلاك ثابتا في هذا المجتمع. كما في الجدول عند الدورة ٣٢.

وبفرض أن هذا الميل يقدر بحوالي ٨٠, فانه من الممكن الوصول إلى الزيادة الاجمالية في الدخل القومي المترتبة على الانفاق الإضافي والمقدر بعشرة ملايين ريال كالتالي:

الزيادة الاجمالية في الدخل =

(١٠) الانفاق الاولي الاضافي + الانفاق الاولي × ٨٠, +

الانفاق الاولي × (٨٠,) ٢ + الانفاق الاولي ×

(٨٠,) ٣ + الانفاق الاولي × (٨٠,) ٤ . . . ألخ .

= ٥٠ مليون ريال

ويوضح الجدول التالي هذه الزيادة . . .

أثر المضاعف على الدخل

(أرقام أفتراضية)

دورة الدخل	الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري والتي حدث مرة واحدة فقط	الزيادة في الانفاق الاستهلاكي س	الزيادة في الدخل ل = ث + س
١	١٠	٠	١٠
٢	١٠	٨	١٨
٣	١٠	٦,٤	٢٤,٤
٤	١٠	٥,١٢	٢٩,٥٢
٥	١٠	٤,١٠	٣٣,٦٢
٦	١٠	٣,٢٨	٣٦,٩٠
٧	١٠	٢,٦٢	٣٩,٥٢
٨	١٠	٢,١٠	٤١,٦٢
٩	١٠	١,٦٧	٤٣,٢٩
١٠	١٠	١,٣٤	٤٤,٦٣
١١	١٠	١,٠٧	٤٥,٧٠
١٢	١٠	,٨٦	٤٦,٥٦
١٣	١٠	,٦٩	٤٧,٢٥
١٤	١٠	,٥٥	٤٧,٨٠
١٥	١٠	,٤٤	٤٨,٢٤
١٦	١٠	,٣٥	٤٨,٥٩
١٧	١٠	,٢٨	٤٨,٨٧
١٨	١٠	,٢٣	٤٩,١٠

أثر المضاعف على الدخل

(أرقام افتراضية)

دورة الدخل	الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري والتي حدث مرة واحدة فقط	الزيادة في الانفاق الاستهلاكي س	الزيادة في الدخل ل = ث + س
١	١٠	٠	١٠
٢	١٠	٨	١٨
٣	١٠	٦,٤	٢٤,٤
٤	١٠	٥,١٢	٢٩,٥٢
٥	١٠	٤,١٠	٣٣,٦٢
٦	١٠	٣,٢٨	٣٦,٩٠
٧	١٠	٢,٦٢	٣٩,٥٢
٨	١٠	٢,١٠	٤١,٦٢
٩	١٠	١,٦٧	٤٣,٢٩
١٠	١٠	١,٣٤	٤٤,٦٣
١١	١٠	١,٠٧	٤٥,٧٠
١٢	١٠	,٨٦	٤٦,٥٦
١٣	١٠	,٦٩	٤٧,٢٥
١٤	١٠	,٥٥	٤٧,٨٠
١٥	١٠	,٤٤	٤٨,٢٤
١٦	١٠	,٣٥	٤٨,٥٩
١٧	١٠	,٢٨	٤٨,٨٧
١٨	١٠	,٢٣	٤٩,١٠

أي أن المضاعف في هذه الحالة = $\frac{\text{الزيادة الاجمالية في الدخل}}{\text{الزيادة الاولي في الانفاق}}$

$$= \frac{٥٠}{١٠} = ٥$$

أو أن المضاعف = $\frac{١}{١ - ,٨٠} = \frac{١}{,٢} = ٥$

وبذلك يمكن التعرف على أثر الزيادة في الإنفاق على الدخل بمعرفة الانفاق الاضافي في الاقتصاد ذو الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.

وهنا نعرف المضاعف وبالتالي نعرف الزيادة في الدخل.

الزيادة في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار.

وعمل المضاعف حسب التحليل السابق إنما يمثل الحالة المثالية التي تفرتض بقاء الأشياء الأخرى على ماهي عليه، ولكنها لاتبقى، ومنها:

١ ـ في اقتصاد حركى Dynamic نجد ان زيادة الدخل تؤدي مبدئياً إلى زيادة الإدخار ومن ثم يصعب التسليم بافتراض ثبات الميل الحدي للإدخار وثبات المضاعف الذى هو مقلوبه.

٢ ـ وقد يستخدم البعض الزيادة في الدخل لتسديد ديون قديمة بدلاً من إنفاقها على الاستهلاك.

٣ ـ وقد يفضل البعض إكتناز هذه الأموال وحجبها عن الاستهلاك والاستثمار.

٤ ـ وقد تزيد الواردات بالإقبال على الشراء من الخارج ونقل أثر المضاعف إلى دول أخرى.

٥ ـ وقد يكون التضخم عنيفاً بحيث أن الزيادة فى الدخل يمتص جزء منها في إرتفاع الأسعار.

كل هذه التسربات قد تضعف من أثر المضاعف ولاتجعلنا نصل إلى هذه الزيادة المثالية.

والحقيقة أن هناك فترة زمنية بين حدوث هذه الزيادة المتعاقبة وبين حدوث الزيادة في الدخل وإنفاقها. فضلاً عن أن صيغة كينز ساكنة وغير ملائمة لإقتصاد حركي متغير وتحتاج لمزيد من التحليل.

ولابد لدقة التحليل من تعميم المضاعف الذي يقتصر على قطاع فقط من الإنفاق وهو الاستهلاك لنرى تعميم أثر الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار معاً وهنا نعتمد في التحليل على مانسميه الميل الحدي للإنفاق.

لكن الحقيقة التي تعنينا ولايمكن انكارها هو أن المضاعف نتيجة حقيقة للإنفاق يعود خيره على المنفق نفسه ولايستطيع الإقتصاديون المحدثون الإستغناء عنها في دراسة الدورات وعلاج الكساد.

دالة الاستثمار

قلنا إن الإنفاق هو أساس الرخاء فكلما زاد الانفاق زاد الطلب الفعال وزادت الـدخـول فزاد الانتاج بشرط أن يكون طبيعياً خالياً من الإتجاهات التضخمية الناجمة عن جرعات الانفاق بالعجز.

والإنفاق منه استهلاكي ومنه استثماري. والإنفاق الاستهلاكي تابع للدخول ولهـذا ليست له الـريادة في أحـداث التغـيرات الأساسية في النمو وإنما الإنفاق الاستثماري كجزء رئيسي من تيار الدخول هو العامل الرئيسي في إحداث التغيير الاقتصادي في بنية المجتمع فهو المتغير الاستراتيجي في نظرية التوظف.

وتنقسم الاستثمارات إلى ثلاثة أنواع :

١ ـ الاستثمار في المخزون :

تحتفظ المؤسسات والشركات والأفراد بمخزون من المواد الأولية وسلع في دور التصنيع وسلع تامـة الصنـع إما إنتظاراً للفرص الملائمة للبيع أو التصنيع وإما كإحتياطي للطلب على المصنعات وإما لهبوط الطلب عليها. وبهذا نجد أن ذلك المخزون منه مايخزن عن قصد ومنه مايخزن عن غير قصد وبالطبع يزيد وينقص هذا المخزون تبعاً لنمو وإنكماش الاقتصاد أو تبعاً لحالات الكساد والرواج.

٢ ـ الاستثمار في المباني :

وهي جزء من الاستثمارات في داخل الدولة لأن إشباع حاجة الإسكان أحد متطلبات المجتمع لايواء العائلات كذلك فإن المصانع لابد لها من أرض ومباني تقام عليها ويتم التصنيع بين جدرانها.

٣ ـ الاستثمار فى المصانع والعدد والآلات :

وهذا الجزء الهام الذي يهم الاقتصاديون، لأنه هو الذي يحقق للمجتمع تيار الطيبات التي يحتاجها. ويوفر له استمرار تدفق هذا التيار وزيادته بزيادة السكان وتنوع احتياجاتهم وتطور رغباتهم. خصوصاً مع تعقد الفن الصناعي وتنافس الدول والمؤسسات على استخدامه لخفض التكاليف وتنويع المنتجات وتحقيق الرغبات بل تحريكها وإكتشافها.

والمقصود بالاستثمار هنا الاستثمار الحقيقي وليس الاستثمار المالي. فالاستثمار الحقيقي تيار من السلع الجديدة التي بيناها أعلاه يترتب عليه فيض من الطيبات وفرص من التوظف. أما الاستثمار المالي فهو مجرد شراء أسهم أو أصول مستعملة وبالتالي لايعني إيجاد تيار جديد من الانتاج وبالتالي لايكون لها أثر على زيادة الطيبات أو إتساع فرص التوظف.

إن أي منتج لايقوم بتوظيف ماله في استثمار إلا إذا توقع ربحاً فإذا توقع ربحاً استثمر. هذا الربح المتوقع هو مايسميه الاقتصاديون بالكفاية الحدية لرأس المال. وسبب هذه التسمية أنها تعبير عن المشروع الحدي أي آخر وحدة تدر ربحاً مقنعاً للمنتج على المستوى الفردى وآخر مشروع يحقق أدنى ربح على مستوى الدولة.

هذا الربح المتوقع عبارة عن عملية حسابية للغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي بالصافي أي بعد خصم كافة المصاريف الجارية اللازمة للحصول على الناتج وذلك طيلة حياة هذا الأصل مضافاً إليه في النهاية مايمكن أن يتحصل عليه من بيع بقايا هذا الأصل بعد استهلاكه في عمره الإنتاجي.

ويجب أن نفرق هنا بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والكفاية الحديه لرأس المال. فالإنتاجية الحديه لرأس المال هي عبارة عن التغير في الإنتاج المادي في الوحدة الزمنية نتيجة لتوظيف وحدة إضافية من رأس المال المادي، بينما الكفاية الحدية تعني الصافي الناتج عن طرح التكاليف من الغلات المتوقعة وهذه لاتعني

الناتج المادي الحدي وإنما مايتوقع الحصول عليه من ربح عند نهاية حد الانتاج متأثراً بظروف الإنتاج وأحوال الطلب. أي تيار الإضافات التي ينتظر الحصول عليها من إضافة أصل من ذلك طيلة حياة الأصل منسوبة إلى تكلفة هذا الأصل.

فالكفاية الحدية لرأس المال من طبيعة نقدية لاعينية وهي عبارة عن نسبة لاكمية مطلقة. وهي ليست علاقة بين الناتج الحدي الجاري ونفقة إنتاج المال وإنما العلاقة بين مجموع الايرادات السنوية المتوقعة ونفقة إعادة إنتاج رأس المال.

وتختلف طريقة حساب الكفاية الحدية لرأس المال في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي.

فبينما الإقتصاد الوضعي يقبل الربا جزء عضوياً من البنية الاقتصادية فإن الاقتصاد الإسلامي يرفض الربا ويلفظه.

وهنا تقوم حسابات الكفاية الحديه لرأس المال في الاقتصاد الاسلامي على ربح الفرص البديلة.

إذا فرضنا أن سعر الرأسمال ٣٠٠٠ جنيه وكان العائد بعد خصم النفقات الجارية ودون خصم الاهلاك في السنة الأولي ١١٠٠ جنيه وفي السنة الثانية ٢٤٢٠ جنية وأن بقايا الرأسمال بعد ذلك لاتساوي شيئاً فبعملية حسابية بإستخدام جداول اللوغاريتمات تعرف أن الكفاية الحدية لرأس المال هي :

$$\frac{١١٠٠}{ع + ١} + \frac{٢٤٢٠}{(ع + ١)(ع + ١)} = ٣٠٠٠$$

ع = ٠,١ أى أن الكفاية الحدية ١٠٪.

وهنا يقارن الاقتصاد الوضعي بين هذه الكفاية والربا باعتبار أنه تكلفة إذا اقترض ثمن الأصل من بنك، وحتى إذا كان لديه ثمن الأصل بأن يقارن بين الكفاية الحديه لرأس المال ومايمكن أن يحصل عليه من ربا بإقراض ماله لبنك.

بينما في ظل الإقتصاد الإسلامي حيث يتلاشي سعر الربا إلى الصفر فإن مجال المقارنة معدوم.

ولـذلـك يتمدد الاستثمار. وقد يكون هناك مجال مقارنة عادي بين ربحيات المشـاريع. أو قد تقوم الدولة باستثمار عادى قليل الربح كثير الأمان على شكل صكـوك موزعـة على عديد من الاستثمارات بمعرفة البنك المركزى مثلا. وهنا يمكن استخدام قاعدة الربح المتوقع فيها وليس فيها ثبات أيضاً كوسيلة للمقارنة.

التوقعـات :

الاستثمار إذن يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال أو الربح المتوقع، والربح المتوقع يتوقف على سعر الأصل والغلات المتوقعة.

والغلات المتوقعة تتوقف على التغيرات المنتظرة في الحياة الاقتصادية وهى عوامل غيبية غير مؤكدة يحللها رجال الأعمال ويتوقف على نتائج هذا التحليل التخمينية قرار الاستثمار(١).

وقـرار رجـال الأعمال إما يتصل بإمكانياتهم الموجودة التي تتوقف على حجم الوحدة الإنتاجية وقدرتها وإما يتصل بقرار التوسع الجديد وإضافة أصول واستثمار آخـر. وفي كليهـما يكـون موضوع الفحص طلب المستهلكين وتكاليف الإنتاج والفرق بينهما.

ولهـذا نقسم التـوقعـات إلى توقعات قصيرة الأجل وتوقعات طويلة الأجل. وبلاشك فان التوقعات قصيرة الأجل تكون أكثر من الطويلة الأجل حيث حجم المنشأة ثابت والمتغير هو الانتاج فقط وفي الأجل القصير يكون التغير في عوامل الانتاج بطىء وغير محسوس وتكون النتائج المحققة في الماضي القريب مرشداً للقرار

---

1 - Macroeconomics : Theory and Practice, Gardner Ackley Macmillan 1978 P. 642.

أما الأحداث طويلة الأجل والتي تختفي في بطن الغيب فإنها تكون أقل تأكداً وأكثر غموضاً خصوصاً وأن قرار الاستثمار الجديد يتصل بعديد من المتغيرات ولا يتصل فقط بحجم الإنتاج وإنما بحجم المنشأة ولايكفي لها النتائج المحققة من قريب. وبلاشك فإن ثقة المتوقعين في الإستقرار الإقتصادي في المستقبل أو عدم الاستقرار قتصادي في المستقبل يتضمن العنصر الجوهري في نتيجة التوقع، ولهذا فان دراستها لاتتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها وإنما تمتد إلى المتغيرات السياسة والاذواق في عصر ديناميكي تتغير فيه التكنولوجيا والمشارب وتضطرب فيه الأوضاع الإجتماعية والسياسية. وبلاشك فإن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية يعتبر من أكبر العوامل في التأثير على نوعية التوقعات تفاؤلا وتشاؤماً. وترك هذا السوق لعوامل المخاطرة العادية يعتبر مرشداً طيباً للاستثمار أما إذا كان ألعوبة في أيدى المقامرين والمضاربين على الصعود والهبوط للكسب الحرام أصبح اقتصاد الأمة كلها عرضة للتقلبات العنيفة والأزمات العاصفة.

الـركود :

وضع الفكر الإقتصادي الرأسمالي فرضية إنخفاض الإتجاه العام للكفاية الحدية للرأسمال بزيادة نمو رأس المال. ولهذا يصورون منحنى الكفاية الحدية لرأس المال على أنه ينحدر من أعلى لأسفل من اليسار إلى اليمين.

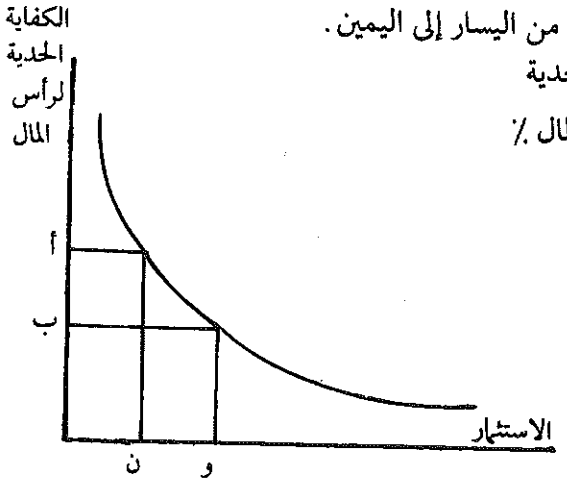

حجم الاستثمار بملايين الجنيهات	الكفاية الحدية لرأس المال ٪
١٠	١٠
٢٠	٩
٣٠	٨
٤٠	٧
٥٠	٦
٦٠	٥

ويبين الجدول انخفاض الكفاية الحدية بزيادة الاستثمار حيث كانت ١٠٪ عند الاستثمار ١٠ مليون وانخفضت ٥٪ عند استثمار ٦٠ مليون وفي الرسم البياني هبطت الكفاية من أ إلى ب عندما زاد الاستثمار من ن إلى و.

وأعتقد أن سبب هذا هو :- (١) زيادة الإدخار بنمو الدخل وقصور الاستهلاك والإنفاق وقد تحدثنا عن فساد هذا الرأى بالتفصيل في حديثنا عن الميل للاستهلاك واتجاهه نحو الزيادة.

(٢) والسبب الثاني هو اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الإنخفاض.

كلما إزداد رصيد السلع الرأسمالية، للتقدم الاقتصادي وهذا السبب الأخير أصبح محل شك اليوم عند كثير من الاقتصاديين بنمو آفاق التقدم وتعدد أتجاهاته ولكن الأزمة الحقيقية التي يعانيها الفرد اليوم هو إنحسار الاستغلال الكبير لدول العالم المستعمر واعتماده إن عاجلاً أوآجلا على جهده في التنمية لاعلى استنزاف الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ممارسة الربا يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى محق الدخول والانتاج.

أما القول بشح الكون فهو مرفوض أمام إمكانيات الخيرات المتعددة التي لم يسخرها الإنسان تماماً ولم يكتشف الكثير منها إلى اليوم.

﴿وإِنْ تَعدُوا نِعمَةَ اللهِ لاتحصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلومٌ كَفَار﴾ (١).

المعجـــل

يبين المضاعف كما سبق تأثير التغير في الإنفاق على الدخل أما المعجل فيبين تأثير التغير في الدخل على الإنفاق الاستثمارى.

ومن المعلوم كماسبق القول أن الاستثمار يتحدد بعوالم كثيرة سبق ذكرها كالنمو السكـاني والتقـدم الفنى وتوقعات المستثمرين لعائد رأس المال والدخل القومي

---

(١) سورة النحل آية ١٨

وغيرها. وأغلب هذه المؤثرات مستقلة عن الدخل القومي، لذا يسمى الاستثمار الناتج عنها بالاستثمار التلقائي. وبصفه عامة فإن الاستثمار لايتأثر بالدخل الا في حالات معينة عندما يزداد الدخل فيزداد الطلب الاستهلاكي بالتالي مما يستدعي زيادة في حجم الاستثمار المتولد.

وتتلخص فكرة المعجل أو المسرع في أن الاستثمار يتناسب مع حجم التغير في الدخل أو الاستهلاك. وأن زيادة الطلب الاستهلاكى بمقدار معين يترتب عليها زيادة أكبر منها بكثير في الاستثمار. ونقص الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليه نقص أكبر منه بكثير فى الاستثمار. فالمعجل إذا يشير إلي النسبة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل أو الطلب الاستهلاكى.

نموذج لمعجل الاستثمار

السنة	الإنتاج	زيادة الإنتاج بزيادة الطلب	الاستثمار اللازم بقدر رأس المال إلى الانتاج ١ : ٥ فرضاً	الاستثمار الصافي
١	١٠	-	٥٠	٠
٢	١٣	٣	٦٥	١٥
٣	١٩	٦	٩٥	٣٠
٤	٢٤	٥	١٢٠	٢٥
٥	٢٥	١	١٢٥	٥
٦	٢٥	٠	١٢٥	٠

واضح من الجدول أن الإنتاج عندما زذا في السنة الثانية إلى ١٣ نتيجة لزيادة الطلب ثلاث وحدات تطلب ذلك زيادة رأس المال ١٥ حيث إنتاج وحدة إلى خمس

وحدات من رأس المال واسترم الإمر على ذلك حتى ثبتت الزيادة في السنة السادسة فتوقف الاستثمار الصافي بعد أن أخذ في التناقص من الرابعة.

وبينما أهتم كينز بأثر المضاعف وظهر مدى أثره على مضاعفة الدخول بزيادة الانفاق الاستهلاكى. وبذلك أخذ الاستثمار مجرداً أي كأنه عامل خارجي عن النظام كأثر المخترعات الجديدة على زيادة الإنتاج، دون تحليل أثر هذا الاستثمار كطلب مشتق على رأس المال من داخل النظام والذي يؤدي إلى النمو الذاتي. وهذا ما أهتم به كتاب لاحقون كهارود وهانسن وهيكس. وبذلك ظهر أثر آخر للإنفاق غير المضاعف من الاستثمار المتولد.

وكما أن نظرية الطلب والعرض يشكلان شقا نظرية القيمة فعند هؤلاء الاقتصاديين نجد إن نظرية المضاعف والمعجل يشكلا شقاً نظرية التغيرات الاقصتادية. وأن كان هكس واللاحقون اعتمدوا في الحقيقة على نظرية كينز وأدوات تحليلها خصوصاً المتغيرات المستقلة الثلاث: الميل للاستهلاك، والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة(١).

ومبدأ المعجل عبارة عن العلاقة بين حجم الإنتاج وحجم الاستثمار، ذلك لأن أى زيادة في الإنتاج لابد أن تتطلب زياد في رأس المال. وعادة نحتاج إلى حجم من رأس المال أكبر من قيمة الإنتاج الذي يدره. والعلاقة نقيسها بنسبة رأس المال إلى الناتج ونسميها المعجل.

$$\text{المعجل} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الصافي}}{\text{قيمة الزيادة في الانتاج}}$$

وقد وجهت إلى هذا المبدأ انتقادات كثيرة منها:

---

(١) الطلب الفعلي د. رفعت المحجوب ص ٣٠٠ الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٠ دار النهضة العربية.

١ ـ مبدأ المعجل قائم على افتراض أن رأس المال الأهلي مشغل على كامل طاقته وأن المخزون محدود. وهذا الفرض إن صح في صياغته فإنه لايتحقق على مستوى الاقتصاد الكلي، وبهذا فان الزيادة في الاستثمار تمتصها الطاقة الفائضة لرأس المال. وبهذا يضعف أثر المعجل على الاستثمار. فضلاً أن مرونة العرض وسرعة تجاوب التقدم الفني مع هذا الطلب ليست بالبساطة هذه خصوصاً في الفترة القصيرة.

٢ ـ افتراضه التصرف التلقائي لرجال الأعمال بمجرد الزيادة في الاستثمار أمر ساذج لم يأخذ في الحسبان الكفاية الحدية لرأس المال التي تبنى على توقعات تؤثر في قرار الإنتاج محدداتها لاتقتصر فقط على زيادة الطلب كما ذكرنا من قبل.

٣ ـ ثم ان التكوين الرأسمالي غالباً مايتم دفعة واحدة بخطة، وليس جزئياً وفق معامل المعجل هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مكونات رأس المال ليست بالحتم رأس المال الثابت فقط فقد يكون رأس المال المتغير أكبر. ثم أن الوصول إلى عنق الزجاجة في بعض الموارد قد يعوق تماماً الاستجابة لهذا التوسع خصوصاً في البلاد المتخلفة(١).

وبهذا فان افتراض قيام علاقة ثابتة بين الزيادة الأولية للإنفاق وزيادة الاستثمار غير مؤكدة وتتطلب توافر شروط عديدة لتحقيقها مما يجعل النتيجة محدودة وليست بالآلية المقدمة في التحليل النظري.

الإنفاق الحكومي والسياسة المالية:

إن تدخل الدولة في الإقتصاد في العصر يمثل اليوم قطاعاً عاماً من الانفاق داخل الدولة ـ وهو ليس كما عهدناه في الدولة الحارسة تدخلاً استهلاكياً فحسب بل أصبح تدخلاً استثمارياً في شكل مشروعات. ويتوقف مدى هذا التدخل على نظام الدولة الاقتصادي.

---

(١) النظريات والسياسات النقدية والمالية د. سامي خليل ص ٣٩٨ / ٤٠٠ دار كاظمة بالكويت ١٩٨٢.

كما أن الدولة بما تفرضه من ضرائب أو تقدمه من إعاناتءوغيرها من المدفوعات التحويلية تباشر التأثير في النشاط الاقتصادي.

هذا وتباشر الدولة دورها عادة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال السياسات النقدية والمالية وغيرها التي يمكنها مباشرتها والتأثير بها في النشاط الاقتصادي.

الإنفاق الخارجي :

يشير الإنفاق الخارجي إلى صافي التعامل مع العالم الخارجي ويحسب من المعادلة الآتية :

صافي التعامل مع العالم الخارجي = الصادرات ـ الواردات + عوائد عناصر الانتاج الوطنية في الخارج ـ عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل.

ويشير هذا الصافي إن كان موجباً إلى عائد الدولة من التعامل الخارجي وهو يضاف إلى الإنفاق الاستثمارى الداخلي (بقسميه الخاص والحكومي) ليكون إجمالي الإنفاق الاستثماري. فإذا كان هذا الصافي موجباً فإنه يزيد من الانفاق الكلي للمجتمع والدخل القومي والعمالة بالتالي: . أما أن كان سالباً فإنه يقلل من الإنفاق الكلي والدخل القومي والعمالة. ولايعني هذا أن الاستيراد ضار بالاقتصاد إذ أنه يعمل على الافادة من انتاج خارجى لايتوفر بالداخل أو أنه لايمكن توفيره بالداخل الا بتكلفة عالية عما لو تم استيراده. كما أنه قد يسهم في الحد من التضخم بالداخل وعلاج الفائض المستمر في ميزان المدفوعات. ولايعد الحد من الواردات أمراً مطلوباً إلا حين يواجه الإقتصاد بالكساد أو بعجز مستمر في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

التوازن

إن دول الاستهلاك والادخار والاستثمار هي أدوات التحليل في نظرية التوظف. وعن طريق استخدام هذه الأدوات تستطيع أن تحدد مستوى التوازن الذي يتحقق عنده الاستقرار حيث يتساوى الإنفاق الكلي مع الدخل فيمتص كل الناتج الموجود في السوق.

وهناك طريقتان لمعرفة الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوازن.

١ ـ طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي، أو طريقة الاستهلاك + الاستثمار.

٢ ـ طريقة الإدخار = الاستثمار.

(١) ـ طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي :

بنفس طريقة تحديد السعر بتفاعل العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي يتبين أن مستوى توازن الناتج الأهلي الصافي ومايترتب عليه من عمالة وتوظف يتحدد بتفاعل العرض الكلي والطلب الكلي.

ولقد كانت نقطة الافتراق بين الفكر الكينزي والفكر الكلاسيكي هي في نقطة التوازن. فبينما كان الكلاسيك يرونها دائمًا عند العمالة الكاملة رأى كينز أنها يمكن أن تتم في مستوى أقل من العمالة الكاملة.

ولابد أن ننبه هنا أن التحليل الكينزي يرتبط بالأجل القصير ولا يهتم بالأجل الطويل لأن عنده يكون قد مات الجيل الذي يهمه هذا التحليل حسب تعبير كينز.

والإنفاق الكلي هو العامل المؤثر في التوازن. ولتحقيق التوظف الكامل لابد من

تحقيق الحجم المناسب من الإنفاق الكلي. فإذا نقص حجم الانفاق عن العرض الكلى أدى ذلك إلى زيادة المخزون مما يستتبعه إنخفاض الأسعار ونقص ربح رجال الأعـمال فيقل الانتاج. أما إذا زاد حجم الإنفاق عن العرض الكلي عنى ذلك نقص المخزون وإرتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج.

ويتحـدد مدى ارتفاع الأسعار بقدرة التجاوب في العرض وسرعته أي زيادة الإنتاج وحين نصل إلى التوظف الكامل فلا تظهر زيادة الإنفاق إلا إرتفاعاً في الأسعار.

حالات التوازن وعدم التوازن في الاقتصاد الكلي *

الناتج الاصلي	الإنفاق الأصلي: الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	مجموع الانفاق	حالة الاقتصاد
أ ٤٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠ <	٤٢٠٠	توسع
ب ٥٠٠٠	٣٨٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠ <	٥١٠٠	،،
جـ ٦٠٠٠	٤٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠ =	٦٠٠٠	توازن
د ٧٠٠٠ >	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	٦٨٠٠	إنكماش
هـ ٨٠٠٠ >	٥٧٠٠	٢٣٠٠	٢٠٠٠	٧٧٠٠	،،

ويشير الطلب الكلي إلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة وهو بذلك يشمل كل أنواع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد وهي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار كما يشمل إنفاق العالم الخارجي. أما العرض الكلي فهو مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين ويتحقق مع الحالة التي يتساوى عندها كل من الطلب الكلي والعرض والتوازن وهنا تكون الأسعار توازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق في نفس الوقت، وأن السعر في سوق العمل يؤدي لتحقيق العمالة الكاملة، والتوازن قد يحدث دون مستوى العمالة الكاملة أو عندها أو عند مستوى يجاوز العمالة الكاملة. إلا أنه غالباً ـ في ظروف الاقتصاد الرأسمالي الحر وعدم تدخل الدولة ـ

(*) أرقام افتراضية:

هنا مستوى توازن الناتج القومي الصافي يتحقق عندما يكون العرض الكلي مقاساً بالناتج القويم الصافي مساوياً للطلب الكلي وهو الحالة جـ. ثم إحداث فائض في الإنفاق عن مقادر الناتج الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الأخير كما في الحالة أ، ب وبالعكس فإن أي قصور في الإنفاق عن مقدار الناتج الكلي سوف يؤدي إلى تخفيض الأخير كما في د، هـ.

يكون عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي بالنسبة لاقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية.

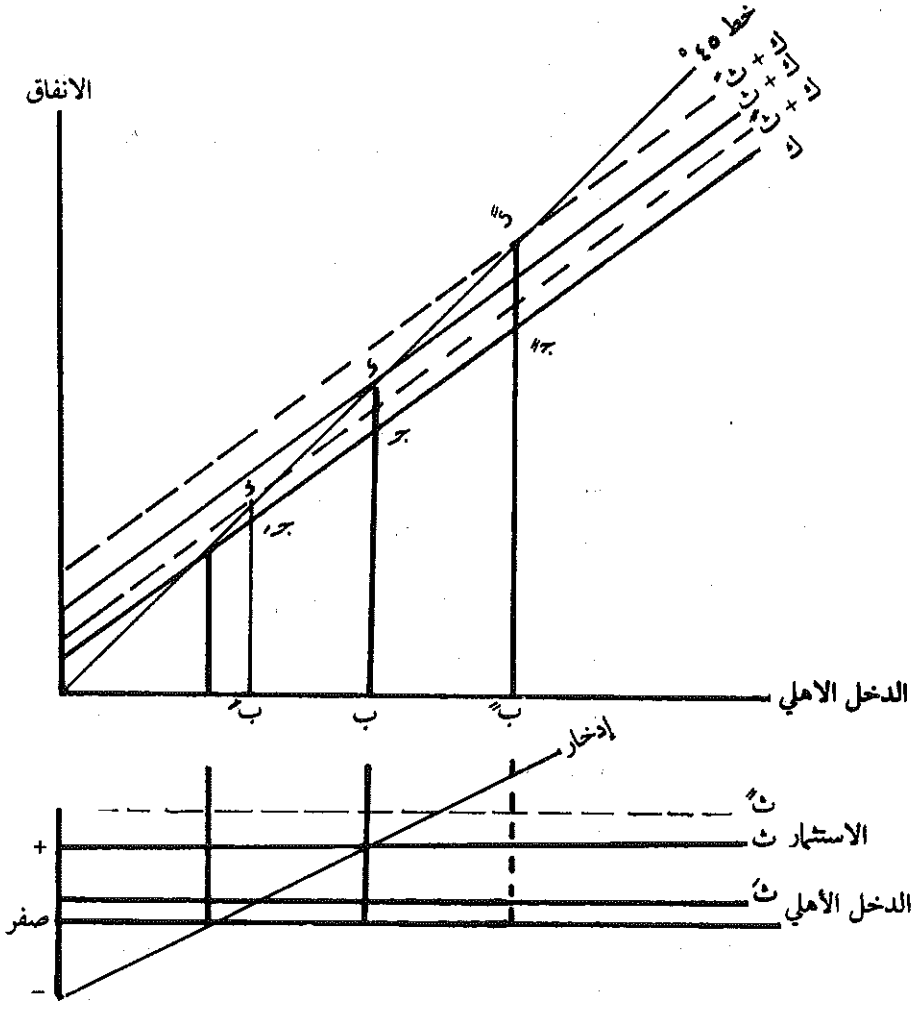

حيث ك يمثل خط الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع.

ك + ث خط الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري أي الإنفاق الكلي.

أى أن المسافة الرأسية بين ك ، ك + ث تمثل الإنفاق الإستثمارى وهو يساوى

الإدخار الكلي عند مستوى العمالة الكاملة.

أ ب هو الـدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، ، أ بَ الدخل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أ بً يمثل الدخل عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

، ك + ثَ يمثل الإنفاق الكلي عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

، ك + ثً يمثل الإنفاق الكلى عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

أ هـ يمثل خط ٤٥ درجة الذى يتساوى عنده الدخل مع الإنفاق.

من هذا الشكل يتضح أن العمالة الكاملة تمثل إحدى حالات العمالة الممكنة في الاقتصاد، وهي حالات خاصة لاتحدث إلا في ظروف معينة حيث يتساوى كل من الإدخار والإستثمار، مع المسافة ج د ، ويكون الإنفاق الكلي ك + ث مساوياً للدخل أ ب محققاً للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة أى عند النقطة د.

فإذا ماحدث مايغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فان ذلك يؤدى إلى نقص الاستثمار في المجتمع إلى المسافة دَ جَـ مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلي إلى ك + ثَ ، ومن ثم نقص الدخل إلى أ بَ والوصول إلى وضع توازني أقل مما يحقق العـمالة الكاملة بمقدار ب بَ ، ولاتوجد قوة تلقائية في الاقتصاد في مثل هذه الأحـوال للعـودة إلى المستـوى السـابق للعمالة الكاملة. ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة في هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص في الاستثمار.

أمـا إذا كانت نظرة المنظمين تفاؤلية بالنسبة للمستقبل فسيعملون على زيادة الإنفاق الاستثماري إلى مستوى جَـ دً ، فيرتفع خط الإنفاق الكلي إلى ك + ثً. ويرتفع الدخل القومي إلى مستوى أ بً ليتحقق التوازن عند النقطة دً على خط ٤٥ درجة. وهذا المستوى التوازني أكبر من ذلك الذي يحقق العمالة الكاملة. وسيستمر ذلك الوضع طالما لم يطرأ مايغير من الاستهلاك والاستثمار في المجتمع. وسيكون

أثـر ذلك إرتفاع مستوى الأسعار. ولكي يعود الوضع إلى مستوى التوازن عند العـمالة الكاملة فإما أن ينخفض الاستثمار إلى جـ د أو ينخفض الاستهلاك بما يساوى الزيادة في الاستثمار. وهو مالا يحدث تلقائياً في الاقتصاد.

٢ ـ طريقة الادخار = الاستثمار :

في الجـدول السـابق بمقـارنـة عمود الإدخار بعمود الاستثمار نجد أن حالة الاستقرار التوازن هي الحالة جـ والتي كان عندها العرض الكلي (الناتج الكلي) يسـاوى الطلب الكلي (مجموع الإنفاق) وعند هذه النقطة أيضاً نلاحظ تساوي الإدخار والاستثمار عند ١٥٠٠ . أما عند النقطتين أ ، ب نجد أن الإستثمار يزيد على الإدخار وهنا يحدث التوسع أما عند النقطتين جـ ، د فنجد أن الإدخار يزيد على الاستثمار فيحدث الانكماش.

تساوي الإدخار مع الاستثمار :

الاختلاف بين الإدخار وَالاستثمار يؤدى إلى حدوث تغيرات في الناتج القومي الصافي ويؤثر على التوازن ، ولكن الادخار والاستثمار لابد وأن يتساويا في النهاية وقد تسبب هذه الحقيقة بعض التناقص في الأذهان لايلبث أن يتضح حين نفرق بين الإدخار المخطط أو المزمع تحقيقه والاستثمار المخطط أو المزمع تحقيقة من جهة، وبين الادخار الفعلي أو المحقق والاستثمار الفعلي أو المحقق. وواضح أن الفرق في الاستثمار بين المزمع تحقيقه وبين المحقق فعلاً هو ظهور استثمار لم يكن مزمعاً تحقيقه في الاستثمار الفعلي ويظهر في شكل مخزون سلعي لم يكن مقصوداً وذلك هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوازن بين الإدخار والاستثمار الفعليين.

ففي الجـدول السابق عند النقطة هـ حيث مستوى الناتج القومي أعلى من مستوى التوازن نلاحظ أن الإدخار ٢٣٠٠ والاستثمار ٢٠٠٠ أي أن الطلب الكلي يقل عن الناتج الكلي فيصبح هنا قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي ممثلاً في سلع لم تصرف في المخزون لم يكن مزمعاً ولامخططاً لها ولما كان المخزون جزء من

الاستثمار فانه بذلك يزيد عن المخطط ليتعادل الاستثمار الفعلي مع الإدخار الفعلي. وهذه نتيجة لاتريح رجال الأعمال لعدم رغبتهم في هذا التزايد في السلع المخزونة الراكدة فيخفضون الناتج القومي بعد ذلك فيحدث الانكماش.

أما عند النقطة أ حيث مستوى الناتج القومي أقل من مستوى التوازن نلاحظ أن الإدخار ١٢٠٠ بينما يرفع رجال الأعمال الاستثمار ١٣٠٠ وبهذا يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي بمقادر ١٠٠.

وتنعكس هذه الظاهرة في شكل تخفيض غير مزمع في المخزون السعلي فاستثمر قطاع الأعمال بذلك استثماراً سالباً قدره ١٠٠، وهنا ينخفض الاستثمار المحقق ليعادل الإدخار المحقق وهذه الزيادة في المبيعات على الانتاج تشجع رجال الاعمال على زيادة الناتج القومي فيحدث التوسع.

وفي الرسم البياني السابق نلاحظ أن الزيادة غير المخططة في المخزون تقاس بالمسافة الرأسية بين منحنى الإدخار المزمع ومنحني الاستثمار المزمع تحقيقه. وعند جميع مستويات الناتج القومي الصافي التي تقل عن مستوى التوازن حيث يزيد الاستثمار المزمع تحقيقه عن الإدخار المزمع فان الاستثمار الفعلي سيكون مساوياً للإدخار الفعلي عن طريق إنخفاض غير مخطط في المخزون السلعي بطرح من الاستثمار المزمع تحقيقه فيحدث التساوي بين الإدخار والاستثمار. هذا الانخفاض يقاس بالمسافة التي يعلو فيها منحنى الاستثمار على مستوى الإدخار.

وعند مستوى التوازن الذي يزيد فيه الإدخار المزمع تحقيقه على الاستثمار المزمع تحقيقه فإن الاستثمار الفعلي يكون مساوياً للإدخار الفعلي عن طريق زيادة غير مخططة في المخزون السلعي تضاف إلى الاستثمار المزمع تحقيقه ليحدث التساوي بين الإدخار والاستثمار.

وعند نقطة التوازن بالجدول جـ وفي الرسم البياني نجد أن التوازن يتم عند تساوي الإدخار المخطط مع الاستثمار المخطط وهنا لن يكون موجوداً استثماراً سالباً

في المخزون ولا فائضاً في المخزون يؤدي إلى التحرك نحو زيادة أو إنكماش في الناتج القومي مترتبة على إعادة نظر رجال الأعمال لخططهم الإنتاجية.

الإستثمار المستمال :

إذا فرضنا أن الإستثمار ثابت فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإدخار، وما لم تعوضه زيادة في الاستهلاك انعكس ذلك على نقص في الناتج القومي الصافي كما يبين الرسم التالي:

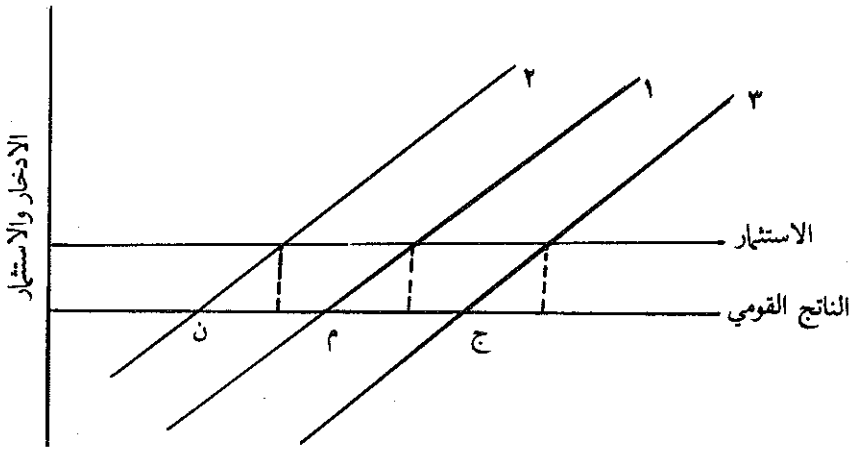

فإن زيادة الإدخار من المنحنى (١) إلى المنحني الأعلى(٢) سيؤدى إلى نقص الناتج من م إلى ن بينما نقص الإدخار من ١ إلى المنحنى الأدنى (٣) يعني زيادة الناتج من م إلى و.

وهذا بافتراض أن الاستثمار مستقل عن الدخل، ولكن الحقيقة أن الاستثمار دالة في الدخل الأهلي ولايكون بذلك خطاً ثابتاً وإنما منحنى صاعد إلى أعلى ليحدد العلاقة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار وذلك بما يسمى بالاستثمار المستمال أو التابع(١).

---

1 - Macroeconomics, F. S. Brooman. 1977 London Billing & Ansdinitad P. 165

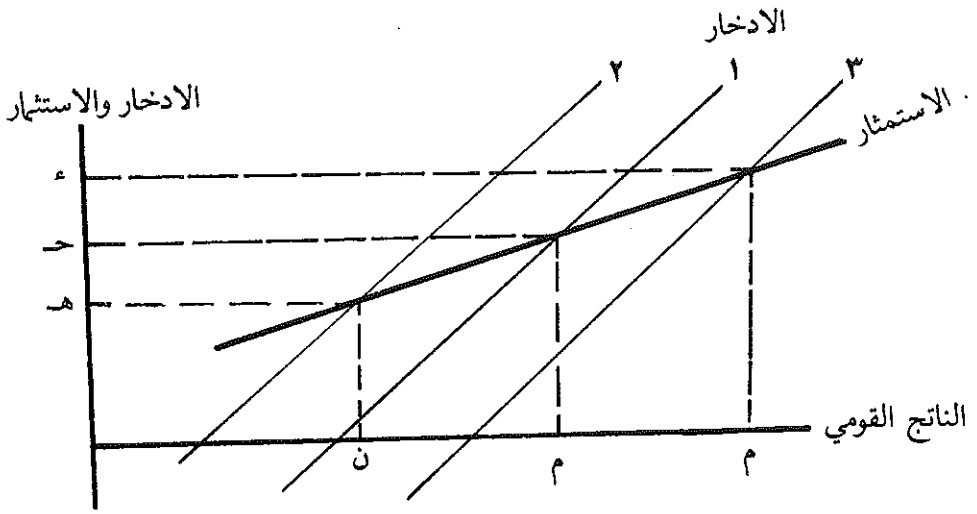

والفرق بين الرسمين أن الحالة الأولى كان الاستثمار ثابتاً أما في الحالة الثانية فإن الاستثمار يتحرك أيضاً بالنقص من جـ إلى هـ عند زيادة الإدخار من م إلى ن وهبـوط الناتج القومى الصافي ويزيد الاستثمار عند نقص الإدخار بزيادة الناتج الأصـلي الصـافي من م إلى و. ويبـين الرسم التالي العلاقة بين الدخل الأصلى والاستثمار والادخار(١).

1 - Macroeeonomies, Lheory and Palicy Ackley P. 251

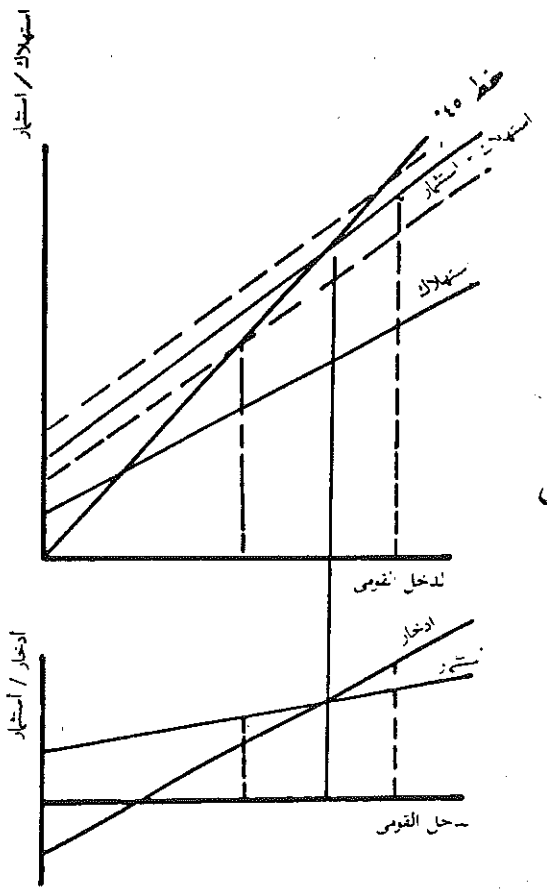

شكل بيانى يوضح مستوى التوازن

مستوى التوازن يبين الرسم التالي كيفية تحقيق التوازن من الطلب الكلي والعرض الكلي

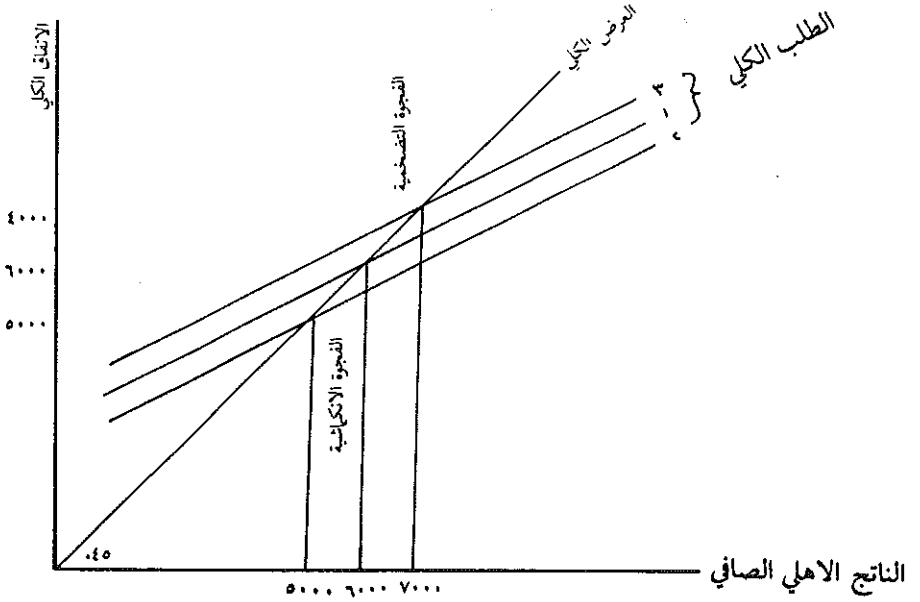

هنا نلاحظ أن مستوى توازن الناتج الأهلي الصافي يتحقق عند ٦٠٠٠ يتقاطع فيه منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي عند م ويتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

فلنفرض أن منحنى الطلب الكلي هو (٢) فيكون الناتج الأهلي الصافي الذي يحقق التوازن هو ٥٠٠٠ عند النقطة ك هو ٥٠٠٠ بينما مستوى التوازن الذي يحقق الكفاءة والتوظيف الكامل عند ٦٠٠٠ فيكون بذلك عند توازن أدنى ممثل في بطالة وتعطيل للموارد وقصور في الاستثمار عن مدخرات التوظف الكامل وهذا مايسمى بالفجوة الإنكماشية. ويجب زيادة الإنفاق لعبورها.

أما إذا كان منحنى الطلب الكلى هو (٣) فيكون الناتج الأهلى الصافي الذي يحقق الكفاءة والتوظف الكامل هو ٧٠٠٠. فيكون بذلك عند توازن أعلى عن النقطة م ويزيد الطلب الكلي فيه عن العرض الكلي ممثلاً في إرتفاع الأسعار حيث لايمكن زيادة الناتج الأهلي الحقيقي عن ٦٠٠٠ وعلى المجتمع أن يخفض إنفاقه استهلاكياً كان أم استثمارياً ليصل إلى مستوى التوازن.

البـاب الثانى

يمحـق الله الربـــا

﴿الذين يأكلون الربا لايقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلي الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لايحب كل كفار أثيم﴾*

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

البـاب الثـانى

يمحـــق الله الربـــا

مقدمـــة : إن ماينحرف إليه المسلمون اليوم بأكل الربا سبقهم إليه النصارى في مطلع هذا العصر.

إن الكنيسة كانت تحرم الربا الذي هو رذيلة لم يختلف عليه من قديم، وكان هذا البلاء مطارداً غير معترف به يمارس خفية وفي الظلام ولايقابل إلا بالازدراء والتحقير.

ثم أخـذت الآراء باسم التطور والحاجة تجيز الربا سواء من البروتستانت أو الجزويت. وَما أن قامت الثورة الفرنسية حتى أقرت الربا وأباحته.

وأخيراً أقرته الكنيسة الكاثولوكية بشروط وقيود أخذت تتلاشى مع الزمان حتى أصبـح الـربـا هو الأصل والربح هو الفرع. وتحول المرابون من أسلوب الحيل والتهرب إلى أن أصبحوا سدنة الاقتصاد ومظهره.

والعالم المسلم اليوم مهدد بنفس الكارثة ليقر الربا بعد أن فرض عليه في عصور الاستعـمار ومؤسسـاتـه تحت شعارات كثيرة ومقولات متعددة تجعل البيع كالربا جحـوداً لقوله تعالى ﴿أحل الله البيع وحرم الربا﴾ (١) رغم أن رسول الله ﷺ حذرنا بقوله «لتتبعن سنن من قبلكم شبرابشبر وذراعاً بذراع لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه. قالوا: يارسول الله اليهود والنصارى قال: فمن ؟؟(٢).

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) رواه البخارى ومسلم.

لقد كان منتسكيوو كالقن في أوروبا يجيزان ربا الاستثمار ويحرمان ربا الاستهلاك. وهذا مانراه اليوم في العالم المسلم حيث تدور أغلب المناقشات ممن يريدون إباحة الربا حرباً لله ورسوله بمنطق أن الربا الاستغلالي فقد على قرض الاستهلاك تحت ضغط الضرورة وحيث يمثل المقترض الجانب الضعيف والمقرض الجانب القوى. وجادلوا أن العكس هو الذى يحدث في القرض الانتاجي حيث يمثل المقرض الجانب الضعيف والمقترض الجانب القوى. إن قرض الانتاج ليس له دوافع استغلالية خصوصاً وان البنوك أو الدولة يستحيل عليها الخسارة كما يزعمون.

ولقد ذكر الدكتور السنهوري أن الربا المحرم إنما يكون في القروض التي يقصد بها الاستهلاك لا الإنتاج. هذه المنطقة منطقة الاستهلاك يستغل المرابون حاجة المعوزين والفقراء ويرهقونهم بما يفرضون عليهم من ربا فاحش. أما اليوم وقد تطورت النظم الاقتصادية وإنتشرت الشركات، وأصبحت القروض أكثرها قروض انتاج لاقروض استهلاك فمن الواجب النظر فيما يقتضيه هذا التطور في الحضارة من تطور في الأحكام . (١).

والحقيقة أن قاعدة الاستثمار الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة «الغنم بالغرم» تنفى العائد الثابت أياً كان. ونصوص القرآن المحرمة للربا أمرت المقرض ألاَّ يأخذ إلا رأس المال دون أى زيادة مهما قلت ﴿وإِنْ تُبتُمْ فَلَكُم رُؤوسُ أَموالكم لاتَظلِمونَ ولاتُظْلَمَون﴾ (٢) وحثته أن ينظر المعسر إلى ميسرة وحثته بالتصدق عليه ﴿وإِنْ كَانَ ذُو عُسرَة فَنَظِرةٌ إِلىٰ مَيْسَرة وَأَن تَصدقُوا خَيرٌ لَكُم إِنْ كُنتُم تَعلَمُون﴾(٣)

---

(١) مصادر الحق في الفقه الاسلامي جـ ٣ ص ٢٥٩/٢٦٠.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٠.

والقول بأن قرض العرب الذي نزل فيه التحريم كان للاستهلاك لا للإنتاج لاسند له فقد تضافرت الأخبار وعززها القرآن أن قريشاً في مكة كانوا يتجرون في تجارة عالمية بين اليمن والشام وبين الفرس والرومان. وكان منهم من يقعد ويعطى ماله لغيره مضاربة على أن يكون الربح بينهما أو قرضاً ربوياً. وهذه حقيقة تاريخية لافرض عقلي. ولقد كانت قافلة أبي سفيان التي أثارت غزوة بدر بها أموال من كل بيت من قريش.

ولقد أفتى مجمع البحوث الإسلامية أن الفائدة على كل أنواع القروض كلها ربا محرم ولافرق في ذلك بين مايسمى بالقرض الاستهلاكي ومايسمى بالقرض الانتاجي وأن كثير الربا وقليله حرام لاتبيحه حاجة ولاضرورة(١).

وستتبين في العرض القادم مدى خطورة الربا على الاستثمار حيث يمحقه ويضعفه. فليست العلة كما يزعمون قاصرة على الاستغلال الاستهلاكي وإنما يضاف إليه التخريب الاستثماري وغير ذلك مما لايعلمه إلا الله.

---

(١) التوجيه التشريعي في الاسلام ـ من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٢م الجزء الثاني مطابع الدجوى بالقاهرة.

الفصل الأول
الربا والاستثمار

ظهرت عديد من النظريات لتبرير الربا ولكن معظم الاقتصاديين مجمعون على اضراره بالاستثمار(١).

التقليـــديون :

يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن الربا يدفع ثمناً للإدخار جزاء دفعه للاستثمار فهو عائد لمدخرين يدفعه المستثمرون.

فإذا زاد الادخار انخفض سعر الربا وإذا قل إرتفع وإذا زاد الاستثمار إرتفع الربا وإذا قل انخفض. فهو سعر يحدده العرض (الادخار) والطلب (الاستثمار) كما يتحـدد سعر أي سلعة أخرى بقوى العرض والطلب. والربا هنا هو الثمن الذي يحقق التوازن بين طلب المدخرات للاستثمار وقرارات أصحاب الدخول في الإدخار.

ويوضح ذلك الرسم البياني التالي:

---

(١) لأننـا هنا في معرض مضاعفات الربا ولسنا في معرض تفصيل محدداته سنكتفي هنا لاظهار آثار الربا على الاستثمار بعـرض النـظرية الكلاسيكية ونظرية كينز دون حاجة لعرض نظرية النيوكلاسيك في الأرصدة المعده للأقراض ولا الكينزيون المحدثون في الجمع بينها وبين نظرية كينز في منحنى LM ومنحنى IS .

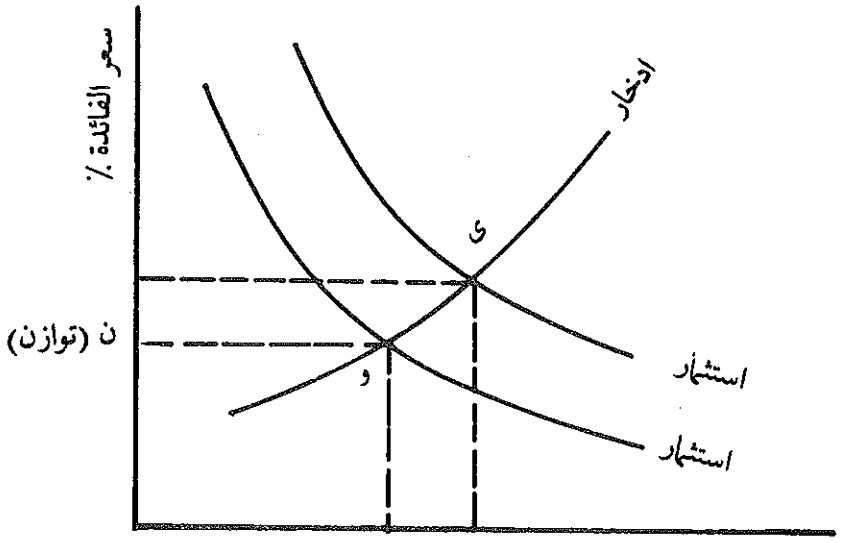

فمنحنى الادخار يتقاطع مع منحنى الاستثمار (١) فى و ليحدد سعر الفائدة عند ن فإذا زاد الاستثمار إلى المنحنى (٢) إرتفع مستوى التوازن عند ى وإرتفع سعر الربا إلى م.

وطلب الادخار للاستثمار يتوقف على الإنتاجية الحدية لرأس المال بمعناه الحقيقي بينما عرض المدخرات يتوقف على الإنتظار أو الإمتناع عن الاستهلاك الحاضر.

فالنظام الاقتصادي من وجهة نظرهم به آلية خطط الإدخار والاستثمار عند مستوى التوظف الكامل عن طريق الربا.

فلو أن المدخرات زادت فإنها تدفع سعر الربا للإنخفاض مما يؤدى إلى زيادة الاستثمار ليعود التعادل مرة أخرى بين الادخار والاستثمار. أي أن كل ادخار لابد ان يستثمر ولن يحدث قصور في الإنفاق أو بطالة.

والحقيقة أن ربط الإدخار بسعر الفائدة أهم نقط الضعف في الفكر التقليدي.

حيث لاعلاقة لصيقة بين زيادة الإدخار وزيادة سعر الفائدة بل العكس لما يلي؛

١ ـ أن البعض قد يدخر وذلك لشراء شيء في المستقبل ليجاوز مقدرة دخله الحاضر كشراء سيارة مثلاً.

٢ ـ وقد يدخر ليكسب من شراء صفقات ويبيعها في المستقبل عند ظروف ملائمة.

٣ ـ ويدخر الأفراد لتأمين مستقبل شيخوختهم ومتطلبات ذريتهم في وضع يرونه مناسباً.

٤ ـ ويدخر الأفراد لرغبتهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مصادر إيرادهم.

٥ ـ ثم إن الإدخار حقيقة غريزية في الكيان الإنسانى الذي يحب تجميع المال وتعدده.

﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَه أَيحسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَه﴾ (١)

والنظرية الكلاسيكية نجد أنها تعالج المدخرات على أنها دالة لسعر الفائدة. وتزعم أن الأمر يتطلب سعراً معيناً للفائدة بغية إحداث التعادل بين المدخرات والاستثمارات، ولكن بما أن معظم المدخرات في المجتمع الحديث يأتي عن طريق مدخرات الشركات، ومعظم القروض لايمول عن طريق مدخرات الأفراد بل الائتمان الذي تتيحه البنوك التجارية، فلا يمكن للفائدة أن تكون ببساطة مكافأة للمدخرات، ولايمكن للمدخرات أن تتحدد بسعر الفائدة في حد ذاته. ومن المهم أن نوضح أن كينز يعتبر المدخرات دالة للدخل. وليست دالة لسعر الفائدة. وفي المجتمع الإسلامي، فان الناس يدخرون أساساً لأن الإسلام يحض اتباعه على الاقتصاد في الإنفاق والإعتدال في الاستهلاك. ذلك لأن الإنفاق باعتدال له من

(١) سورة الهمزة آية ٢ ، ٣.

الثواب مثل مال للكسب الحلال.

وقد يتصور البعض أحياناً أن الفائدة هي بمثابة ثمن يدفع في مقابل التضحية التي يتضمنها الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحاضر، بما أن الناس يميلون إلى تقييم الحاضر بأعلى من المستقبل ومع ذلك فمن المعقول أيضا أن القضية الناتجة عن الحرمان تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل، لماذا إذن يفرض الاغنياء أسعاراً باهظة للفائدة عن مدخراتهم، عندما تكون « تضحيتهم » مقيسة بالحرمان شيئاً لا يذكر بالمقارنة بتضحية الفقراء الذين يعيشون من يومهم إلى غدهم . .

وفي بعض الاحيان تعزى الفائدة إلى انتاجية رأس المال، ومن الجلى أن هذا التفسير «النيوكلاسيكى» للفائدة يثير التساؤل: لماذا يتم فرض الفائدة على السلع الاستهلاكية؟ وحتى في القروض الرأسمالية، فإن انتاجية رأس المال قد تنتهي إلى كمية سالبة، ويرجع ذلك مثلاً، إلى الهبوط المفرط غير المتوقع في أسعار المنتجات، ولماذ يتم إذن فرض الفائدة على مثل هذا الرأسمال. إن نظرية الانتاجية تعجز عن التفسير. أما موقف الاسلام فهو قويم في هذا الصدد، إن رأس المال في حد ذاته غير منتج. إن تطبيق الجهود والانسانية على رصيد من رأس المال هو الذي يولد الناتج والدخل ولايمكن إذن للجزاء الذي يعود على رأس المال أن يتحدد مسبقاً بصورة غير مشروعة كما في الفائدة ولكن يمكن ان يتحدد فقط بالعودة إلى نتائج النشاط إعتماداً على مايتحقق من أرباح وخسائر(١).

وابتداء تخبط النظريات التقليدية بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة على القروض لانشغالهم بأحوال التوازن الذي لايفرق بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

---

1 - The Role of monetary policy in Islamic econorny,

د . أمين عارف المؤتمر العالمي للاقتصاد والاسلامي بجدة سنة ١٩٧٨.

ومن هنا كان الكلاسيك يعتبرون لسعر الفائدة دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار إذا انخفض واعتمد عليه المنظرون كأداة رئيسية للسياسة النقدية.

وحتى في هذه الحالة فإن مقياس أهمية سعر الفائدة ينصب على اعتبار انخفاضه منشطاً للاستثمار، وهذه حجة في غير صالح بقاء سعر الفائدة أصلاً.

كيـــــنز :

ويرى كينز أن الاستثمار يتحدد عن طريق الموازنة بين الكفاية الحدية لرأس المال التي تحدثنا عنها سابقاً وبين سعر الربا.

فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة الجاري ففي ذلك إمكـانية الحصـول على ربح من استثمار وحدة إضافية من رأس المال لانها يزيد عائدها المتوقع عن ثمن عرضها.

أما إن كانت الكفاية الحدية لرأس المال (الربح المتوقع) أقل من سعر فائدة السوق فان هذا يعنى امكانية تحقيق خسارة من استثمار الوحدة الجديدة من المال حيث يقل ربحها المتوقع على مدي عمرها عن ثمن عرضها.

ولا يقصد بالربح المتوقع هنا طرح نفقة الإنتاج من الدخل المتوقع خلال مدة زمنية وإنما هو مقارنة بين صافي الربح خلال عمر المشروع مراعى فيه الخصم خلال الزمن.

فالميل للاستثمار يتحدد عند كينز عند تساوى الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة.

وقد سبق وأن بينا الكفاية الحدية لرأس المال. وهنا نتحدث عن محددات الربا عند كينز.

يرى كينز أن الخطأ الذى وقعت فيه النظرية الكلاسيكية هو افتراضها أن تغير منحنى الطلب على رأس المال لايؤدي إلى تغير منحنى العرض وإنما يرفع سعر الفائدة وتزداد الرغبة في الإدخار ويتعادل مع الطلب على رأس المال، فهي تفترض

ثبات الدخل بالرغم من تغير الاستثمار، والملاحظ أن زيادة الاستثمار يزيد معها التوظف والدخل. فضلاً عن أنه ليس ثمة ارتباط مباشر بين سعر الفائدة وبين استجابة كمية المدخرات لتغيراته فالكمية المدخرة لاتتأثر كثيراً به وإنما الذى يؤثر في شكل الإدخار هو هل يحتفظ به سائلاً مكتنزاً أم يقرضه للغير؟ والخطأ الذى وقع فهي الكلاسيك نتج عن اعتبار سعر الفائدة عائداً للانتظار وليس جزاء للتخلي عن الاكتناز.

ذلك لأن الكلاسيك قد افترضوا ثبات الدخل مع إفتراضاتهم الأخرى.

فسعر الربا عند كينز ظاهرة نقدية لأنه يحسب بالنقود وطالما أن سعر الربا هو ثمن القرض فإنه يتحدد بعرض النقود والطلب عليها. (١) ووجهة نظر الكلاسيك التي تقوم على أن الربا هو الذي يوازن بين الإدخار والاستثمار، فزيادة الإدخار تخفض سعر الربا فيزيد الاستثمار والعكس نقص المدخرات يرفع سعر الربا فيقل الاستثمار، تبين أنها غير صحيحة كما رأينا لإرتباط الإدخار بالدخل وحركته فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإدخار والعكس. وعلى هذا فإن سعر الربا لايتوقف على الادخار والاستثمار إنما على عرض النقود والطلب عليها أي كمية النقود الموجودة في المجتمع من جانب آخر مدى ميل المجتمع للاحتفاظ بنقوده في شكل سائل وهو الطلب، والربا إذن هو ما يأخذه صاحب رأس المال حتى يتخلى عن سيولة نقوده أو بمعنى أدق حتى لايكنز ذلك المال.

والجدول التالي يوضح أن الفائدة تزداد كلما نقصت درجة السيولة للأصل والعكس هو الصحيح :

---

1 - The General Theory of Imployment intrest and money J.M.Keynes. P. 167 Mocmillan and Co., Londen 1936.

2 - Digressien on Keynes. Berdjamin M. Enderson The Critics of Keynezian economics. Heney Hazlitt. 1960. Van Narstad Company Jnc.

جـــدول يبين العلاقة بين السيولة ومعدل الفائدة

الاصل	السيولة	معدل الفائدة
النقود	١٠٠	٠
قروض تحت الطلب	٩٨	١
أذونات خزينة	٩١	١,٥
حوالات مصرفية	٨٠	٣
قروض قصيرة الاجل	٨٠	٤,٥
قروض أوراق مالية	٧٥	٥
قروض طويلة الاجل	٧٠	٧

ويمكننا إجمال دوافع الطلب على النقود لأغراض التحليل في نوعين :

(١) - **دافع المعاملة والإحتياط وهي** تستمد من وظيفة النقود كواسطة للتبادل وهي الفترة اللازمة بين استلام الدخل وإنفاقه سواء كان انفاقاً جارياً أو طارئاً .

وهذا الدافع يتوقف على مستوى فيزيد بزيادته وينقص بنقصه .

أى أن التفضيل النقدي للمعاملة والاحيتاط دالة في الدخل .

(٢) - **دوافع المضاربة** : وهو الاحتفاظ بالنقود للاستفادة من تقلبات السوق في المستقبل بالنسبة فى أسعار السندات والأذونات ، وأوضح كينز إلى أن هذا الدافع يتغير مع تغيرات أسعار الفائدة كما تحددها أسعار السندات والأذونات وتغيراته كبيرة في الأجل القصير .

وحتى يفهم ذلك فإننا يجب ان نعرف أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والسنـدات نظراً لأن سعـر الفائدة ثابت على السندات فان عائده ممثل في سعر الفائدة يتغير بتغير سعرها، فسند قيمته ١٠٠ وفائدته ١٠٪ تهبط الفائدة ٥٪ إذا ارتفعت قيمته ٢٠٠ وإذا توقع إرتفاع سعر الفائدة عنىٰ ذلك أن أسعار السندات ستنخفض فيحتفظ بالنقـود ليشـتري المضـارب السنـدات رخيصة، فهو بذلك يضارب على الهبوط، وعندما يشتريها منتظراً في سعرها أو متوقعاً إنخفاض سعر الفائدة فيكون مضارباً على الصعود .

والجانب الآخر الذي اعتبره كينز محدداً لسعر الربا هو كمية النقود.

ولاتعتـبر النقـود ذات القوة الشرائية المباشرة والقدرة على الإبرام من الديون وحـدها هي النقود. وإنما أيضاً الأموال المؤجلة لمدة قصيرة جداً، وهي من قبل الديون، جزءاً من كمية النقود، وبذلك يدخل في حسابها الودائع المصرفية لأجل وأذون الخزانة.

إذن يشترك في تحديد هذه الكمية سلطات متعددة منها الدولة بما تصدره من عملة مساعدة معدنية أو ورقية وأذونات الخزانة، ومنها البنك المركزى ومايصدره من أوراق بنكنوت ومنها البنوك التجارية بما توجده من نقود على شكل ودائع ائتمانية.

ويعتبر الاقتصاديون كمية النقود عديمة المرونة بالنسبة لتغييرات سعر الفائدة مما يؤدي إلى رسم منحنىٰ النقود موازياً لإحداثى سعر الفائدة أي بمعنى محدد أن السلطات النقدية لاتربط بين النقود وتغيرات سعر الربا وَإنما تتحدد سياستها في كمية النقود باعتبارات أخرى كسد العجز، وبذلك تكون النقود غير مرنه بالنسبة لسعر الربا وقد تكون مرنة بغير ذلك.

وتمثل كمية النقود المنحى الرأسى م ن حيث عرضها غير مرن في الأجل القصير والمنحنى ل لَ التفضيل النقدى والنقطة إلتقاء الطلب على النقود مع عرضها يمثل

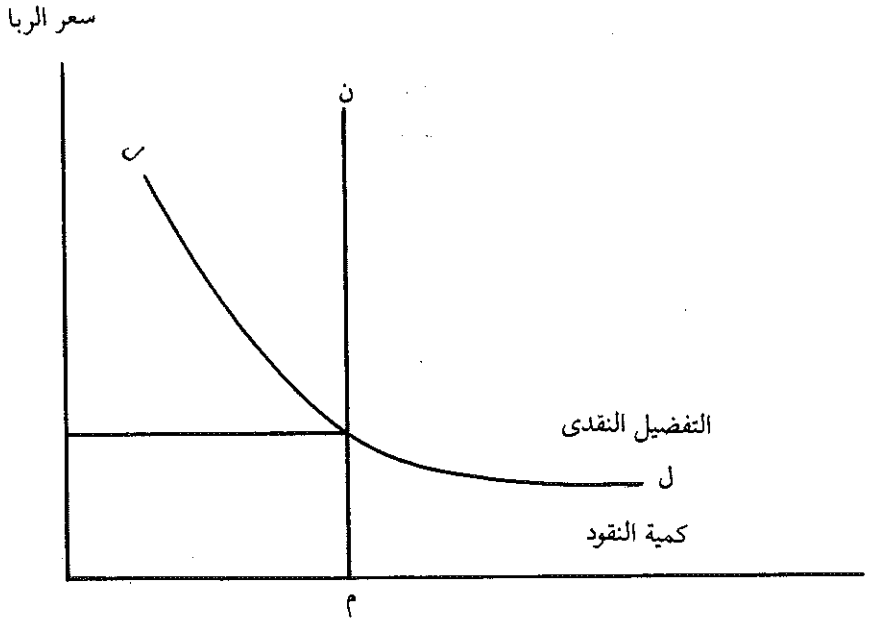

سعر الربا عند كينز.

ومن الملاحظ أنه كلما ارتفع حجم الاستثمار انخفضت الكفاية الحدية لأن زيادة الإنتاج تزيد العرض فينخفض الثمن مما يؤدى إلى انخفاض الربح المتوقع ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنتاج تؤدى إلى زيادة الطلب على عوامل الانتاج مما يزيد التكاليف. ولهذا ينحدر خط الكفاية الحدية عند كينز من أعلى إلى أسفل من اليسار إلي اليمين.

ونستطيع تصور العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة بالرسم البياني التالي:

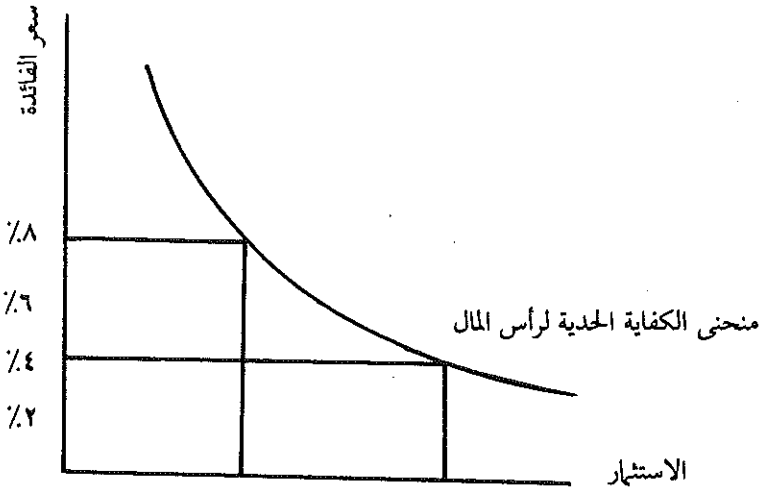

ويفهم من هذا الرسم أن إنخفاض الربا يؤدي إلى زيادة الاستثمار وإرتفاعه يؤدى إلى قلته . والبعض يرى أن التحليل الكينزى يوحي أن .

١ـ توقعات رجال الأعمال هي التى تؤثر بقوة على القرارات الاستثمارية وليس سعر الفائدة .

٢ ـ لاتعوق أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً الاستثمار إذا كانت التوقعات أعلى منها ويحـول عبء الزيادة على المستهلك والعكس لاتشجع أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً إذا على الاستثمار كان التشاؤم أشد منها .

٣ ـ هناك حدود جامدة لسعر الفائدة عندما ترتفع أسعار السندات إلى مستوى لايتـوقـع معه أى زيادة مما يؤدى إلى إكتناز الأموال حيث تتضاءل الميزة النسبية للاحتفاظ بالسندات بدلا من النقود لإنخفاض سعر الفائدة وتوقع خسائر رأسمالية من شراء السندات . وهذا يؤدي إلى جمود سعر الفائدة . وهذه هي مصيدة السيولة يوضحها الخط الأفقي لتفضيل السيولة في الرسم السابق .

وعموماً فإن أسعار الفائدة لاتشجع على الاطلاق المشاريع طويلة الأجل لطول

مدة استرداد القرض بينما يتجه المرابي إلى المشاريع قصيرة الأجل التي يسرع معها باسترداد قرضه وهى بذلك عقبة أمام النمو الاقتصادي الكبير على المدى الطويل لأن المضاربات التجارية القصيرة الأجل تكون نشطة على حساب المستقبل.

إن جهاز البورصات لايعتمد على التقديرات الدقيقة عن الغلات المتوقعة في المدة الطويلة بل هو يعكس روح الاندفاع ويمتلىء بالمؤامرات وتهدده الاشاعات. إن المضاربة تؤثر تأثيراً سيئاً فى رأس المال لأن المضاربة تخمين لما سيكون عليه أسعار السوق بعكس المخاطرة التي هي القيام بالاستثمار قصد الحصول على الربح. والمضارب يشتري عند إنخفاض الأسعار لتوقعه إرتفاعها في المستقبل مما يؤدى إلى تقلبات كبيرة في سوق رأس المال.

والحقيقة أن التوقعات في سوق الأوراق المالية تتأثر أساساً بالمضاربة أكثر من تأثيرها بالمخاطرة. وهنا تبنى التوقعات الطويلة الأجل لاعلى التوقعات الحقيقية لما يغله رأس المال في المستقبل وإنما على أسعار البورصات المتوقع. وبهذا يصبح الإستثمار ألعوبة في يد المضاربين يهتز مع أهوائهم خصوصا بعد أن إنعزلت ملكية رأس المال عن إدارته، ويقول كنز فى ذلك أن المضاربين لن يؤذوا السوق ماداموا يقومون بوظيفتهم كفقاعات على سطح نهر من المخاطرة. ولكن الموقف يصبح في غاية الخطورة عندما تصبح المخاطرة مجرد فقاعات تدور في دوامة من المضاربة. وما أضرها من وظيفة تلك التي تقوم بها سوق الأوراق المالية حين تصبح مكاناً للمقامرة فى رأس المال الأهلي)(١).

وصدق الله العظيم

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيطانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ فِي الخمرِ والميسرِ ويصدَّكُم عَنْ ذِكرِ الله وَعْنِ الصلاةِ فَهَل أَنتُم مُنتَهُون﴾ (٢)

---

1 - The Leneral Theory Employment,intrest and mony J.M.K eynes p. 374.

(٢) سورة المائدة : آية ٩١.

وكينز يطالب بالغاء عائد رأس المال وفي فترة الانتقال لايرى ضرورة اطلاقاً لبقاء سعر الفائدة مرتفعاً فهو يعتبر أنه لاعلاقة البته بين سعر الفائدة وبين حجم المدخرات، إن سعر الفائدة في نظره ليس جزاء الإمتناع عن الاستهلاك وإنما هو جزاء التضحية بخاصية هامة تتمتع بها النقود وهي خاصية السيولة. ولما كان كينز يتوقع هبوط منحنى الكفاية الحدية لرأس المال في الأجل الطويل نتيجة للتوسع في الاستثمار وهبوط الغلات المستقبلية ويتوقع إرتفاع ثمن العرض فإنه يرى من صالح المجتمع أن يهبط سعرالفائدة بحيث يتمشى مع معدل الكفاية الحديه لرأس المال باعتبارهما محددين فيما بينهما لحجم الاستثمار(١).

وإذا كان الطلب على القروض الربوية لاستثمارات قائمة يصعب عليها سرعة التحول فان الاستثماريين الاحتماليين لايمكنهم التغاضي عن التغيرات الحديه في سعر الفائدة فإذا كان الاستثمار الجارى أحياناً غير حساس فإن الاستثمار المتوقع يكون في غاية الحساسية.

كما يجب أن نفرق بين الظروف العادية ونقط التحول. فإذا كانت موجة التفاؤل تزيد من توقعات إرتفاع الكفاية الحدية على رأس المال عن سعر الفائدة فإن نقط التحـول من الرواج إلى الكساد تظهر أثر الربا أيضاً وبوضوح. ومن هنا تحدث موجـه التشاؤم كما يقول كينز بتوقع عدم استمرار هبوط السندات وإرتفاع سعر الفائدة ثم الميل لاكتناز النقود بدافع المضاربة.

ورغم أن زيادة الاستثمار تتوقف أيضاً على توقعات الكفاية الحديه لرأس المال إلا أنه يمكننا أن نتوقع أن تأثير انخفاض سعر الربا سيؤدي إلى زيادة الاستثمار دائمًا.

---

(١) النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية ص ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٨ دار الجبل للطباعة والنشر ١٩٦٥، د. جمال الدين السعيد.

On Kegnezian Economics and Economics of Keynes P. 13. Axel Leyohnhufoud London 1968.

ولما كان رفع الكفاية الحدية لرأس المال يتوقف على خفض ثمن العرض أو زيادة الإنتاجية المتوقعة فإن الأول صعب تغييره لأنه يعتمد على الأحوال المادية والكمية للانتاج ولاسيما في الفترة القصيرة. وبالنسبة للغلات المتوقعة نجد أن أية محاولة للتدخل غير ناجحة لأنه ليس من السهل إثارة تفاؤل رجال الأعمال بالتدخل المباشر. لهذا فان خفض سعر الفائدة هو أقصر الطرق لزيادة حجم الاستثمار.

يقول كينز (الإدخار الفعال ضروري لتحديد مدى الاستثمار وكدى الاستثمار ينميه معدل منخفض للفائدة . . وإن أحسن شيء هو تخفيض سعر الفائدة إلى النقطة المناسبة لجدول الكفاية الحدية لرأس المال حيث تتحقق العمالة الكاملة).(1)

وهناك أبحاث تشكك في أهمية سعر الفائدة قام بها نفر من الباحثين الاقتصاديين بأكسفورد وجامعة هارفارد مما أدى إلى اعتقاد البعض أن العناية التي وجهها الاقتصاديون إلى سعرالفائدة لم تكن في محلها، لأن الإجابات لم تعط اهمية لتغير سعر الفائدة على قرارات أرباب الاعمال.

يقول الدكتور جمال الدين سعيد (إنى أشك شخصياً في كفاية هذه البحوث لتقرير هذه الحقائق الخطيرة وألخص اعتراضاتي على هذه البحوث من ناحيتين.

١ ـ إن هذه الحالات التي جمعت عنها هذه البيانات صغير. . وهل يعقل أن يكفي أخذ ١٧ حالة ليقال أنها تكفي لتمثل ١٧٣٠٠ منشأة وهو الرقم الذي يعطيه إحصاء الإنتاج الصناعي لسنة ١٩٣٥ في انجلترا ولايشمل منشآت التوزيع أوالخدمات. . , والحالة بالنسبة لبحث هارفارد أسوأ دون شك. اذ لايعقل مهما تكن المسألة أن نختار عينه قدرها ٣٩ حالة لنقول أنها تمثل مجموعة الصناعات في الولايات المتحدة بأسرها ولايعقل أن ندرس مثل هذه العينة ونعمم النتائج لنقول أنها تمثل المجتمع أصدق تمثيل.

---

1 - The general theory of Employment, intrest and mony T.J.M. Keynes P. 374 - 375

٢ ـ إن قلة العدد المأخوذ في العينة يكاد يجعل في حكم المستحيل إمكان تمثيل جميع فروع النشـاط الاقتصـادى. على أن فروع النشـاط الاقتصـادي المختلفة تستجيب بدرجات متفاوته لتغير سعر الفائدة بل حتى فى فروع النشاط الواحد تختلف الظروف من منشأة لأخرى. كما أن لحجم المنشأة تأثير كبير في النتائج. فالمنشـآت الصغـيرة قد تعتمـد على الاقـتراض بدرجة أكثر من المنشآت الكبيرة الحجم. والمنشآت التي أخذت في هذا البحث كانت كبيرة الحجم.

٣ ـ ويتهكم الاستاذ ماكلوب على مثل هذه البحوث العلمية في المجلة الاقتصادية الامريكية إذا يطلق عليها Hall Hitch researches ويرى أن قرار رجل الأعمال لابد وأنه قد بنى على سطوات من التفكير والمنطق قد لا يدرك الشخص تسلسلها أو يمكن إرجاعها إلى عامل معين بالذات. ويزيد الاستاذ روبرتسون الأمر وضوحاً في إحدى محاضراته التى نشرت في مارس سنة ١٩٤٩ بتساؤله عما إذا كان أرباب الأعـمال يعنون حقاً مايقولون أم أنهم يعنون أن قراراتهم غالباً ماتكون في إتجاه مخالف لاتجاه سعر الفائدة بفرض أن سعر الفائدة حقاً هو العامل الوحيد. (١).

ولاثبات فساد هذا القول نلقي النظرة على علاج النقديين للتضخم عن طريق رفع سعر الفائدة في كل من انجلترا وأمريكا فى عهد تاتشر وريجان.

لقد كان إرتفاع سعر الفائدة ضار بالاقتصاد البريطاني الذي انخفض حجم الناتج الصناعي فيه بنسبة ٦٦٪ بين عامي ٧٩ ـ ١٩٨١، ثم ٤٪ بين عامي ٨٠ ـ ١٩٨١. وزادت البطالة من ٦٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٨٢.

ولقد كان لبرنامج الإنعاش الاقتصادى الذي إعتمدته الادارة الأمريكية ونشر في فبراير سنة ١٩٨١ صورة من البرنامج البريطاني حيث إرتفع سعر الفائدة من ١٥,٤٪ فى عهد كارتر إلى ١٧,٨٪ وبلغ ذروته في الربع الثالث من عام ١٩٨١

---

(١) النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية ص ٢٧٥ ، ٢٨٠.

حيث وصل إلى ٢١,٥٪ ، وقد أضر ذلك بالاقتصاد الأمريكي فارتفعت البطالة من ٧,١٪ فى عهد كارتر إلى ٨,٤٪ فى العام الأول ثم إلى ١٠٪ في نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، وإنخفض الطلب على الاستثمار نحو ٤,٥٪ عام ١٩٨٢ وزادت حالات الإفلاس وعجز الموازنة(٢) .

وإذا رجعنا إلى فريد مان في مناقشته لمضاعفات إرتفاع سعر الفائدة على الدين العام والاقتصاد الأهلي فانه يقول:

«إن ارتفـاع سعرالفائدة الآن سوف يجعل من العسير تخفيضه مؤخرا، وسعر فائدة منخفض سنحتاجه مؤخراً لنمنع الركود. (٣) .

ولكن بعض الاقتصاديين حاولوا أن يظهروا أنه في نفس الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة من تخفيض الربا للقضاء على الكساد فإنه يمكن الإستفادة من رفعه للوقاية من آفات الرواج الشديد. وبهذا يعطون مبرراً لباقته والحقيقة أن الرواج المصطنع سببه الربا نفسه بتمدد الائتمان وزيادة كمية النقود رغبة لحصول البنوك على سعر الربا فكيف تكون جرثومة الداء سبباً لعلاجه. .

إن علاج الرواج لايكون عن طريق رفع سعر الفائدة ولكن بخفضه في أغلب الاحوال لإطالة فترة الرواج وإلغاء الكساد. فالرواج الذي ينتهي بكساد إنما ينتج عن إرتفاع سعر الفائدة ولايمكن تحقيق التوظف الكامل مع وجود التوقع الموجه توجيهاً غير سليم مبني على استمرار إرتفاع أسعار الفائدة إذ يصبح عاملاً منذراً ومثبطاً للإقدام على الإستثمار. . وعلى هذا فإن رفع سعرالفائدة كعلاج يشبه تماماً تلك العلاجات التي تعالج الداء بقتل المريض والقضاء عليه. . يقول الدكتور

---

(٢) الاحصاءات عن : المعهد النمساوى لأبحاث الاقتصاد العالمي مايو ١٩٨٢ ص ٣٣٨ التقرير الشهرى نقلا عن الأهرام الاقتصادى القاهرة ١٩٨٢/٨١ .

v.s Vews & world Report, Washigton 15/2/1982,

2) Friedman, Essaoys in Positive Economcs the university of chicago Press 1954 p. 271.

جمال الـدين السعيد: (ليس هذا فحسب بل إن كينـز يذهب لأبعـد من ذلك فيصرحُ بانه لو افترضنا جدلاً أن فترة الرواج تقترن بحالة من تشبع الاستثمار أو الافراط في الاستثمار فإن من السفه أن يعالج برفع سعرالفائدة. . وقد يبدو غريباً أن تنادى إحدى مدارس الفكر بعلاج الدورة بالحد من الرواج في المراحل الأولى له ، وذلك برفع سعر الفائدة ، ويدافع عن هذه السياسة الاقتصادى الكبير D.H. Robertson إذ يرى أن حالة التوظف الكامل حالة مثالية لانطمع في تحقيقهاوكل مانتمناه في الحياة العملية هو العمل على إيجاد مستوى من التوظف يتميز بالثبات ويزيد قليلاً عن المتوسط . ويعلق كينز على هذه السياسة قائلاً انه بصرف النظر عن افتقار هذه السياسة إلى التأييد العلمي النظري فهي تهمل المزايا الاجتماعية التي تنجم عن زيادة الاستهلاك الناتج عن زيادة الاستثمارات التي قد يتضح أنها لم توجـه توجيهاً سليماً، فإن مثل هذه الاستثمارات تكون أكثر فائدة من عدمها إطـلاقـاً، . كما أن الـرقابة النقدية مهما كانت متصفه بالحصافة والاتزان تواجه صعوبات لاقبل لها بها عند محاولة إيقاف موجة الرواج في مرحلة مبكرة كما حصل في أمريكا ١٩٢٩ فبمثل الأسلحة التي كانت تحت تصرف البنوك الاحتياطية في الولايات المتحدة تعذر كبح جماح الرواج ولم تجد الاسلحة النقدية شيئاً ولم تغير من النتيجة. كما أن السياسة المالية التي تنادى باستخدام سعر الفائدة مرتفع ليعوق في الحال أى اتجاه نحو زيادة مستوى النشاط والتوقف عن المتوسط في الفترة السابقة أحياناً مادافع عنها بعض الكتاب بمناقشات لا أساس لها من الصحة وإن دلت على شيء فهي تدل على بلبلة الفكر ففي بعض الحالات قد ترجع بلبلة الفكر إلي الاعتقاد بأن الاستثمار يزيد عن الإدخار في فترة الرواج وأن إرتفاعاً في سعر الفائدة سوف يعيد التوازن إلى سابق عده إذ يحد من الاستثمار من ناحية ويحفز على زيادة الادخار من ناحية أخرى. وهذا ينطبق على أن الإدخار والإستثمار يمكن أن يختلفا وعلى هذا فلا معنى لها مالم نحاول أن نضع تعريفاً وافياً محدوداً لما يقصده الكتاب

من هاتين الكلمتين. أو قد يذكر البعض أحياناً في فترة الرواج تصاحب الزيادة في الاستثمار زيادة في الادخار غير المرغوب فيها وغير عادلة إذ تقترن بالإرتفاع في الأثمان. فلو أخذنا بهذا الرأي الأخير لكان كل اتجاه نحو زيادة حجم الإنتاج والتوظف رجس من عمل الشيطان وحقيقة الأمر أن زيادة الاسعار إذ لاتنجم بالضرورة من الاستثمار بل كثيراً ماتكون راجعة إلى إرتفاع ثمن العرض في الفترة القصيرة الذى يصاحب الزيادة في الانتاج إما نتيجة طبيعية لسريان قانون تناقض الغلة أو اتجاه وحدة الكلفة للزيادة مقيسة بالنقود حينما يزيد الانتاج، وإن كانت ظروف الانتاج ينطبق عليها قانون ثبات ثمن العرض لما كان هناك إرتفاع في الاثمان. فالزيادة في الانتاج وحدها هى التي أحدثت الزيادة في الادخار وما إرتفاع الأثمان إلا نتيجة ثانوية لزيادة الإنتاج وإرتفاع الأثمان قد يحدث أيضاً حتى ولو لم تحدث زيادة في الإدخار. وأما يحدث بدلا منها زيادة في الميل للاستهلاك. وبالمثل أيضاً قد ترجف جحافل الشر إذا كانت الزيادة في الاستثمار مردها والحافز عليها انخفاض في سعر الفائدة نتيجة لزيادة السلطات المصرفية لكمية النقود الجديدة التي خلقت انما ذهبت لتشبع الزيادة التي طرأت على حالة التفضيل النقدي والتي تتطابق مع سعر الفائدة المنخفض الجديد أو مع الزيادة في حجم المعاملات ويحتفظ بها ذلك الفريق الذي يرى أن حيازتها أفضل من اقرضاها عند مستوى الفائدة المنخفضة السائد. وهناك فريق آخر يرى أن أهم خصائص الرواج هى سرعة استهلاك رؤوس الأموال وهم يعنون بذلك أن الاستثمارات الصافية تصبح سالبة نتيجة لزيادة الميل للاستهلاك. وحتى لو سلمنا بما يدعون فواضح أن خفض سعر الفائدة يكون علاجاً أكثر توفيقاً من إرتفاع سعر الفائدة ولاسيما في الظروف التي تتصف بقصور الاستثمار. ويرى كينز أنه يستحيل عليه أن يوافق على هذه الآراء ما لم تفترض مقدماً أن الانتاج الكلى لايمكن زيادته وهو فرض غير مقبول وافتراض

ثبات الانتاج لايخدمنا اطلاقاً في وضع نظرية تفسير الدورة التجارية(١).

إن سعر الفائدة يمثل تكلفة على الانتاج إما أن يتحمله المنتج وإما أن يتحمله المستهلك. وهو بالتالي حتماً إما ينعكس على قلة الإنتاج وإما على قلة الإستهلاك أو هما معاً.

ورغم أن الذين يعتبرون السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي إلا أنهم لابد أن يطالبوا لو أنصفوا بالتخلص من هذه الآفة لأسباب كثيرة منها:

١ ـ التخلص من الميل للإكتناز للمضاربة على أسعار السندات مسترشدين بفوائدها وذلك بالغاء السندات.

٢ ـ سعر الفائدة يمثل عبئاً علي الدولة يرزح تحته في النهاية الجماهير عن طريق الضرائب.

٣ ـ المنتجين يعيدون تحميل الجماهير بما دفعوه من فائدة خصوصاً الاحتكاريون منهم مما يزيد من أعباء الجماهير وزيادة تفاوت الدخول.

ونستطيع أن نلخص العوائق أمام العالم ليحرم الربا بما يلي:

١ـ إنهم يقارنون فساد نظامهم بما هو اسوأ منه كالشيوعية فيرضونه ولم يستشرفوا بعد منارة الاسلام.

٢ ـ إن ضغط الواقع ثقيل والتغيير يحتاج إلى إرادة وجهد ومعاناة لايطيقه المترفون.

٣ ـ عدم وضوح فكرة الضريبة على رأس المال للقضاء على الإكتناز مما هو ضروري مع إلغاء الربا لأن النظام الضرائبي المعاصر يقع على الدخول فحسب ماعدا ضريبة التركات.

٤ ـ ضغوط المنتفعين من أرباب الأموال الخاملين والمصرفيين المنتفعين وأغلبهم يهود.

٥ ـ الإنفصال بين المنظرين في جامعاتهم والمنفذين المهيمنين على بيوتات المال ومؤسسات الاستثمار.

---

(١) النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية ص ٤٢٨/٤٣٣.

ورغم وضوح هذه الرؤية فقد اتجه بعض الاقتصاديين العرب إلى رفع سعر الفائدة في بلادهم عدة مرات. وفي مصر رغم وضوح هذه الحقائق نجد من اتجه إلى رفع سعر الفائدة كسياسة نقدية بين سنة ٧٩/ ١٩٨٠ م بحجة:

أ ـ تشجيع الإدخار بإغراء زيادة الفائدة مما يخفض الاستهلاك ويزيد الاستثمار.

ب ـ زيادة تكلفة القروض الممنوحة من البنوك مما يؤدى إلى إنكماش الإئتمان لضغط الزيادة في عرض النقود.

جـ ـ إغراء العملات الأجنبية حتى لاتذهب للبنوك الأجنبية مرتفعة الفائدة.

وهذه كلها مبررات لاتقوم على قدمين لما يلي:

١ـ إن مستويات الدخول منخفضة ومستويات الاستهلاك مضغوطة تمتص أي زيادة في الدخل، خصوصاً أن إرتفاع السلع الاستهلاكية وزيادة معدلات التضخم تزيد من حدة نقص المدخرات ولايفلح معها أي إغراء لتحويلها من الاستهلاك إلى الادخار، والزيادة في الإدخار مرتبطة بالزيادة في الدخل. وإذا كان سعر الفائدة مشجعاً فإنه لايشجع إلا مجموع الكسالى من أصحاب الأموال الخاملين الذين يبددون أموالهم على ملذاتهم بالعائد الثابت المضمون ويأكلون رأس المال القومي بتعاطي الربا إذا حدثت خسارة. وهم لاهمَّ لهم إلا إنفاق حصيلة رباهم على السلع الكمالية المستوردة التي تزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات

ولننظر إلى الوجه الآخر لرفع سعرالفائدة ونتحول من وصفه كإيراد إلى إدراك أثره كعبء على المستثمرين. إن رفع سعر الفائدة يزيد من أعباء المنتجين الذين يمولون تجارتهم واستثماراتهم غالباً من الإقتراض من البنوك وسواء أكان ذلك قطاعاً عاماً أم قطاعاً خاصاً أى أن زيادة سعر الفائدة إما أن ينتج عنها خسائر لهذه المؤسسات أو ترفع أسعارها والعبء في النهاية واقع على جماهير المستهلكين، وخصوصاً وأن خسائر القطاع العام تمولها الضرائب أو الإصدار النقدي والعبء فيها في النهاية على الجماهير.

وهـذا أيضاً يؤدي إلى خروج المنتجين الجدد وزيادة العطل والبطالة في موارد المجتمع مما يعوق المشاريع الجديدة ويدفع إلى تصفية القديمة.

٢ـ أما بالنسبة للاقلال من شهية المقترضين في الإقتراض من البنوك، فإن أزمة وسائل الدفع سببها الإئتمان المصرفي الذي ماهو إلا دين يرد ـ وإذا كان سعرالفائدة قد أفسد مسيرته لاسترشاد التوسع بالضمان وبثبات العائد، فإن الغاء سعر الفائدة وإحلال المشاركة مكانه تجعل توسعه محكوماً بربحية المشروع ومتجاوباً مع حركة التنمية الحقيقة.

٣ـ أمـا محاولـة منافسة البنوك الأجنبية في إجتذاب العملة الصعبة فمن المحال مجاراتهم ذلك لأن إنخفاض تكاليف الإنتاج عندهم وزيادة الخدمات الإنتاجية ورخصها ونمو التكنولوجيا تجعل الربحية أعلى عندهم. فلن يضيرهم رفع الفائدة ماحققوا فائضاً وماسبب هذا إلا تعويق جهد التنمية الصناعية عندنا. فالعملة الصعبـة هربت إلى البنـوك الأجنبية بحثـاً عن الربا المترفع وأعادت هذه البنوك تصديرها إلى الدول الأجنبية كما شهدت بذلك احصاءات هذه البنوك.

إن الربا أخيراً مصيدة كافرة تقتل التنمية وتمحقها وتزيد من فقرنا وتبعيتنا فضلاً عن حرب معلنة علينا من الله ورسوله.

وعـوامل عدم التأكد هذه تؤدي إلى نقص الربح المتوقع وزيادة الطلب على السيولة زيادة لامثيل لها في الاقتصاديات المتقدمة وبالرغم من وجود عوامل تنافسية على جانب من الأهمية في سوق رأس المال إلا أن هذه العوامل ليست من القوة بحيث تستطيع كبح جماح سعر الربا على القروض القصيرة والطويلة الأجل.

كما أن الـطلب على السيولة في بعض الاقتصاديات المتخلفة يكون من القوة لدرجة أن الأفراد والبنوك يحجمون عن الإقراض لأجل يزيد عن سنة أو سنتين حتى ولو كان المقترض هو الحكومة نفسها. وتمنح البنوك وأغلبها فروع لبنوك أجنبية قروضاً قصيرة الأجل للتجار بربا يتراوح بين ١٠ ، ١٥٪ في السنة أما التجار الذين

ليست لهم علاقة قائمة مع البنوك فيضطرون إلى الاقتراض من الأفراد بفوائد تتراوح بين ٢٥ ، ٣٥٪ في السنة وقد تزيد على ذلك.

هذا هو الأثر السيء للربا على الاقتصاد المتقدم والمتخلف معاً. إنه شبح رهيب يؤدى إلى الضياع الاقتصادى فلو فرضنا مثلاً أن سعر الربا ٦٪ فإن كل المشاريع التى تعطي ربحاً أقل من ٦٪ لن تعمل ومعنى هذا ان هناك بإستمرار بطالة وضياع في المجتمعات الرأسمالية.

وكلما أخذ سعر الربا في التناقص كلما أخذ حجم الاستثمار في التزايد أى أن العائق أمام نمو الاستثمار بزيادة الانتاج هو سعر الربا فكلما قل ذلك السعر كلما زاد الاستثمار فما بالك لو قضى عليه ؟!

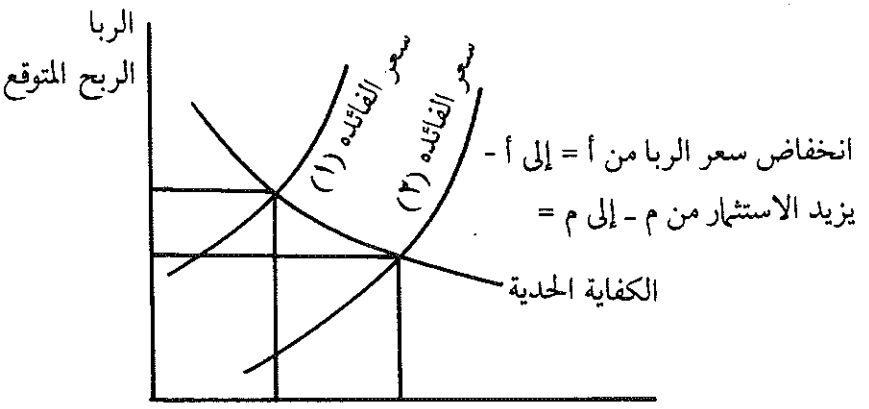

وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿**يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لايحب كل كفار أثيم**﴾.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٦.

الفصل الثاني

الربا والتقلبات الاقتصادية

مقدمة: يتسم الاقتصاد الرأسمالي بتعرض النشاط الاقتصادي فيه للتقلب بدرجات متفاوتة بين التوسع والإنكماش من فترة إلى أخرى. وهذه التقلبات على أنواع عديدة فمنها مايكون منتظمًا ومنها غير المنتظم، ومنها مايحدث فجأة ومنهامايحدث بالتدريج، كما أن منها مايكون خفيفاً ومنهامايكون شديداً. وبعض هذه التقلبات يستغرق فترة قصيرة، ويطول البعض الآخر منهالفترة طويلة. ومنها مايقتصر على قطاع إقتصادي واحد، ويعم بعضها كل نشاط اقتصادي للمجتمع. وقد يصيب البعض منهادولة واحدة أوعدداً محدوداً من الدول، وقد يشمل بعض التقلبات أغلب الدول.

أي أن التقلبات تختلف في أسبابها ودوامها وانتظامهاوانتشراها، إلا أن لها أثارها على الاقتصاد القومي في مجالات أربع هى التشغيل (العمالة)، والإنتاج - والدخل، والأسعار وبالطبع فإن هذه الآثار تتفاوت بتفاوت التقلبات في حدتها ودوامها وما إلى ذلك.

بالطبع تؤثر هذه التقلبات على التوازن الإقتصادي للمجتمع وتحدث الإختلال فيه وأثار هانس Alvin Hansen أنه فيما بين سنة ١٧٩٥ وسنة ١٩٣٧ كان يوجد ١٧ دورة بمتوسط طول الدورة ٨,٣٥ سنة كما انه توجد دورة في المخزون أقصر طولا ومدتها ٤٠ شهراً. كما أنه توجد دورة في الانشاءات طولها من ١٥ إلى ٢٠ سنة. ودورة رئيسية أخرى هي دورة الإختراعات طولها من ٤٠ - ٥٠ سنة.

وتعالج الدورات اليوم كجزء من نظرية الاقتصاد لأنها في الحقيقة هي الوجه الحركى لنظرية تحديد الدخل (١) ومن الممكن تصنيف هذه التقلبات إلى أربعة أقسام هي : التقلبات الموسمية ـ التقلبات العرضية ـ التغيرات المزمنة أو الإتجاهية .

أما التقلبات الموسمية فهي التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادى نتيجة لأن بعض الأنشطة ذات طبيعة موسمية كما هو الحال في الانتاج الزراعي حيث أنه موسمي بطبيعته كما أن بعض الصناعات القائمة على هذا الانتاج قد يكون نشاطها موسميا أيضا فيزداد النشاط في مواسم معينة وينتقل منه إلى باقي الأنشطة المرتبطة به ويقل في مواسم أخرى غير اقتصادية كالمواسم الدينية مثل الحج أو العمرة أو الأعياد وغيرها وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي بدورها ، فالاقبال على الحج في مواسمه يرتبط معه زيادة في حركة النقل والمواصلات القطاعات المرتبطة بها ويزداد النشاط في مجال الإسكان والفندقة وإستيراد السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى ، وبانتهاء الموسم يعود النشاط إلى سابق عهده .

وأما التقلبات العرضية فإنها تغيرات غير منتظمة وتنشأ عن أحداث وظروف طارئة إما في مجالات إجتماعية أو طبيعية . كقيام الحروب أو الثورات والحروب الأهلية ، أو حدوث كوارث طبيعية كقحط وجدب أو فيضانات ، وحرائق ، وزلازل ، وبراكين ، وأوبئة وإصابات حشرية أو مرضية أو ظروف جوية سيئة تصيب المنتجات والمحاصيل الزراعية ، أو حتى تحسن غير معتاد في هذه الظروف ، مما يترتب عليه آثار على النشاط الاقتصادي إما بالانكماش أو التوسع تبعاً للتغيرات الحادثة . كما أن للابتكارات والتجديديات في أساليب الإنتاج أثرها أيضاً في اضطراب النشاط الإقتصادى وإختلال التوازن القائم في النظام الإقتصادي وما يلى ذلك من توسع ورخاء .

أما التغيرات الإتجاهية أو المزمنة فإنها تغيرات بطيئة إلا أنها تستمر لفترة زمنية

(١) مبادىء الاقتصاد الكلي، د . سامى خليل، مؤسسة الكويت ، الصباح ، سنة ١٩٨٠ ص ٤٩٢ ـ ٤٩٤ .

طويلة بحيث تأخذ شكل إتجاه عام مميز للظاهرة التى حدث فيها تغير من الإتجاه العام للظاهرة الذي عادة مايأخذ شكل إرتفاع حثيث مع الزمن كالنمو السكاني أو زيادة الإنتاج أو تطور المعرفة الفنية وأساليب الانتاج والمعدات الرأسمالية. وتسبب هذه التغيرات في الظواهر المختلفة تغيرات مماثلة في الدخل والانتاج والتقدم الاقتصادي.

أما التقلبات الدورية فإنها أهم هذه التقلبات وأشدها أثراً على النشاط الاقتصادى ـ والدخل والانتاج والعمالة والأسعار. وهى تحدث بصفة دورية وعلى فترات منتظمة، وذات مراحل محددة. وقد كانت هذه التقلبات الدورية بمراحلها المختلفة علامة مميزة للاقتصاد الرأسمالي الحر خلال فترة زمنية طويلة بلغت قرابة قرن ونصف من الزمان حتى الثلاثينات من القرن العشرين. أما منذ الكساد الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩، وما أدى إليه ذلك من تدخل الحكومات في الدول الرأسمالية في الحياة الاقتصادية بأساليب ودرجات مختلفة فقد انخفضت حدة هذه التقلبات. وبرزت مشاكل التضخم والتضخم الركودي مشاكل أساسية تواجه الدول المتقدمة في العصر.

ونظراً إهمية هذه التقلبات فسوف ندرسها فيما يلى بشىء من التفصيل وأولها الدورة الاقتصادية، وهي ذات مراحل أربعة محددة هي الرخاء والأزمة والكساد والانتعاش تحدث متتابعة، وبانتهائها تعود لتبدأ من جديد. وفيما يلي ندرس مراحل هذه الدورة والآراء التي قيلت في أسبابها ومن ثم سبل علاجها.

الدورات الاقتصادية :

تتسم الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل دورية اثنتان أساسيتان والأخريتان أقل أهمية هذه المراحل الأربعة هي الرخاء والرواج، والأزمة و الفتور أو التراجع والإنكماش ـ أو الكساد أو الركود، ثم وتمثل الرواج والكساد الفترتان الأساسيتان في الدورة أما الازمة والإنتعاش ففترتان إنتقاليتان بين الرواج والكساد، فيمثل

الإنتعاش مرحلة إنتقالية من الكساد إلى الرواج، وتمثل الأزمة مرحلة إنتقالية من الرواج إلى السكاد. وفي الواقع فإنه يصعب التفرقة بين المراحل المختلفة للدورة ووضع حدود فاصلة بينها إذ أنها متداخلة فيما بينها.

هذا وتختلف الآراء في الفترة الزمنية التي تمر بين بداية الدورة ونهايتها ويرى البعض ان هناك دورات طويلة كتلك التي قال عنها كواتيف وتستمر لمدة ٤٠ أو ٥٠ سنة، خلالها تحدث عدة دورات أقصر تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات. وقد تقصر عن ذلك أو تزيد قليلاً. . ليس هذا فقط. بل إن الاقتصاديين قد اختلفوا على وجود الدورات حالياً من عدمه في ظل الاقتصاد المعاصر، حيث يرى البعض أنها لم تعد ملموسة في ظل تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ومواجهتها للتقلبات فيها حيث تمارس في ظروف التضخم سياسات من شأنها الحد من التضخم حتى لايصـــل إلى تضخم راكض، والتخفيف من الكســاد الكبـير الـذى حدث في الثلاثينات من هذا القرن، ومحاولة تحقيق الاستقرار للإقتصاد القومي.

ويبين الشكل التالي تصوراً لمراحل الدورة الأربعة المذكورة

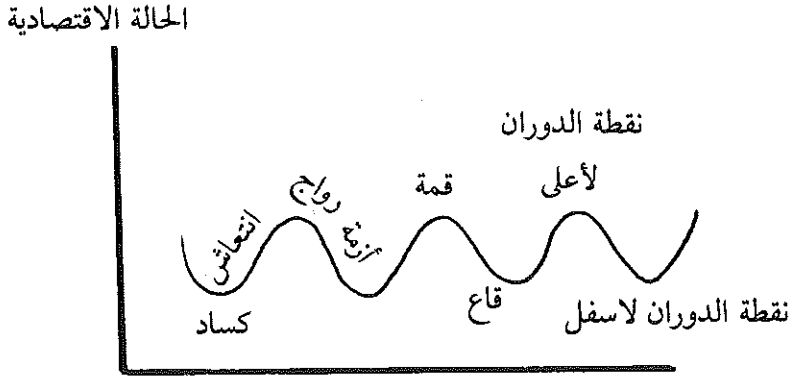

مراحل الدورة الاقتصادية وتعاقبها

من هذا الشكل يتضح تعاقب مراحل الدورة الاقتصادية، وتعاقب الدورات وتتابعها فبمجرد انتهاء دورة تبدأ أخرى، ويمثل الرواج قمة الدورة والكساد قاعها، والانتعاش مرحلة الصعود، والأزمة مرحلة الهبوط. وتمثل الدورات بصفة عامة اضطرابات في الحالة الاقتصادية العامة مما يؤثر على التوازن الاقتصادى للمجتمع. وفيما يلى نوضح أهم السمات التي تميز كل مرحلة من المراحل.

الانتعاش :

يعد الانتعاش بداية الاتجاه الصعودي في الحالة الاقتصادية والخروج من الكساد أو الركود، وهي تمهد للرخاء من جديد. فيتوقف انخفاض الأسعار، وتنخفض كمية المخزون من السلع فيقل العرض ويبدأ النشاط الاستثمارى فى الزيادة، إذ تتجه العلاقة بين التكاليف والأسعار إلى التناسب بإنخفاض التكاليف وإمكان تحقيق أرباح للمنظمين. فتزداد العمالة وتقل بالتالي البطالة، وتزداد الأجور ومن ثم الدخول فتزداد القوة الشرائية وتزداد كمية النقود، وتأخذ الاسعار في الإرتفاع بدرجة أكبر من إرتفاع التكاليف فتزداد الأرباح وتنشط الإختراعات والإبتكارات وتزداد إمكانيات تطبيقها وإحلالها محل الأساليب السابقة غير المتطورة في الانتاج. وتتبدل الحالة النفسية للمنظمين والمضاربين نحو التفاؤل ويزداد الطلب على النقود، وتتوسع البنوك في الإقراض، ويرتفع سعر الفائدة وتزداد الودائع لدى البنوك وينخفض الإحتياطى لديها وتزداد كل من سرعة تداول النقود وكمية النقود. وتزداد القوة الشرائية ثم تتزايد الأسعار مما يشجع على المزيد من الإستثمار والعمالة والانتاج وزيادة الدخل ثم الإنفاق فتزداد الأسعار وهكذا مرة تلو الأخرى حتى يصل المجتمع إلى أبواب الرخاء.

الرخـــاء :

بإنتشار الإنتعاش وزيادة درجاته يتحقق للمجتمع الرخاء. ويصل التوظف إلى حدوده القصوى بالتوظف الكامل والإنتاج الأقصى وترتفع الأجور والتكاليف

والأسعار وتزداد الدخول، وبوصول المجتمع إلى العمالة الكاملة فإن ذلك لايعنى توقف الـزيادة في كمية النقود وفي الائتمان إنما يتزايد كلاهما مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار لعدم إمكان زيادة الانتاج حيث أنه وصل إلى حدوده القصوى فتتنافس المنشآت على عناصر الانتاج وبتوسع بعضها وتزايد معدلات سعر الفائدة. ومن ثم يتسبب ذلـك في إرتفـاع الاسعـار، وهكـذا تستمـر حلقات إرتفاع الأجور والتكاليف والأسعار وتتزايد حدتها. ويتفاقم هذه الحالة يصل الاقتصاد إلى بداية التراجع والإنكماش.

الأزمـــة :

في أواخـر فترة الـرخـاء يبـدأ الاتجاه النزولي في الحياة الإقتصادية حيث بلغ الاستثمار والإنتاج أقصاه فلم تعد هناك امكانيات للزيادة والتوسع. فتمتنع البنوك عن الإقـراض وتطالب المقترضين بالسداد، ويقل الطلب على القروض أيضاً، ويتـزايد التفضيل لدى الأفراد فيقل الإنفاق وتنخفض الأسعار ويزداد المخزون السلعي، وتهبط أسعار الأوراق المالية وتنخفض الأرباح، وتقل القوة الشرائية، وينخفض مستوى التشغيل عن حد العمالة وتبدأ البطالة. مع انخفاض في سعر الفائدة وزيادة في احتياطيات البنوك. وإنخفاض في الإستثمار والدخل والإنتاج والإنفـاق. وتعتمد حدة الأزمة على مدى الرواج السابق فإن كان الرواج عظيمًا كانت الأزمة حادة وشديدة، ويصل الإقتصاد بذلك إلى أبواب الركود والكساد.

الكســـــاد :

وفي هذه الحالة يعم التراجع كافة جوانب الاقتصاد وتسوء الأحوال الاقتصادية ويصل النشاط إلى أدنى مستوى له من حيث الاستثمار والعمالة والإنتاج والدخل. وتكثر حالات الإفلاس والتوقف بين المنشآت الاقتصادية وتنتشر البطالة وتنخفض الأجـور والأسعـار، ويقـل الائتمان وسعر الفائدة، ويقل تداول النقود. وتسوء الأحوال النفسية للمنظمين والمضاربين وما أن يصل هذا التردي إلى أقصاه حتى

يبدأ الحال في التغيير ويحاول بعض المنظمين والمستثمرين انتهاز فرصة انخفاض الأجور وسعر الفائدة وقلة المشروعات المنافسة في محاولة لتحقيق الربح فيبدأ النشاط مرة أخرى ويصل الاقتصاد إلى أبواب الانتعاش.

وهكذا تتكرر الدورات بين هبوط وإرتفاع وإنكماش وتوسع، وما أن تنتهي دورة حتى تبدأ أخرى ولحدوث هذه الدورات أسباب متعددة، وقد اختلفت آراء الاقتصاديين في أسبابها وتشعب. وفيما يلي تتناول بعض هذه الآراء بالتوضيح:

أسباب الدورة وعلاجها في إقتصاد إسلامي:

إختلفت آراء الاقتصاديين في أسباب حدوث الدورة، وتعددت ومن الأسباب المتشعبة التي قيلت في ذلك الأسباب النقدية، والأسباب الحقيقية التي تؤدى إلى التغيير في الأوضاع الاقتصادية كالإبتكارات والتجديدات، اختلاف المواسم الزراعية، وتغير الاستهلاك والادخار والاستثمار وأثر المعجل، والأسباب النفسية أيضاً لها دورها في إحداث التقلبات ولنتحدث عن كل من هذه الأسباب النفسية والحقيقية والنقدية:

أ ـ الأسباب النفسية :

والمقصود منها مايتعلق بالسلوك الاقتصادي للمستثمرين والمضاربين وغيرهم من أفراد المجتمع فالتفاؤل بالمستقبل يدفع المنظمين والمضاربين للتوسع في الإقتراض والإستثمار والتشغيل والإنتاج. وبتجميع أفعالهم يتجه الاقتصاد نحو الرواج، أما تشاؤمهم لسوء الأحوال الحاضرة للاقتصاد أو توقعهم لمواسم زراعية سيئة أو للكساد مثلاً يدفعهم إلى الحد من الأفتراض والاستثمار، مما يقلل الإنتاج ويؤدي للبطالة وإنخفاض الأسعار وغير ذلك من أسباب تتجمع معاً في جوانب النشاط الاقتصادى المختلفة وتتجه بها نحو الكساد وعادة ما تحدث هذه التقلبات والدورات نتيجة للحرية الفردية في التنبؤ وإتخاذ القرارات ـ وغيرها مما يؤدى إلى الخطأ في التقدير، وعدم اتخاذ قرارات سليمة تناسب الاواضع الفعلية للاقتصاد

يعمل ذلك على إضطراب الأوضاع الاقتصادية، فإذا حدث ذلك أثر على الأحوال النفسية للمنظمين وأدى إلى حدوث الإتجاه الصعودي أو النزول في جوانب النشاط الاقتصادي.

أما في إقتصاد إسلامي فالإقتراض محدود، ولا مجال لخلق النقود من قلب الجهاز المصرفي إلا بأسباب تجيزها الدولة وتسمح بها، لأن عرض النقود محكوم بحجم الناتج القومي. ولا مجال لتغيرات نفسية ضارة بالإنتاج وبالإستثمار فالتشاؤم غير قائم تقريباً، والزكاة للغارمين والفقراء تعوضهم، وأنظار المعسرين والتجاوز عن ديونهم قائم في المجتمع مما يقلل الاحباطات النفسية التي قد تؤثر على قراراتهم الاستثمارية أيضاً دافع لتساوى الإدخار مع الاستثمار وعدم الاختلاف بينهما وهو سبب إختلال النشاط الإقتصادى والتقلب فيه، كما أن نظام المضاربة في الاستثمار يجعل كلا من الممولين والمنتجين مشتركين معاً في القرارات الانتاجية، وهذا التمويل المباشر للانتاج لايجعل هناك حاجة لدى الممولين لتوقع الطلب لأن المعلومات متوافرة لديهم وبذا لايتعرضون لخطأ في توقعم لليقين في المعلومات المتوفرة، كما أن هذا القرب يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات وإتخاذ الاجراء المناسب بما لايؤدى إلى تفاقم الازمات البسيطة، وإتخاذها الشكل التراكمي في الاقتصاد. بالاضافة إلى العوامل الأخرى في الحث على الاستثمار وإلغاء المضاربة بصورتها المتعارف عليها في الاقتصاد والتي تحدث في أسواق الأوراق المالية وتقوم على أسباب نفسية وتسبب بدء الإتجاهات الصعودية والنزولية في النشاط الاقتصادي.

ب ـ الأسباب الحقيقية:

الأسباب المتعلقة بالإدخار والاستهلاك والاستثمار: والتي منها نقص الميل للاستهلاك أو زيادة الإدخار نتيجة لاتجاه الجانب الأكبر من الدخل إلى الأغنياء وميولهم الاستهلاكية أقل مما لدى الفقراء، مما يؤدي إلى نقص الإستهلاك، ولاتجد

مدخـرات الأغنياء مجالاً للتـوظيف في الإستثـمار مما يحدث الكساد، أما الرواج فيحدث لأن ـ الكساد يقلل من الدخول فيرتفع الميل لدى الاستهلاك، ويزداد الاستثمار بالتالي فيتجه الاقتصاد نحو الرخاء. ومن هذه الأسباب أيضاً ما يقال بزيادة الاستثمار في أوقات إنخفاض سعر الفائدة مما يدفع بالاقتصاد إلى الرخاء الا أن تجاوز الاستثـمار للحـد المنـاسب للأحـوال الاقتصـادية للمجتمع يؤدى إلى الانتعاش. وهكذا تحدث التقلبات الاقتصادية. وبفعل المعجل يؤثر الاستثمار على الحركات الصعودية أو الهبوطية في الاقتصاد مما يؤدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

وفي إقتصاد إسلامي يزداد الميل للاستهلاك نتيجة للزكاة وتوزيعها على الفقراء والميل للاستهلاك لديهم مرتفع، فيزداد الطلب في المجتمع على السلع الاستهلاكية ويقل الادخار نسبياً في أول الأمر نتيجة لتوجه جانب منه لاستهلاك الفقراء بفعل الزكاة إلا أن الادخار المتحقق لدى الاغنياء يتجه إلى الاستثمار بفعل الزكاة والغاء الفائدة على رأس المال فلا مجال له سوى الاستثمار، فيزداد الطلب الاستثمارى في المجتمع ويزداد الاستثمار في المجتمع بإستمرار كأثر لنمو السكان باستمرار، وزيادة طلبهم الاستهلاكي، وزيادة الطلب الاستهلاكي أيضاً نتيجة توزيع في الزكاة فى مراحـل متتـالية من تحقيق الدخل (الزكاة والتكافل الاجتماعي) فتكون الفرصة مواتية للاستثـمار المـربـح بصفة دائمة، وزيادة الانتاج ومن ثم زيادة المدخرات زيادات متتالية من جهة، مقترناً الطلب الكلي على مختلف السلع من جهة أخرى، وهكذا يتلاحقان الإرتفاع والتوازن.

الابتكارات والتجديدات:

يرى بعض الاقتصـــاديين كشـــومبيتر أن دور المنـــظم في تطبيق استخـــدام الابتكارات والتجديدات في الأساليب الانتاجية وإيجاد سلع جديدة وفتح أسواق جديدة يؤدي إلى إختلال الوضع الاقتصادي التوازني القائم، وزيادة الاستثمارات

وبتوالي الإبتكار أو التوسع في تطبيقه، وزيادة الإستثمار، ويفعل المعجل ينتقل الإقتصاد إلى الرخاء، ومن ثم تبدأ الدورة الاقتصادية، وفي نهايتها يحدث الكساد. إلا أنها تؤدى إلى التقدم الاقتصادي بصفة مستمرة رغم هذه التقلبات. أما كيف يحدث الكساد بعد الرخاء، فإن إبتكارات تزيد من الإنتاج ويزداد العرض فتنخفض الأسعار، ويتوقف الإبتكار، وينخفض الأستثمار، وينخفض الأئتمان، وهكذا.

وفي اقتصاد اسلامي نجد أن تنمية الموارد في المجتمع مستمرة (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها) ومالم يمكن تنميته بالوسائل المتاحة تجرى الأبحاث والدراسات لاستنباط وإبتكار أساليب جديدة تناسب استغلاله ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَافِي السمَّواتِ ومَا فِي الأرضِ وأسبغَ عَليكُم نِعَمَهُ ظَاهِرةً وباطنةً﴾ (١).

فنظرة الاسلام للمشكلة الاقتصادية أنها قصور في الوسائل المتاحة للانسان عن تسخير الموارد الممكن له إستخدامها والإفادة منها في إشباع حاجة وتطوير طاقاته (علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقديره لاحتياجاته).

فلا استحالة في استخدام الموارد الموجودة في الكون والافادة منها في تقدم المجتمعات البشرية. وقد ذم الإسلام متبعي القديم المخالف لدين الله والفطرة السليمة والذي يثبت عدم مناسبته لظهور ماهو أفضل منه ﴿وإذا قِيلَ لَهُم تَعَالوا إلىٰ ماأنزلَ اللهُ وإلىٰ الرَسولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَاوَجدنَا عَليهِ آباءنا أَوَ لَو كَانَ آباؤهم لايَعلَمونَ شَيئاً وَلايَهتَدُون﴾(٢).

فالاسلام والأمر كذلك يجعل التفكير والبحث والابداع وتطور العلوم والفنون سمة لازمة للمجتمع الاسلامي في كل مايفيد الفرد والمجتمع. ويحث على التطور الفنى المستمر في كل الصناعات ﴿وأَعِدُوا لَهُمْ مَاسْتَطعتُمْ مِنْ قُوةٍ﴾ (٣) ولا يقتصر

---

(١) سورة لقمان : آية ٢٠

(٢) سورة المائدة : آية ١٠٤.

(٣) سورة الانفال : آية ٦٠.

ذلك على الصناعات العسكرية والتدريبات في مجالها وفي فنون الحرب، بل إن التطوير بصفة عامة مطلوب في كل عمل وكل ميدان وبلا إنقطاع ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحدُكُم عَمَلاً أن يُتقِنَه﴾(١) مما يدفع إلى البحث عن كل جديد ومفيد، وتطبيق ماتتحقق به المنافع من أساليب انتاج وطرق انتفاع وتقليل الفاقد في كل وقت وإلغاء الفائدة من تكاليف الانتاج والاستخدام. وللزكاة دورها أيضاً في حث المستثمرين والمنظمين على إتباع أفضل أساليب الانتاج، وتطبيق المخترعات والابتكارات الجديدة التي تزيد من الانتاج وتقلل من التكاليف، بحيث يرتبط تطبيقها عادة بمخاطر كثيرة تمثل حجر عثرة في سبيل استخدامها أو إتباعها على نطاق واسع. لذا فقد وفر الإسلام الضمان الاجتماعي والكفالة العامة لأفراد المجتمع ضد الخسائر المحتملة في النشاط الاقتصادى لمن يبذل جهوداً بناءة في خدمة المجتمع وتحقيق التقدم له ثم يتعرض للخسارة، ويكمل هذا الدور أنظار المدينين وتفضيل التصدق بالديون وعدم المطالبة بها ﴿وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلىٰ مَيْسَرَةٍ وأَنْ تَصدقُوا خَيرٌ لَكُم إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾ (٢)

فإذا ما أضيف إلى ذلك نمراً مستمراً في السكان وعدالة في توزيع الدخل وكفاية إجتماعية وحثاً على الاستثمار كما سبق، لم يكن هناك فرصة إذا لانتكاس في النشاط الاقتصادي أو ركود في المنتجات، وتوقف للابتكارات، ويقلل ذلك من فرص حدوث التقلبات في النشاط الاقتصادى إذا حدثت فلا تأخذ مسار الدورات أو الازمات.

جـ ـ الأسباب النقدية :

أما الأسباب النقدية فترجع حدوث الدورة إلى إختلاف كميات النقود وحجم الائتمان ومورنته، ومن بين النظريات اليت قيلت في هذا الصدد نظرية هوترى

---

(١) رواه البيهقي. (٢) سورة البقرة : آية ٢٨.

حيث تعتبر هذه النظرية أن التغير في كمية النقود وسرعة تداولها يسبب التغير في النشاط الاقتصادى، فيحدث الرواج نتيجة لتوسع البنوك في الائتمان فيزيد النشاط الاقتصادى مما يؤدى إلى زيادة الاستثمار والعمالة ومن ثم الإنتاج وإرتفاع الأسعار والدخول، ويحدث الكساد بالإنكماش النقدي وتضييق حجم الائتمان مما يؤدى إلى التدهور في النشاط الاقصتادى بنقص الطلب والدخول والاستثمار والانتاج وإنخفاض الأسعار، وحدوث البطالة. ويخلص في نهاية دراسته إلى أن إتباع السياسة النقدية الثابتة يكفل للاقتصاد استقرار مستوى الأسعار وإبعاد شبح الدورات الاقتصادية . ويعيب هذه النظرية تركيزها على الجوانب النقدية فقط دون غيرها من أسباب . ومع ذلك سنرى في باب التضخم كيف ينظم الاقتصاد الاسلامي إصدار النقود بأقسامه المختلفة، ومن جهات الإصدار المختلفة أيضاً، والحد من الطلب على النقود بأقسامه الثلاث كما درسناه.

وتحدث الدورة التجارية في رأي كينز نتيجة لتقلبات الكفاية الحدية لرأس المال، ويبدأ الرواج بظهور اختراع جديد أو إرتفاع الأسعار أو قيام حرب أو مجرد التفاؤل من أرباب الأعمال (١) وهذا يؤدى إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة وزيادة الدخل بمقادر المضاعف. هذا التوسع لايمكن أن يتم إلا بزيادة ماتصدره البنوك من إئتمان يعين أرباب الأعمال على التوسع. ويزداد بإرتفاع الأسعار وتضخم الأرباح.

ولكن الميل للاستهلاك يتناقص لأنه يخضع لعادات من الصعب تغييرها ومن جهة أخرى فإن الرواج يؤدى إلى زيادة دخول المنتجين الذين يقل ميلهم إلى الاستهلاك. هذا الميل الحدي المتناقص للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض توقعات أرباب الأعمال. وبالتالي إلى نقص الكفاية الحدية لرأس المال. ويساعد هذه

The goneral theony of Jntret, Money and Inplaymend ch.

النتيجة أيضاً أنه كلما وصلنا إلى حالة العمالة الكاملة كلما كان عرض عوامل الانتاج غير مرن مما يؤدى إلى إرتفاع أسعارها وزيادة تكاليف الإنتاج وزيادة سعر العرض وهـذا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال. وقد يمكن الاستمرار في التـوسع إذا انخفض سعر الربا بالقدر الذى يقاوم به انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال. ولكن الواقع أن سعر الربا يزيد في فترة الرواج لزيادة التفضيل النقدي ينمو دوافع المعاملة والإحتياط والمضاربة حيث المستقبل يصبح مليئاً بالغموض. ويتوقع الأفراد انخفاض أسعار الأوراق المالية في المستقبل. وقد يعاد زيادة الطلب على النقود زيادة البنوك في إصدار الائتمان ولكن لايمكن للبنوك ان تستمر في هذا التوسع إلى مالا نهاية لارتباطها بنسبة الاحتياطي والنتيجة هو إرتفاع سعر الربا.

ولإنخفـاض الربح المتوقع وإرتفاع سعر الربا ينقض الاستثمار ويدأ الكساد فيقـل الانتاج ويقل الادخار ويقل الطلب. ويزيد حدة الكساد بميل الجمهور للاكتناز بزيادة التفضيل النقدي. وهنا تسود موجة تشاؤمية فتهبط الكفاية الحدية لرأس المال.

وبعـد مدة معينة يبدأ المخزون من السلع في التناقص وينخفض سعر الربا بزيادة عرض النقود وتظهر الحاجة لاحلال آلات جديدة بدلاً من الآلات القديمة مما يؤدى إلى ظهور موجة من التفاؤل تؤدي إلى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال وزيادة الانتاج.

ويمكن جدولة عوامل النشاط وعوامل الكساد في التحليل الكينزي كما يلي :

عوامل الرواج	عوامل الكساد :
١ ـ زيادة الكفاية الحدية لرأس المال	١ ـ زيادة سعر الربا.
٢ ـ زيادة الميل للاستهلاك	٢ ـ زيادة الميل للادخار.
٣ ـ زيادة كمية النقود.	٣ ـ زيادة التفصيل النقدى (الاكتناز).

والـواقع أن معظم النظريات التي تحدثت عن الدورة تأسست على تخمينات ومشاهدات متحيزة مدعمة بعامل أو أكثر على حساب إهمال سائر العوالم الأخرى كما أن معظمها يتعارض بعضه مع البعض والجيد منه قد يتلاءم مع بعض الحقائق ولكن ليس منه مايتلاءم مع جميع الحقائق. (١).

إلا ان هابـرلر Habrler في كتابه Prosperity and depression يقول أنه بعد دراسة وافية لجميع نظريات الأزمات وصل إلى نتيجة هامة وهي أن الدورات الاقتصادية تتميز بزيادة الإئتمان في أوقات الرواج وقلته في أوقات الكساد كما أنه قال أن نظرية الأزمات اعتبرت مرونة الإئتمان تفسد العلاقة الحقيقية بين الأسعار وتؤدي إلى رواج مصطنع لاتتطلبه حقيقة النمو وتصبح حركة الأسعار غير متجاوبة مع التغيرات الحقيقية للعرض والطلب بل هي نتيجة قدرة البنوك على زيادة كمية النقود للحصول على ربا فحسب، وتنافسها في إصدار الإئتمان حتى ولـو كان ضاراً بالجهـاز الاقتصـادى، ولاتصدره في الكساد خوفاً من أن تذوب احتياطاتها وتعلن إفلاسها. هذه السياسة القائمة على دافع الربا من أهم العوامل المؤدية للأزمات . حيث يزيد التوسع عن حده المطلوب وقت الرواج مما يسبب إنكماشاً إقتصادياً حاداً.

ولقد بدأ كينز وهوتري من نقطة موجدة هي أن الإضطراب النقدي لكي يصلح لا بد له من سياسة وأن أداة هذه السياسة هي سعر الفائدة وتحديد شروط الائتمان بطريق مباشر وغير مباشر عن طريق البنك المركزى. وكان هوترى يرى أن سعر فائـدة الاقراض البنكى هو الذي يؤثر مباشرة على النشاط التجاري والصناعي فكلما زادت نفقة الإقتراض سينخفض المخزون. ولكن كينز في البداية رفض ذلك واستبدل مكانها سعر الفائدة طويل الأجل فسعر الفائدة قصير الاجل يرفع سعر

---

(١) مقدمة فى علم الاقتصاد جورج سول ترجمة اسماعيل حلمي غانم ص ٦٦ مطبوعات اخترنا لك (الدار القومية للطباعة والنشر).

الفائدة طويل الاجل ومن ثم يؤثر على النشاط التجاري والاقتصادي. لقد كان كينز يأخذ رأس المال الثابت كمتغير بينما أخذ هوترى المخزون من البضائع. وبينما وجد كينز أثر التوقعات على قرارات رب العمل خصوصاً أسعار السندات وأثرها على سعر الفائدة والاستثمار كان هوترى يهتم بالأثر النفسي لسعر فائدة البنوك وأثره على التجار. ولهذا بينما أتجه هوترى إلى السياسة النقدية اتجه كينز إلى السياسة المالية.

ويرى هكس أنه لو أمكن الثقة في سعر صرف عادي بعد اتساع السوق الدولى لرأس المال فان نظرية هوتري ستكون سليمة وقائمة بالفعل في جسم الاقتصاد. إلا أنه يستدرك أنه لايريد أن يضع على رأس سعر فائدة البنوك التاج وخصوصاً بعد أن نزع من على رأس ميزانية الدولة. ولكن للسياسة المالية لها صعوبات ومعوقات ولايحدث الأثر بسرعة كما يحدثه تخفيض سعر الفائدة.

وهنا ننتهي إلى دور الربا البشع في إحداث الأزمات الإقتصادية التي تتناوب بإنتظام على المجتمع الرأسمالي فلا تلبث أن تكبته حين يشتد عودة مما يدعو ضرورة إلى تحريمه.

يقول فون ميزز Van Mises أن المبدأ السائد في عملية رجال الأعمال ورجال السياسة هو أن تخفيض سعر الفائدة هدف مهم من أهداف السياسة النقدية وهم يعتقدون أن أحسن وسيلة لبلوغ هذا الهدف هو زيادة الإئتمان وتضخيمه وأن السبب الرئيسي فيما نشاهده من أن دورة تجارية تتبع أخرى له إذا صبغة مثالية)(١).

وهناك نمط عام لموجات التغير من مواقع السلاسل الاقتصادية بين يترنح فيها الاقتصاد نماء ومحقاً وإن اختلفت الدورة في المدة والمدى وفي أنماط الذبذبات وكأنها

1- Economic Prospectives Elurther Essays on Money and Growth Hicks Charedon Press, Oxoford 1977 p. 118-133

(١) الازمات والسياسات النقدية د. عبد المنعم البنا ص ٤٠

إنسان ممسوس . ﴿الذينَ يأكلونَ الربا لا يَقُومُونَ إلا كَمَا يَقُومُ الذي يَتَخَبطهُ الشَيطَانُ مِنَ المَسِّ ذلِك بأنَّهُمْ قَالُوا إنَّما البَيْعُ مِثلُ الرِّبا وأحلَّ الله البَيعَ وَحَرَّمَ الرِّبا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلهُ مَا سَلَف وَأَمرُهُ إلى الله ، وَمَنْ عادَ فَأُولئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون﴾(١).

وبإختصار إن من أهم أسباب الإضطرابات في الرأسمالية مايلي :

١ ـ وجود المنافسة الاحتكارية ومايؤدي إليه ذلك من عدم مرونة الأسعار والأجور، فضلاً عما تؤدي إليه الاحتكارات من تجميد الأسعار في محالاتها .

٢ ـ إمكانية خلق النقود عن طريق الجهاز المصرفي ومايؤدي إليه ذلك من تضخم وإضرار بالقيم وإفادة الممولين على حساب غيرهم من طوائف المجتمع لقيامها على الكسب الربوي .

٣ ـ بعد الممولين والقائمين على السياسة المصرفية عن القرارات الإنتاجية لقيام الأقراض على الملاءة لا على الربحية . ويترتب على ذلك اختلاف الإدخار المخطط عن الاستثمار المخطط لاستخدامهم مؤشر الفائدة بديلاً عن الربح .

٤ ـ سوء توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع ومايترتب على ذلك من سوء استخدام الموارد المتاحة للمجتمع لغلبة الدخول الربوية والاحتكارية .

٥ ـ سعر الفائدة كعامل في تشجيع الإكتناز والحد من الإنفاق الاستثمارى لإتخاذه كمقايس للحد الأدنى للربحية المطلوبة من النشاط الاستثماري . ونظراً للتقلب في مستوى الأرباح في الأجل القصير وميله للانخفاض في الأجل الطويل لعوامل المنافسة بين المشروعات ووجود حد أدنى لسعر الفائدة لايقل عنه مهما زاد عرض النقود مما يقيد الاستثمار ويضعفه .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

الإنفاق الاستثماري في الإسلام :

ويشجع الإسلام الاستثمار بسبل عديدة لعل من أهمها جانب التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع والتي سبق ذكرها، منع الإكتناز وإلغاء الفائدة على رأس المال، وفرض الزكاة على المال المدخر الذي لايجد طريقة إلى الاستثمار وغيرها من السبل التي سنناقشها بعد قليل، إن شاء الله، وذلك بهدف تساوي الإدخار مع استثمار سواء كان فعلياً أو مرغوباً وتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

وتعد القواعد التالية هي أهم القواعد الإسلامية في هذا المجال:

القاعدة الأولى : توجيه المدخرات نحو الاستثمار :

تقوم هذه القاعدة على إلغاء الإكتناز، وفرض الزكاة على الأموال غير المستثمرة في أصول ثابتة وإدخال العوائد الاجتماعية والثواب الأخروي إلى جانب العوائد المباشرة من الانتاج، وذلك على النحو التالي :

١ ـ الغاء الاكتناز :

يقول الله تعالى : ﴿وَالذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضةَ وَلايُنفِقُونَهَا في سَبيلِ الله فبشرهُمْ بِعَذَابٍ أَليم ، يَومَ يُحمىٰ عليهَا في نارِ جَهنَّمَ فَتُكوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجنوبُهُمْ وَظُهورُهُمْ هَذَا مَاكَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَاكنتُمْ تَكْنِزُون﴾ (سورة التوبة : آية ٣٤ ـ ٣٥).

ويعني ذلك وجوب إنفاق المال في كافة منافع الفرد والمجتمع دون حبسه عن المساهمة في أداء الحقوق المفترضة على المال.

٢ ـ فرض الزكاة على أصل الأموال:

للزكاة فى المجتمع الإسلامي عدة أدوار تقوم بها هي

أ ـ شكر الله على نعمه.

ب ـ عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

جـ - ضريبة على أصل الأموال غير المستثمرة لدفعها نحو الاستثمار في منافع المجتمع.

فمن حيث كونها ضريبة على الأموال غير المستثمرة(١) فهي تفرض على المال المدخر الفائض عن حاجات الإنسان الأصلية إذا مضى عليه عام.

فعن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم(٢) وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً (٣) فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول(٤) ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك» (أخرجه أبو داود والبيهقي).

ويسرى ذلك على كل من الذهب والفضة (حيث كانت هي العملات المستخدمة آنذاك) وغيرها من العملات كالعملات الورقية أو المعدنية وكل العملات التي يمكن ان تحل محلها، والودائع والحسابات الجارية بالمصارف إلى غير ذلك.

أما الأموال المستثمرة في أصول ثابتة لغير التجارة فتفرض الزكاة على الأرباح المتحققة منها وليس على أعيانها الأصلية، حتى تتدفع الأموال للاستثمار وتزيد الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

(٣) - العائد المباشر والعائد الاجتماعي:

حيث أن السعي لتحقيق العائد هو الدافع للنشاط الإقتصادي وتحمل المخاطر فإنه من الأشياء المعتبرة شرعاً، وهناك تنظيمات إسلامية لتوزيع هذا العائد بين الشركاء في تحقيقة في عقود مشروعة كالمضاربة (القراض) والمساقاة والجعالة وغيرها من أنواع العقود والشركات.

---

(١) للإطلاع على الزكاة بدرجة اكثر توضيحاً وشمولاً يرجى الإطلاع على المراجع الفقهية في ذلك.

(٢) من الفضة: ويبلغ النصاب في الفضة ٥٩٥ أو ٦٢٤ جراماً على خلاف بين الفقهاء.

(٣) في الذهب: ويبلغ النصاب في الذهب ٦٣,١ أو ٧٠,٥١٢ أو ٨٩/٧ جراماً على خلاف الفقهاء.

(٤) أي سنة هجرية.

إلا أن السعي نحو تحقيق العائد لايعني قصر أوجه النشاط الإقتصادي على كل ما من شأنه تحقيق العائد المباشر، بل إن الإسلام يدفع أفراده لأنشطة متعددة فيها منفعة المجتمع إلى جانب منفعة الفرد، أو قد تقتصر المنفعة على المجتمع فقط ومع ذلك يرغب الإسلام فيها بغية ثواب الله ورضاه دون أي اعتبار آخر.

يقول رسول الله ﷺ : سبع يجرى للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته من علم علما أو كرى (١) نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته (رواه البزار وأبونعيم والبهقي).

وقال ﷺ (مامن مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة.) (رواه البخارى).

بنى الإسلام الحياة الاقتصادية على أسس تحفظ للإنسان كرامته وتنسجم مع المبادىء الخلقية والمثل الانسانية وجعل تشريعاته المالية يمتزج فيها الاقتصاد بالقانون مع الأخلاق، ولم ينظر إلى الربا (الفائدة على رأس المال) من ناحيته الاقتصادية فقد (رغم أنها تبرر وحدها منعه) ولم يجزه ولو قليلاً.

ومع أن الإسلام يقر حق الملكية الفردية للمال الذى حصل عليه المسلم بالطرق ـ المشروعة إلا أن الإنسان ليس مطلق التصرف فيما تحت يده لأنه في الحقيقة ملك لله استخلف الإنسان فيه، وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿وَأَنْفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (سورة الحديد : آية ٧).

ولذلك يخضع في التصرف في هذا المال إلى نظم معينة حددها الإسلام منها منع الربا أي الفائدة، ووضع بدلاً منها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين رأس المال والعمل في المشروعات الاقتصادية المختلفة أو أي صورة أخرى من صورة الاستثمار ليس فيها ارتكاب للمحرمات.

---

(١) وسع مجراه.

فيقول الله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ اتقُواْ اللهَ وَذَرُواْ مَابَقِيَ مِنْ الرِّبآ إِن كُنتُمْ مُؤمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَربٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمَوالِكُمْ لاتَظلِمونَ ولاتُظلَمُونَ﴾ (سورة البقرة آية ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

وعن جابر قال: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء. (صحيح مسلم).

ويسرى هذا النهي على كل أنواع القروض أي كان نوعها سوءا كانت استهلاكية أم إنتاجية فإذا أراد صاحب المال استثمار ماله فإنه لابد له من اللجوء إلى وسيلة مشروعة كما في عقود المضاربة والمساقاة والجعالة والمزارعة والشركات والمشروعات المختلفة التي لاتعمل في نشاط آخر ممنوع.

ومن مزايا المشاركة التي جاء بها الإسلام مايلى:

١ ـ ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع إذ أن مشاركة المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى للمستثمرين والمنظمين في أرباح مشروعاتهم لقاء مساهمتهم في رؤوس أموال هذه المشروعات يؤدي إلى أن تساهم هذه المصارف والمؤسسات في دراسة وتقويم المشروعات على أسس اقتصادية سليمة تضمن لها أن أموالها ستستخدم في أفضل سبل الاستغلال بما يعود عليها بأكبر عائد ممكن. وفي ذلك أيضاً فائدة للمستثمرين لفائدته لمشروعاتهم، كما وأن ذلك يؤدى إلى توجيه رؤوس أموال المجتمع ككل إلى أفضل سبل الاستثمار الممكنة وفي ذلك فائدة للمجتمع وترشيد لاستخدام موارده في سبيل تقدمه.

٢ ـ تشجيع الإدخار واستثمار المدخرات إذ أن إيداع أموال المدخرين في المصارف ـ ومشاركتهم لهذه المصارف بناء على ذلك ـ في الأرباح المتحققة لها على أساس من العدل في توزيع العوائد والنفقات يدعوهم إلى عدم الإكتناز وتوجيه أموالهم إلى مجالات الاستثمار المختلفة وبذا تتزايد عمليات التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية للمجتمع.

٣ ـ التكيف والموائمة المستمرة بين المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد وزيادة في قدرة المؤسسات والمستثمرين على مواجهة الأزمات والحد من آثراها فقرب الممولين والمنتجين يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الاجراءات.

٤ ـ القضاء على التناقض بين مصالح المنتجين ومصالح رأس المال لأنه بالغاء الفائدة على رأس المال تتحول المصادر المالية الربوية إلى مضاربين يساهمون في المشروعات الإنتاجية وبذا يصبح رأس المال في خدمة الإنتاج يلبي حاجته ويعمل على تنميته مقابل العائد الذى يتحقق منه، كما أن من آثار ذلك عدم تراكم الثروة لدى فئة قليلة في المجتمع تسيطر على اقتصاده وتوجهه لصالحها.

وفي مقابل هذه المزايا التي تحققها المشاركة في الربح أو الخسارة فإن سعر الفائدة لايستند إلى مبررات سليمة كما أن آثاره على الاقتصاد ليست لصالحه.

كما قد ترتب على الأخذ بالفائدة في المجتمعات الرأسمالية التي سمحت بها مساوىء كثيرة لعل أهمها.

١ ـ إرتفاع أسعار السلع.

٢ ـ نشوء الأزمات الاقتصادية والصراع الطبقي.

٣ـ تشجيع الإكتناز.

٤ ـ تشجيع الإحتكار بمختلف صوره.

٥ ـ سوء استخدام الموارد.

٦ ـ عدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل.

٧ ـ إدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة من السكان.

كذلك ففي التوجيه المجتمعي (الاشتراكي) تستخدم الفائدة على رأس المال أيضاً في إطار محدود نسبياً عما في المجتمعات الرأسمالية ولم يخل الاقتصاد المجتمعي من مساوىء تصيب المجتمع من جراء ذلك من بينها إرتفاع أسعار المكبوت

والمنعكس على ندرتها.

أمـا في ظل الإسلام فتمتنع مساوىء الفائدة لعدم السماح بها، كما أن ذلك عامل فعال في زيادة إقبال المستثمرين على أوجه الاستثمار المختلفة بدون تكلفة يتحملونهافي استخدام رؤوس الأموال وبدون تكلفة يتحملها المجتمع في صورة إرتفاع في أسعار السلع إلى غير ذلك من المساوىء المذكورة.

وتؤدى هذه القـواعد المتعلقة بفرض الزكاة على أصل الأموال غير الموظفة في الاستثمار الثابت وإدخال العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المباشر في الاستثمار وإلغاء الفائدة على رأس المال إلى توجيه المدخرات نحو الاستثمار ليتحقق التساوى بينهما وتوازن الاقتصاد بالتالي.

فحيث تمثل الزكاة ٢,٥٪ على الأموال المدخرة غير المستثمرة في الوقت الذى لاتفرض فيه الزكاة على الاستثمارات في أصول ثابتة إلا من عائد الاستثمار فقط وعدم وجود حد أدنى للربحية كما هو الحال في الأنظمة الأخرى (سعر الفائدة على رأس المال كتكلفة لاستخدام رأس المال في الرأسمالية والتكلفة الحدية الاجتماعية في النظام المجتمعي والتى تشابه سعر الفائدة) لذا فان المنظمين قد يستمرون في استثماراتهم القائمة حتى لو وصلت الخسارة إلى نسبة الزكاة (وهى ٢,٥٪ على المدخرات) هذا إلى جانب الاستثمارات التى يقوم بها الأفراد بقصد تحقيق المنافع للمجتمع وبدون توقع لأى عائد دمنها وهو يصل في أحيان كثيرة إلى التبرع بأصل قيمة الاستثمار لصالح المجتمع.

ولذا فإن الكساد لن يبدأ أو يحدث إلا في حالات نادرة يعكس المجتمعات الاخرى.

القاعدة الثالثة : تكييف نمط الاستثمار :

إذ تتحـدد أولـويات الإنتاج في الإقتصاد الإسلامي من واقع عدالة التوزيع ونظافة الكسب بتوفير الضروريات وَالاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة

والقـوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، وحفظ نظام المجتمـع وأمنه الداخلي والخارجي، يلي ذلك شبه الضروريات ثم الكماليات. وان توفير الضروريات واجب على المجتمع إذ تعمل الدولة على تحقيقة إذا لم يتم من خلال آلية السوق أما بتوفير الحوافز لذلك أو مباشرتها للمشروعات العامة المؤدية إلى تحقيقه وهذا الهيكل هو نفسه الهيكل السلعى للطلب في خطوطه العريضة وبذا يتجه كل من الانتاج والطلب في نفس الإتجاه.

يضـاف إلى ذلـك حسن الإنتفـاع بالموارد الرأسمالية في المجتمع لقلة الفاقد الاقتصادي للنهي عن الاسراف والتبذير وسوء استخدام الموارد، حيث يقول الله تعالى : ﴿إِنَّ المبذِّرينَ كانُواْ إخوانَ الشياطينِ وكانَ الشيطانُ لربِّهِ كفُوراً﴾ (سورة الاسراء آية ٢٧).

ويقـول عز وجـل : ﴿ولاتُؤتُواْ السُّفهاء أَموَالَكُمُ الَّتِيْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِياماً﴾ (سورة النساء : آية ٥).

وبذلك يمكن الإنتفاع بموارد المجتمع ويمتنع إهدارها دون تحقيق فائدة.

ويؤكد هذا الإتجاه أيضاً عدم الحاجة إلى أساليب الدعاية التي تحث المستهلكين لتغيير إنماط استهلاكهم، وعدم قيامها فعلاً إلا على أساس الصدق ومنع الغش والكذب وهو يعنى التمشي مع نمط الاستثمار السالف الاشارة إليه، علاوة على تحريم إنتاج السلع الضارة وتحريم الإتجار فيها، وأثره في هذه الناحية واضح.

القاعدة الرابعة : توفير الضمانات الكافية والحوافز اللازمة للمستثمرين:

وبـالـطبـع فإن توفر ضمانات كافية للمستثمرين تقلل الإحباطات والحالات النفسية السيئة التي تؤثر على قراراتهم بالاستثمار وتؤدي إلى بداية الإتجاه النزولي في النشاط الاقتصادي كما أن هذه الضمانات تحثهم على إتابع أفضل أساليب الإنتاج وتطبق المخترعات والإبتكارات الجديدة التي تزيد من الإنتاج وتقلل من التكاليف حيث يرتبط تطبيقها عادة بمخاطر كثيرة قد تمثل حجر عثرة في سبيل استخدامها

أو اتباعها على نطاق واسع.

فقد وفر الإسلام الضمان الإجتماعي والكفاية العامة لافراد المجتمع ضد الخسائر المحتملة في النشاط الإقتصادي، وبالطبع فهذه المضانات ليست للكسالى أو المهملين، ولكنها ضمانات للمنتجين والمنظمين (وللعمال أيضاً) الذين يبذلون جهوداً بناءة في خدمة المجتمع وتحقيق التقدم له ثم يتعرضون للخسارة.

ومن ذلك أن جعل للفقراء والغارمين نصيباً في الزكاة بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ للفقراء وَالمَسَاكِين وَالعَامِلِينَ عَليهَاوَالمؤلفةِ قُلوبُهُمْ وَفي الرِقابِ وَالغَارِمِينَ وَفي سَبِيلِ الله وَابنِ السبيلِ فَرِيْضَةً مِنَ الله وَاللهُ وَاسِعٌ عليمٌ**﴾ (سورة التوبة: آية ٦٠).

كما أمر الله الدائنين بتأخير طلب مستحقاتهم لدى المدينين المعسرين مع تفضيل التصدق بالديون وعدم المطالبة بها بقوله تعالى: ﴿**وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرةٍ فَنَظِرُةٌ إِلىٰ مَيْسَرةٍ وأَنْ تَصدقُوا خَيرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعلَمُون**﴾ (سورة البقرة آية ٢٨٠).

وعن أبي سعيد الخدري قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمارٍ ابتاعها فكثر دينة فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ماوجتم وَليس لكم إلا ذلك (رواه مسلم).

وعن كعب بن مالك انه تقاضىٰ ابن أبي مدرد ديناً كان عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتها حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج اليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سجف حجرته، ونادى كعب بن مالك فقال ياكعب، فقال لبيك يارسول الله، فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك قال كعب: قد فعلت يارسول الله، قال رسول الله ﷺ: قم فاقضه (رواه مسلم).

وقال رسول الله ﷺ: «من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة» (صحيح مسلم).

وليس هذا فحسب بل إن الإسلام يجعل الإبتكار والتجديد من خصائص المجتمع المسلم ـ حيث تتحدد المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الإسلام في قصور الوسائل المتاحة الإنسان تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته (علاوة على كسل الانسان وتجاوزه الحد في تقديره لحاجاته).

ويقول الله تعالى: ﴿واعْمَلُواْ صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سورة سبأ آية ١١).

ويقول رسول الله ﷺ : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (رواه البيهقي).

وقد بين الإسلام أن الكون كله سخر للإنسان وأنه لااستحالة في اتسخدام الموارد فيه وأن هذا الاستخدام مرتبط بالبحث في أسرار الكون والإفادة منها في تقدم المجتمعات البشرية.

فيقول تعالى: ﴿هُوَ الذِي جَعَلَ لَكُم الأَرضَ ذَلُولاً فَامشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِنْ رِزقِهِ وَإِليهِ النشُورُ﴾. (سورة الملك آية ١٥).

ويقول أيضاً ﴿أَلَمْ تَرَواْ أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُم مَافِي السَمَوَاتِ وَمَافِي الأَرْضِ وأَسبَغَ عَليكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرةً وَبَاطِنةً﴾ (سورة لقمان : آية ٢٠).

ويقول جل وعلا : ﴿ولَقَد مَكَنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ سورة الأعراف آية ١٠).

فالإفادة من هذه الموارد ممكنة، ويتعلق الأمر باستنباط الوسائل المؤدية إلى ذلك وقد جعل الإسلام حوافز أيضاً لعل منها:

قول رسول الله ﷺ : «من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها» (صحيح البخارى).

وقول أيضاً : «من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو له» (رواه ابو داوود).

كما ذم الإسلام متبعي القديم المخالف لدين الله والفطرة السليمة والذي يثبت عدم مناسبته لظهور ماهو أفضل منه.

فيقول الله تعالى: ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعالَوْاْ إِلى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرسُولِ قَالُوْاْ حَسْبُنَـآ مَاوَجَـدْنَـآ عَلَيهِ آباءَنَآ، أَوَ لَوْ كَانَ آباؤهُمْ لايَعْلَمُونَ شَيئاً وَلايَهْتَدُوْنَ﴾. (سورة المائدة آية ١٠٤).

أى أن الإسـلام والأمر كذلك يجعل التفكير والابداع سمة لازمة للمجتمع الإسلامي، في كل مايفيد الفرد والمجتمع، ويحث على البحث العلمي النافع، والتطور الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع وكافة أنشطته. فإذا ماأضيف إلى ذلـك ماسبق ذكره من دور للزكاة فى تأمين المستثمرين ضد مخاطر الاستثمارات الجـديدة، ودورها أيضاً في الحد من الكساد وجدنا توفر إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة الإنتاج والدخل بالتالي قلة التعرض للتقلبات في النشاط الاقتصادي.

القاعدة الخامسة: منع المضاربة والاحتكار والغرر:

رأينا أساس الجانب الكبيرة من الطلب على النقود، أى اكتنازه للمضاربة على أسعار السندات.

وبـذا فإن نطاق المضـاربة في هذا المجال محدود وليس كما هو عليه الحال في الإقتصادي غير الإسلامي مرتبط بالمخاطرة في المجتمع بنتائج نشاط المشروعات الإنتـاجية التي يتم التعامل في أسهمها، ومن هنا كان واقع المضاربة بضوابطها الشرعية موجود وجوهره هو التوقعات ولكنها توقعات جاده رصينة للربح وهنا تصبح المضاربة موازنة حقيقية للسلع يعنى الأماكن التي نظر فيها والأماكن التي تزيد فيها وفي الأوقات التي تقل فيها ويصبح أساس السوق هو المخاطرة الحقيقية المبنية على المشاركة عكس السوق الربوي الذي تجتاح المضاربة فيه السوق وتكاد تبتلع المخاطرة.

ولقد وضع الشارع الحكيم قواعد لتنظيم المعاملات في سوق السلع تضيق الخناق على أبواب كثيرة من هذا الطالب الاكتنازى للنقود فنهي عن كل ألوان المعاملات التى بها ضرر أو احتكار أو ربا.

قال حكيم بن حزام: نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ماليس عندي وقال حكيم يارسول الله يأتيني الرجل فيريد منى بيع ماليس عندى فأبتاع له من السوق قال: «لاتبع ماليس عندك» (رواه الخمسة) ولذا يرى البعض من الفقهاء أن أعمال المضاربة في البورصات التى يقوم بها المضاربون لشراء وبيع عقود للسع في بورصات العقود دون تسليم أو استلام لهذه السلع تدخل في هذا النهي وذلك لما تحدثه هذه المضاربة من تذبذب في الأسعار واضطراب في التعامل فضلاً عما تؤدي إليه في إرتفاع الأسعار مقابل الأرباح التي حصل عليها المضاربون دون تقديم خدمة انتاجية مقابلها. الا أن بعض الفقهاء يرى أن النهى يسري على الحالات التي لايمكن فيها الحصول على السلع أو ليس هناك ثقة في إمكان الحصول عليها للوفاء بالبيع الذى قام به. أما إن كان عنده ثقة في الوفاء بهذا البيع فانه لايدخل في هذ النهي. وذلك مادامت تتحقق فيه شروطاً السلم المباح والبيع المقدم الذي يحصل فيه البائع على ثمن السلعة مقدماً ثم يعطي السلعة بعد ذلك مؤخراً ويشترط في هذا البيع تحديد ثمن السلعة وجودتها وكميتها ووقت التسليم ولابد فيه من دفع الثمن وقت عقد الصفقة والا بطلت. كذلك فإنه لابد من تسليم السلعة كما هو عليه الاتفاق في موعد التسليم ولايجوز سداد قيمتها في ذلك الوقت وإلا كان هذا نوع من الربا إذا اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها عند وقت استيفاء السلعة. وذلك بناء على قول ابن عباس: قدم النبى ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال﴿من أسلف في ثمن فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم﴾ (صحيح مسلم) فما لايتحقق فيه هذه الشروط من العقود فلا يتم التعامل فيه. وبذا يقل عدد العقود التي تساعد على المشاربة المردولة وبذلك يقل الطلب

على النقـود أيضـاً لهذا الغرض. أما العامل الثاني: المتعلق يمنع الأنشطة التى يترتب عليها إرتفاع الأسعار بقصد تحقيق الأرباح فى شراء السلع بقصد تخزينها لحين إرتفاع الأسعار إذا كان في إمكان التأثير على السعر حيث يعد ذلك احتكاراً ـ من وجهة نظر الإسلام ويدخل في قول رسول الله ﷺ: «من احتكر فهو خاطىء» وذلك إذا كان في قدرة التاجر التأثير في سعر السلعة بهذا الاحتكار أما في المنافسة الحرة فلا يعد احتكاراً.

والخلاصة أن الطلب على النقود للمعاملات هو أهم أقسام الطلب على النقود فى المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومى أما القسمان الآخران فأولهما وهو الطلب بدافع المضاربة فهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح ولا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة. كما أنه محكوم بالشروط الشرعية للمعاملات من منع الاحتكار والضرر وربا البيوع لما فيها من اضرار بالاستثمار وظلم للعباد.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه(نهىٰ رسول الله ﷺ عن بيع المضطر وبيع اضر وبيع الثمره حتى تدرك)(رواه أبو داود).

وقال ﷺ (من احتكر فهو خاطىء) (رواه مسلم).

دالة الاستثمار في اقتصاد إسلامي :

يمكننـا مقـارنة دالة الاستثمار في إقتصاد إسلامي بدالة الاستثمار في اقتصاد وضعى بما يلى

شكل بياني

دالة الاستثمار في إقتصاد إسلامي وإقتصاد غير إسلامي

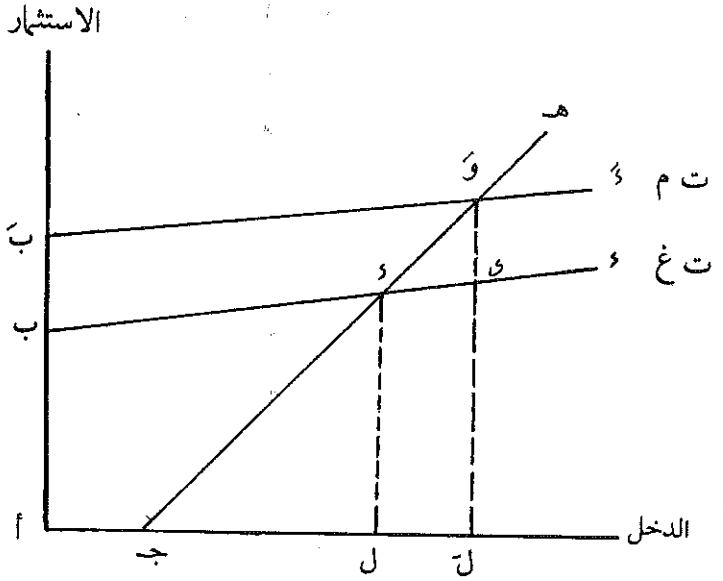

من الشكل السابق يتضح أن المسافة الممثلة للاستثمار التلقائي على المحور الرأسي أ ب في الاقتصاد غير الإسلامي ، أ بَ في الإقتصاد الاسلامي ، مما يشير إلى زيادة هذا القدر من الاستثمار غير المرتبط بالدخل للعوامل السالف الإشارة إليها من وجود الاستثمار التطوعي أو الخيري وإنخفاض معدلات الأرباح واختلاف نسبة الزكاة على الأموال المستثمرة في أصول ثابتة عنهاعن الأموال غير المستثمرة على النحو السابق الاشارة إليه وتوفير الضمانات للمستثمرين . . الخ .

لذا فانه لو فرض وكان تأثير الدخل على الاستثمار التابع في المجتمع الاسلامي مساوياً لما هو عليه في المجتمع غير الإسلامي (بالطبع توجد هناك اختلافات لاختلاف الميل الحدي للاستهلاك في المجتمعين على النحو المبين سابقاً، ومنع الاستثمار في مجالات محرمة كالخمر والمقامرة وإنتاج التماثيل والخنازير وغيرها في المجتمع الإسلامي واختلاف معايير الاستثمار إلى غير ذلك فان وضع دالة الاستثمار

في الإقتصاد الإسلامي سيكون أعلى من وضعها في الاقتصاد غير الاسلامى وهو مايبينه الشكل السابق حيث تمثل الخطب دالة الاستثمار في الإقتصاد الإسلامي ، وهو أعلى من دالة الاستثمار في الإقتصاد غير الإسلامى والممثلة بالخط ب د .

وحيث يتحدد الدخل القومى عند نقطة التقاء منحنى الاستثمار بمنحنى الادخار، فإن نقطة الالتقاء الخاصة بالإقتصاد الإسلامي وهي أعلى من تلك الخاصة بالإقتصاد الإسلامي وذلك بغرض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في الدخل (بقصد التبسيط وسهولة التوضيح) مما يشير إلى اختلاف دخل التوازن في الإقتصاد الإسلامي عن دخل التوازن في الاقتصاد غير الإسلامى . ويمثل الدخل الأول المسافة أ ل ـ وهى أكبر من الدخل الثاني الذى تمثله المسافة أ ل بالمسافة ل ل .

الفصل الثالث
الربا والتضخم

مقدمـــة : يطرق حديث اليوم به مغالطة كبيرة. هذا الحديث عن التضخم يراد منـه إباحة الربا. فحيث التضخم يؤدى إلى نقص قيمة النقود، فلماذا لاتكون الفائدة مباحة ومعترفاً بها كتعويض عن هذا النقص.

وربط الظاهرتين ببعضهما خطأ لأن محددات كل منهما متباينة وعلاج كل واحد منهما مختلف.

وإذا كان النظام الاسلامى النقدي ابتداء لايعرف التضخم فهل من الإسلام أن نعترف به ثم نعترف بالربا ونعتبر علاج الحرام بالحرام سلوكاً إسلامياً؟!

يقول بعضهم (الظاهر والله أعلم أن تحريم الربا في الذهب والفضة لايرجع إلى كونهما مما يوزن حتى أن المعاملات على وزن الذهب والفضة عند وفاء الدين وليس عند القطع منها وذلك حتى لايؤثر تآكل قطع النقد بطول التداول أو انقاص الحاكم لمحتوى الدينار من الذهب أوالدرهم من الفضة على القيمة الحقيقية للدين فيكون الوفاء بالعدد فيه غبن على الدائن وكسب لامبرر له للمدين ومن ثم فان الوفاء يكون بالوزن ولاجدال في أن النقد الورقي الحالي ليس مما يوزن أو يكال ، فالـظاهر والله أعلم أنه خارج أصلاً عن تعريف الأموال الربوية. . ولئن كانت الأوراق النقدية لاتفقد شيئاً من وزنها بتآكلها نتيجة التداول في الزمن الطويل. .

إلا ان تناقص قيمتها الحقيقية أو قوتها الشرائية بتعبير آخر مألوف نتيجة الظاهرة التي يسميهـا الاقتصاديون التضخم النقدي) لهذا ينصح بـ (عدم الاندفاع في

تقديم مشروعات بقوانين لتعدل القانون المدني تحت وهم أن الفوائد هي من الربا المحرم. وأن إلغاء الفوائد ضرر جسيم على الإقتصاد الاسلامي وإهدار لمصالح جماعة المسلمين في عالم أصبح لايتعامل إلا بالنقود الورقية وأصبحت الفوائد جزءاً لايتجزأ من النظام الاقتصادى)(١).

ولانريد أن ندخل إلى تفاصيل التأويلات والتمحلات التي ظهرت لتبيح الربا حذر التضخم، لأننا إذا علمنا هنا أن التضخم بصورته الحديثة لايعرفها النظام الإسلامي فقد انتهت القضية ليصبح واجباً على المسلم محاربة التضخم الذي ظهر في المجتمع الربوي المعاصر جنباً إلى جنب مع محاربة الربا.

ماهيـــة التضخم :

يعرف الكثيرون التضخم بأنه إرتفاع كبير ومستمر فى المستوى العام للأسعار فأعراضه الرئيسية هى إرتفاع الأسعار بصورة مستمرة وغير مؤقتة يصاحبه إنخفاض الـدخـل الشخصي الحقيقي رغم ثبات أو زيادة الدخل النقدي نسبياً، ويكون الطلب فائضاً عن العرض من السلع لظروف الإنفاق بالعجز أو يقل العرض عن الطلب لظروف احتكارية.

هذا ويصحب التضخم الذى يمثل إرتفاع الأسعار انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود، وذلك لان زيادة الطلب الكلي يصحبها زيادة في كمية النقود، الا أن هذه الزيادة في كمية النقود لن تتمشى مع الزيادة الحادثة في الأسعار عندما تتفاقم هذه الـزيادة مما يؤدى إلى سرعـة تداول النقـود لقلة تفضيل الأفراد للسيولة لتوقعهم لانخفاض قيمة النقود وتحولهم إلى امتلاك الأصول غير النقدية، بل وتحولهم أيضاً عن الأوراق المالية (السندات) لأنها تأتي بفائدة نقدية ذات قيمة متدهورة، كما يقل طلب النقود بدافع الاحتياط لقلة القيمة التي تمثلها النقود في ذلك الوقت، ويقل

(١) الاهرام الاقتصادى أول يوليو سنة ١٩٧٩ مقال د. جمال مرسى بدر.

أيضاً الطلب علي أرصدة المعاملات، ويعطي هذا تأثيره المتتالي بالضغط على الأسعار لمزيد من الارتفاع يصحبها إرتفاع في الأجور وسائر تكاليف الإنتاج يليها إرتفاع متتالٍ في الأسعار ومن ثم الأجور والتكاليف وهكذا في سلسلة متتالية الحلقات. ويسمى التضخم في هذه الحالة بالتضخم المفتوح أو الطليق. (١)

فإذا ماتدخلت الحكومة في مسار الأسعار وحدت من إرتفاعها المتواصل والمتتالي وأدت إلى تقييد التضخم وكبتته سمي في هذه الحالة بالتضخم المكبوت. ولهذا التقييد صعوبات كما ينجم عنه مشاكل كثيرة، فوضع حدود عليا للأسعار سيؤدي إلى زيادة في الطلب يعجز العرض عن الوفاء به مما يؤدى إلى ظهور السوق السوداء، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد ، وإذا أرادات الدولة التدخل في توزيع المعروض من السلع بالبطاقات أو غيرها من الوسائل فإنه قد يصحب ذلك مشاكل كثيرة وتتحمل الدولة بأعباء وتكاليف كثيرة، وقد لاينجح النظام في تحقيق عدالة التوزيع لاختلاف الرغبات والأذواق. . الخ. كما أن كبت التضخم قد يتسبب في انحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الامثل للموارد في تحقيق الإشباع الأمثل لاحتياجات المجتمع لعدم تمثيل الأسعار في وضعها الجديد للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب. . الخ. ,

فإذا طال التضخم واشتدت وتفاقمت خطورته وتسارعت خطواته سمى بالتضخم الراكض أو الجامح(٢) في حين يسمى التضخم بالزاحف(٣) حين تبطىء خطواته، إلا أن استمرار هذه الخطوات قد يصل بالتضخم إلى صورته الخطيرة أي التضخم الراكض وفيه تزداد الأسعار بنسبة لاتقل عن ٢٠ أو ٣٠ ٪

---

(١) في المانيا في العشرينات زادت الأسعار زيادة شنيعة تفوق معدلات زيادة النقود ولكن لاشك يكون تضخم النقود سابقاً لتضخم الأسعار.

(٢) Hyper, galloping infplation

(٣) Creeping infplation

سنوياً، ويعمل هذا التضخم على قصر وظيفة النقود على كونها وسيط للتبادل، وفقد وظيفتها كمخزن للقيمة، ثم تفقد النقود قيمتها في نهاية الأمر. ويتطلب الأمر إصدار عملة جديدة تحل محلها. وذلك لاتجاه الافراد لحيازة السلع وأى سلع سواء يحتاجونها أو ليس لهم حاجة إليها حتى تحين الحاجة إليها خوفاً من استمرار إرتفاع أثمانها، وإتجاه المنتجين إلى تخزين سلع وحجبها عن الأسواق ترقباً لارتفاع تال في الأسعار، وماينجم عن ذلك من فقد للثقة في العملة وإرتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات.. الخ.

وفكرة الفجوة التضخمية وسيلة تحليلية مفيدة في تحديد السياسة الاقتصادية لأنها تحدث فى اقتصاد الحرب والتخلف(١) ويمكن استخدامها في حالة زيادة الدخل النقدي أكبر من قيمة السلع المعروض. بما يدفع الأسعار للزيادة، وزيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الأجور فيزيد الدخل النقدي دون زيادة في الناتج المادي، وتعرف الزيادة في الطلب (الإنفاق) الكلي المتوقع عن العرض الكلي بالفجوة التضخمية، ويبين الشكل البياني التالي كيفية قياس هذه الفجوة.

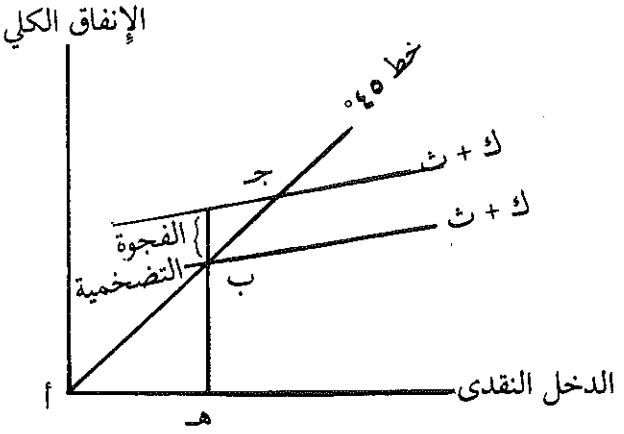

ك = الإنفاق الاستهلاكي

ت = الإنفاق الاستثماري

أ ع = ٤٥°

ب جـ = زيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

(١) تواجه إقتصاديات البلاد المتخلفة تضخمًا جامحاً فى ظروف أقل من التوظف الكامل رغم وجود قدر كبير من الموارد غير المستغلة ـ لزيادة الطلب الكلى عن العرض الكلي لأسباب مختلفة.

من هذا الشكل يتضح أنه بعد مستوى العمالة لايمكن زيادة الناتج الحقيقي للاقتصاد عن أ هـ ، وسيترتب على زيادة الطلب الكلى الذى لايجد له عرضاً مقابلاً إرتفاع خط الإنفاق الكلي عن مستواه المحقق للتوازن عند مستوي العمالة هـ وهو (ك + ث) إلى مستوى آخر أعلى هو (ك + ث)١ ، وتصبح النقطة جـ هى نقطة التوازن الجديد بدلاً من النقطة السابقة ب مبينة إرتفاع الأسعار.

وتمثل المسافة الرأسية ب جـ الفجوة التضخمية وهى مقادير الزيادة في الأسعار والتضخم الحقيقي.

الركود التضخمي :

إن الوظيفة الهامة للأسعار فقدت فاعليتها في العصر الحديث. فبعد ان كانت ترتفع في الرواج وتنخفض وقت الكساد مما يساعد على علاج الأزمات. اتجهت الآن بفساد وظيفة النقود وبسيطرة الاحتكارات، سواء كانت محلية في الرأسمالية أو دولية أو كانت رأسمالية دولة باسم الاشتراكية ، نحو الارتفاع المتواصل بشكل ظاهر في المجتمعات الرأسمالية وبشكل ضمنى في مجتمعات التسعير الاشتراكية حيث التضخم الحبيس. فتحولت إلى اتجاه تضخمى طويل في الوقت الذي تعاني فيه من الانكماش أو العمالة الناقصة سواء كان على متسوى التقدم أو التخلف. وهذا مايسمى بالركود التضخمي. وهي ظاهرة تزايد البطالة مع تزايد التضخم. وهنا انهار منطق منحنى فيليس الاقتصادي الذى كان يرى علاقة عكسية بين البطالة والتضخم كمافي الرسم التالي وأصبح لهذه الظاهرة سلوك جديد يظهر في زيادة معدل البطالة مع زيادة معدل التضخم ليعطى معدل التضخم الركودي الذى إرتفع إلى الضعف من بداية السبعينات حتى بداية الثمانيات. وهنا إنهارت الكينزية ونزلت عن عرشها في السياسة المالية بعد أن أثبتت عجزها. (الرسم في الصحفة التالية).

إن الاقتصاديين اليوم في حيرة فبعد أن كان هناك توهم تناقض بين الاستقرار

النقـدي والنمـو تعـالـج بالإنفـاق بالعجز والسماح بالتضخم الزاحف كمنشط للتنمية، تراكمت أمراض الاحتكار مع أكل المال بالباطل سواء من ربا الائتمان المصرفي أو الإصـدار النقـدي دون مقـابل إنتاجي لتعطى هذه الصورة القاتمة للاقتصاد العصري أو اقتصاد التضخم الركودي. حيث معدلات التضخم منذ السبعينات تراوحت بين ١٨ ـ ٢٠٪ وازدادت البطالة لتبلغ ٩ ـ ١٠ ٪ وتراجعت معدلات النمو لتبلغ صفراً بل لتصبح بالسالب عند البعض.

وفي بريطانيا كان التضخم أقـل من ٦٪ سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٥ وهو الذي يعرف باسم التضخم الزاحف إلى تضخم مسرع يتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ بعد ١٩٧٥ . أما التضخم الجامح هو الذى يزيد عن ٥٠٪ كالذى حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٣ وهنغاريا سنة ١٩٤٧ والصين سنة ١٩٤٩ . ويفترض الاقتصاديون أن التضخم الزاحف لابد أن ينتهي إلى تضخم جامح مما يؤدى إلى انهيار العملة ويثير الفوضى في توزيع الحياة الاقتصادية(١).

ويظهر في هذا المنحنى الذي ثبت خطوة زيادة البطالة مع انخفاض الأسعار وقلتها مع إرتفاعه .

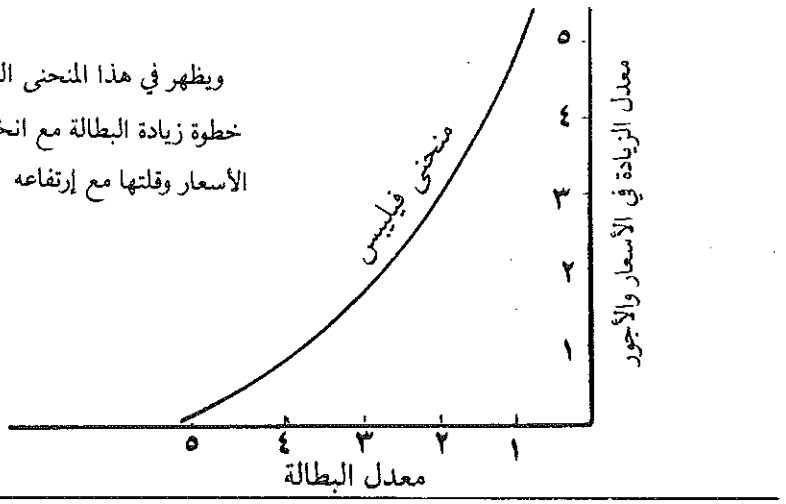

1 - Macroeconomics. F.s. Brooman p. 284 285 Billing & sons Limited London 1977

ومن الممكن تصنيف التضخم تبعاً للعوامل المسببة له إلى تضخم الطلب (١)، وهو التضخم الذى ينشأ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى من العمالة وتضخم النفقات أو تكلفة الإنتاج(٢) الناشىء عن إرتفاع التكاليف. وفيما يلى نتناول هذين القسمين بشىء من التفصيل.

تضخم الطلب :

يرى معظم الاقتصاديين أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة مرتبطة بعرض النقود ومنهم هو ترى وفريدمان.

والحقيقة أن هناك صلة بين التضخم ونظام النقود الورقية الإلزامية والتوسع في الائتمان المصرفي. ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً فى البلاد المتخلفة(٣).

فالتضخم هو زيادة النقود المتاحة في أيدى الناس للانفاق المباشر على كمية الانتاج من السلع والخدمات.

والتضخم ظهر بوضوح مع نظام النقود الورقية الالزامية فلقد كانت العملة ممثلة في الذهب والفضة أو صكوك لها قاعدة من الذهب والفضة. وبزيادة الانتاج والسكان لم يعد المعدنين قادرين على سد حاجة التعامل التي تحتم زيادة وسيلة التبادل. وإلى هنا والنقود تعتبر مظهراً صحياً بشرط أن تكون الزيادة فيها مرتبطة بزيادة الانتاج القومى من السلع أو تعويض الاكتناز. أما لجوء الحكومات في حالة عجز الموارد إلى الاقتراض من البنك المركزى بإصدار نقود مقابل صكوك على الخزانة، والاحتجاج برأى كينز فى أن زيادة الطلب الفعال الناجم عن هذه الزيادة النقدية سيؤدى إلى تنشيط الانتاج غير صحيح وكان خاصاً بأزمنة سنة ١٩٣٠

---

1 - Demand Pull Inflation

2 - Cost Push Inflation

3 - Mocroeconomics, theory and Policy Gordner Ackley P. 459 Economic Perspectives J. Hicks P. 108/119

ولايمكن إنطباقها على اقتصاديات التخلف، لأن ذلك يؤدى إلى التضخم الجامح وإنخفاض القوة الشرائية للنقود والاضرار بأصحاب الدخول الثابتة.

ولايستطيع الافراد الحصول على النقود الا بتقديم مايقابلها من إنتاج وللدولة وحدها هى التى تقدر على إيجاد نقود دون مايقابلها من إنتاج، وهذا هو مكمن الداء.

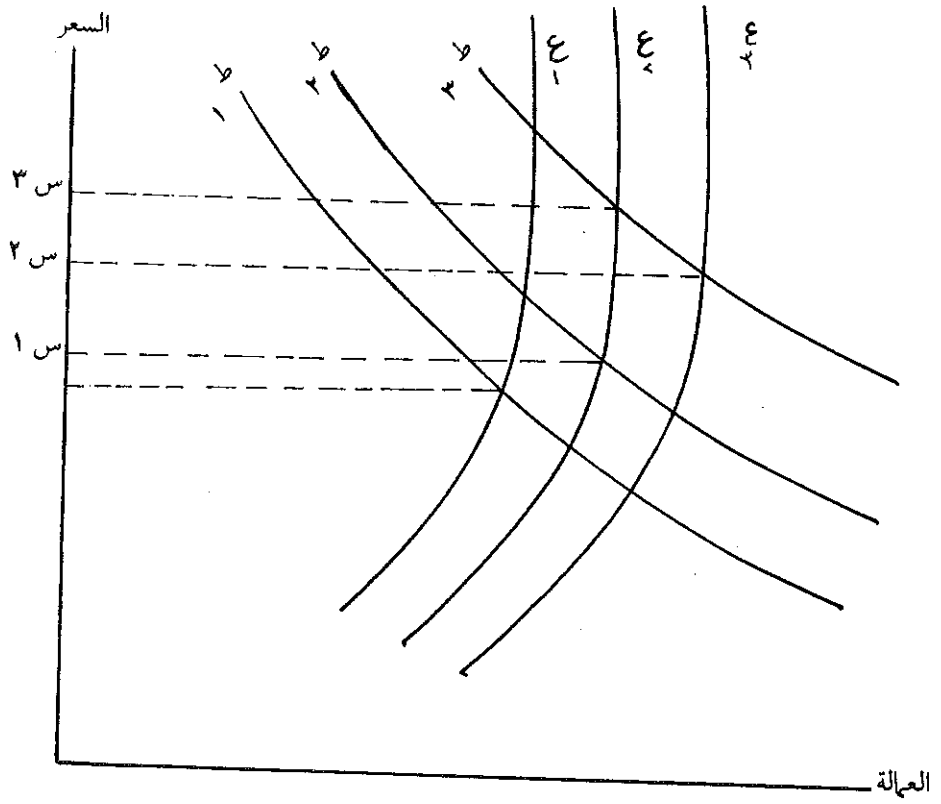

العمالة

واضح من الرسم أن زيادة الطلب من منحنى ط ١ إلى ط ٢ إلى ط ٣ تزيد السعر من س ١ إلى س ٢ إلى س ٣ مالم يزد العرض إذ أن زيادة العرض من ع ١ إلى ع ٣ تؤدى إلى موقف توازني عند س ٢ ، رغم زيادة الطالب إلى ط ٣ وليزيد العرض لابد من زيادة العمل والفن الصناعي ورأس المال لتحقيق حلم الاقتصاد في زيادة الانتاج مع ثبات الأسعار وقد ثبت عدم صلاحية السياسة النقدية والسياسة المالية في علاج التضخم كما عرضها الكلاسيك والكينزيون في آن.

يقول فريد مان (لقد كانت النقابات قوية في الولايات المتحدة خلال الفترة من ٦١ / ٦٤ ولكن لم يحدث تضخم . وإرتفعت الأسعار أكثر من ٣٠٪ في الفترة بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٧ ومرة ثانية بين ١٨٩٥ ، ١٩١٤ عندما كانت النقابات في منتهى الضعف. ولقد أصاب التضخم بلاداً لم تكن تعرف النقابات، وأخرى كانت النقابات فيها قوية، كما عرفت البلاد الشيوعية (مثل البلاد الرأسمالية) التضخم وفي ضوء هذه النماذج التاريخية نتساءل لماذ يصر رجال الأعمال على اعتبار التضخم نتيجة الإرتفاع الأجور(١).

ويقول (أن السبب الأساسى للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الانتاج. فمنذ الربع الأخير من ١٩٧٠ حتى الربع الأخير لعام ١٩٧٣ زادت كمية النقود بمعدل قدرة ٤ , ١٠٪ سنوياً مقابل زيادة في كمية الانتاج العام قدره ٥ , ٥٪ أن هذا الفارق وقدره ٩ , ٤٪ يعادل تقريباً ـ ولامجال للصدفة هنا ـ زيادة نسبة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية (١ , ٥٪)(٢).

---

(١) دراسات وقضايا اقتصادية ملتون فريد مان ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) دراسات وقضايا اقتصادية ملتون فريد مان ص ١٤٠ ، ١٤١ ت . الياس اسكندر مختارات التعاقد العالمية .

ونظرة احصائية للاصدار النقدى المصري في مقابل زيادة الانتاج في مصر تبين بوضوح أزمة النظام النقدي .

السنة	النقد المصدر	احتياطى الذهب(١)
ديسمبر سنة ١٩٧١	٥٧٥ مليون	٣٧ مليون
،، ،، ١٩٧٢	،، ٦٦٤	،، ٣٧
،، ،، ١٩٧٣	،، ٨١١	،، ٣٧
،، ،، ١٩٧٤	،، ١٠٠٢	،، ٤٠
،، ،، ١٩٧٥	،، ١٢٠٤	،، ٤٠
،، ،، ١٩٧٦	،، ١٤٤٦	،، ٤٠
،، ،، ١٩٧٧	،، ١٨١٧	،، ٥٠
،، ،، ١٩٧٨	،، ٢٢٦٩	،، ٧١
،، ،، ١٩٧٩	،، ٢٧٧٨	،، ٧١
،، ،، ١٩٨٠	،، ٣٥٤٩	،، ٧١

معدل التضخم حسب التصريحات الرسمية ٢٢٪ .

معدل التضخم حسب بعض التقديرات الفعلية ٤٠٪ .

زيادة الإصدار النقدي في عشر سنوات ٧١/ ٨٠/ ٥١٧٪ .

زيادة الإنتاج بواقع ١٠٪ سنوياً فرضاً ٧١/ ٨٠/ ١٠٠٪ .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المصري .

وبهذا نصل إلى معدل التضخم تقريباً (٥٠٠ ـ ١٠٠ = ٤٠٠ ÷ ١٠ = ٤٠) أما الرقم الرسمي ٢٢٪ فهو تعبير عن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين الذى يخفي التسعير تضخمه المكبوت.

بينما نلاحظ أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين «ريف الجمهورية سنة ١٩٦٧/٦٦» أساس كما يلى:

نوفمبر سنة ١٩٧٥	١٧٨
نوفمبر سنة ١٩٧٦	١٩٦
نوفمبر سنة ١٩٧٧	٢٢٠
نوفمبر سنة ١٩٧٨	٢٣٨
نوفمبر سنة ١٩٧٩	٢٦٥
مـارس سنة ١٩٨٠	٣٠٧ (١).

بينما لم تصل الزيادة في قيمة الانتاج عن ١٠٪ سنوياً فمضى قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٠ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ ، ١٩٨١.

١ ـ تزيد قيمة الانتاج باسعار ٧٥ بنسبة ٩,٨٪ وبأسعار سنة ٧٩/ سنة ١٩٨٠ ٩,٩٪.

٢ ـ يزيد الاستهلاك العائلي بنسبة ٥,٣٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام ٧٩/٨٠ بالأسعار الجارية.

يزيد الاستهلاك الحكومي بنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام ٧٩/١٩٨٠ بالأسعار الجارية.

يزيد الاستهلاك المحلى بنسبة ٦,٢٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام

(١) احصاء البنك المركزي المصري.

١٩٨٠/٧٩ بالأسعار الجارية.

٣ ـ تزيد العمالة بنسبة ١,٤٪ ومجموع الأجور ومافي في حكمها بنسبة ١٠,٤٪ بالمستوى المتوقع لعام ١٩٧٩/١٩٨٠ (١).

إن علاج الكساد بالانفاق بالعجز كمن يعالج السرطان بمسكن والنقود المصدرة الزائدة لن تموت وان لم تسبب مبدئياً التضخم.

ان من البديهيات الاقتصادية أن التنمية لاتتحقق الا بزيادة الانتاج كما وتحسينه نوعاً وتخفيضة تكلفة. وهذا في الحقيقة لايتم إلا فى ظل أوضاع حقيقية للأسعار والتكلفة تولد الاستقرار وتجعل المنتجين يوازنون عناصر الانتاج عند أقل تكلفة لمصلحتهم في الربح ولمصلحة المجتمع في حسن استخدام موارده. وهنا ستكون الرغبات الحقيقة للناس هى الملهم لاتجاه الانتاج. ولكن في ظل العلاج بالتضخم عن طريق الانفاق بالعجز تفسد كل هذه العلاقات الحقيقية، ففى سبيل صحوة قصيرة تتراكم نكسات ونكسات مهما طال الأجل. وهذا للأسف لايهم كينز الذى يقول «في الأجل الطويل نموت جميعاً!!».

وكان كينز وراء كل مانراه اليوم من سياسات اقتصادية من إنفاق بالعجز الى تخفيض سعر العملة إلى تعقيد الضرائب وزيادتها إلى الاحتكارات حتى.. تأميم الاستثمار!! حتى لم يعد بينه وبين الاشتراكية حدود واقعية، والنتيجة.. تضخم ركودي يجثم على صدر العالم الرأسمالي وصدر العالم النامى.

فللأسف كان يرى بعض الاقتصاديين ككينز أن التضخم ظاهرة توظف كامل نتيجة عدم مرونة عوامل الانتاج. أما قبل التوظف الكامل فليس تضخمًا وإنما فيه تضخم مادام العرض يستطيع أن يتجاوب مع الطلب ويزيد الانتاج مع إرتفاع الاسعار. لهذا حبذوا الاصدار النقدي والانفاق بالعجز ـ لتنشيط الطلب

---

(١) عدد ٢٨ مكرر ب ـ ١٩٨٠/٧/١٤ الجريدة الرسمية الرسمية.

والاستثمار وذلك اما بتنشيط وظيفة الدولة أو بزيادة مدخرات المنتجين التي حولوها من أصحاب الأجور.

وهذه النصحية أصابت الاقتصاد الرأسمالي في مقتل وتحول التضخم البسيط الزاحف إلى تضخم جامح أورث ركود مزمناً(١).

البعض يتصور أن مقالات كينز هى التى ألهمت الحكومات فكرة الانفاق بالتضخم. ولكن ذلك لن يبق كينز ولم ينتظروا خروج النظريةب العامة وما كينز الا التعبير الفكرى لتصوير هذا التطبيق(٢).

إن الانفاق بالعجز لايناسب المفكرين وإنما يناسب بعض السياسيين الذي يهمهم مظهر النجاح السطحى السريع بصرف النظر عن العواقب الأكيدة السيئة التي تنبثق منه. وهذا يحدث كثيراً فى عصرنا القلق، عصرالحروب والثروات التى لاتترك الفرصة للتفكير الهادىء والتخطيط المستقر. ومن المؤلم أن الانفاق بالعجز أصبح مبدأ وقاعدة في كل الدول عن طريق زيادة الاصدار النقدى والتوسع الائتمانى.

ان التضخم لذلك ليس تعبيراً عن قلة الانتاج ولكنه تعبير عن التسبب في الاصدار النقدى من قبل الحكومات.

آفات التضخم :

* التضخم تعبير عن أسوأ إدارة اقتصادية وبلاشك أن الإصدار النقدي لسد عجز الموازنة أفشل وأعجز أسلوب لمعالجة التنمية الاقتصادية.

* إن التضخم بهذا الاسلوب سرقة على مستوى قومي. لانه إيراد من طبع النقود لايقابلة زيادة في الانتاج تختفي من ورائه مسؤوليتى العجز والفشل، يصل إيراده

---

1 - Milton Friedman Inflation causes and consequences. p. 13 - 17

2 - The Critics of Keynezian Economics. Hozlilt p. 313 - 416 - 409

عن طريق رفع الأسعار وخفض قيمة الجنية الحقيقية مع بقاء قيمته النقدية.

* وهو لأنه يؤدى إلى إرتفاع عام للأسعار يقع عبؤه على الطبقات الفقيرة فحسب لأن طبقة التجار والحرفيين تعيد تحميله على طبقة المستهلكين من ذوى الثروات الثابتة أو أصحاب الأجور والايجار. . وأصحاب الدخول الثابتة ويضر بالدائن ويفيد المدين، أى أن إنخفاض الدخل الحقيقي لهذه الفئات معناه سلب قيمة هذا الانخفاض بالتضخم.

* إنه ضريبة عشوائية لم يراع فيها القدرة ولم يستأذن فيها دافعيهاولم يراع فيها عدالة ولا مساواة.

* إنها عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من المضاربين.

* إنه يفسد أخلاق المجتمع بإشاعة روح المقامرة والمضاربة والغش والجشع.

وللتضخم آثار ضارة كبيرة منها:

١ ـ إنتشار ظاهرة الاكتناز السلعى لتدهور قيمة النقود المستمر مما يؤدى إلى زيادة الانكماش وندرة المعروض من السلع واعاقة التكوين الرأسمالي.

٢ ـ تشجيع ظاهـرة المضاربة بدلاً من الأنشطة المنتجة. فبدلا من الاستثمار فى المعـدات الرأسمالية فإن رجال الأعمال وأصحاب المدخرات يجدون في الأراضي والعقارات والذهب وسيلة جيدة لكسب فروق الأسعار الناتجة عن التضخم.

٣ ـ ظهور طبقة المهربين التي تتحايل على قوانين العملة والجمارك في تهريب السلع والعملة مما يضر بمصلحة التنمية وعدالة التوزيع. ويوم أن تتدخل الدولة بالتسعير للتخفيف من الأعباء يزداد البلاء في السوق السوداء والغش والتهريب لأن التسعير لايعالج أساس الداء ولايؤخذ به من منطلق سياسة اقتصادية رشيدة.

٤ ـ هذا الموقف يؤدى إلى غلاء الصادرات وقلة تصريفها وزيادة الواردات وإرتفاع أسعار العملات الاجنبية وزيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

٥ - ومن أبلغ أضرار التضخم أنه يفسد نظام المعاملات خصوصاً البيوع الآجلة لتدهور قيمتها بمرور الزمن وبالتالي إلى سلب حقوق الناس ويسود القلق والخوف واضطراب التوقعات. ,

٦ - كما أنه يؤدى إلى تعويق التنمية الاقتصادية لاتجاه رؤوس الأموال لشراء العقارات والأراضي والذهب لتحمى المدخرات وتركز الخبرة على المضاربات بدلاً من الانتاج.

٧ - زيادة الاغنياء وضعف القوة الشرائية للفقراء يؤدى إلى توجيهة الانتاج للسلع الترفيهية ولاستيراد الكماليات.

٨ - إرتفاع تكاليف الانتاج وضغط التضخم وكبت التسعير يؤدى إلى غش المواصفات وهبوط مستوى نوعية المنتجات(١) لتصدع آلية الأسعار.

وأخيراً وليس آخراً سلب الفقراء لمصلحة الأغنياء وزيادة القاعدة الفقيرة كمًا ونوعاً وزيادة القلة الغنية عدداً وثروة.

وهذا ليس بلاء جديد وإنما صاحب على مدار التاريخ جشع الحكام إلى استخدام الاصدار كوسيلة للايراد مما يضر العباد ويفسد الاقتصاد.

يقول المقريزي:

(لما ضربت الفلوس في أيام الكامل - (في مصر) تتباع الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدى.. فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات مالا يكاد يوصف.. وكانت الفلوس مع ذلك لايشترى بها شيء من الأمور الجليلة وإنما هى لنفقات البيوت والأغراض مايحتاج إليه من الخضر والبقول وغيرها..

فلما كان أيام الظاهر برقون وتولى محمود بن على الأستاذ ارامر الأموال السلطانية

---

1 - Couses and Control of Inifation, Ragner Nubrkse p. 67. Macroeconomic Theory & Practice. Ackley p. 503/4 Inflation In an Islamie Economy. Japerhusen I. Lalewola.

Inflation in on Islamie ecanomy Economy Jaferhueen I Laleiuals

من بحوث المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بمكة ١٩٧٨.

شره إلى الزائد وتحصيل الأموال، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس فبعث فرنجه لجلب النحاس الاحمر، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة، وراجت رواجاً صارت من أجله هى النقد الغالب في البلد وقلت الدراهم لأمرين: احدهما عدم ضربها البته والثاني شبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلياً.

إن الذى استقر أمر الجمهور بأقليم بمصر عليه في النقد الفلوس خاصة، ويجعلونها عوضاً عن المبيعات كلهامن أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ويأخذونها فى خراج الارضيين وعشور أموال التجارة وعامة مجابي السلطان ويصيرونها فيها عن الأعمال جليلها وحقيرها لانقد لهم سواها ولامال إياها. . بدعة أحدثوها وبلية ابتدعوها لا أصل لها في ملة نبوية ولامستند لفعلتها عن طريقة شرعية ولاشبهة لمبتدعها في الاقتصاد بفعل أحد ممن نخبر ولا ائتناسه يقول واحد من البشر، سوى شيء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها، وتلافى الأموال وفساد زخرفهاومصير الكافة إلى القلة، وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً.

فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لايجدها قد غليت الا شيئاً يسيراً وأما بإعتبار مادهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أفظع من ذكره، ولاأقطع من هوله. فسدت به الأمور واختلت الأحوال وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال وأشرف من أجله الاقليم على الدمار. والاضمحلال ولكن الله يفعل ما يشاء. .

وبالضرورة يدرى كل ذى حس وان بلغ في الجهل الغاية ومن الغباوة، أن المال إنما يؤخذ غالباً عن خارج الأراضي أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال أو من وجوه البر والصلات، وأنه لابد وأن يصرف في الأمور الجارية وسائر الاغراض البشرية، إما

على وجه الاقتصاد أو في سبيل السرف والتبذير، فإذا صار إلى أحد هذه الفلوس وأنفقه في سبيل أغراضه فإنه يجد من الغبن مالا غاية وراءه.

فإنك تجد مثلا الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم حساباً عن كل يوم عشرة دراهم فإنه كان قبل هذه المحن إذا اراد النفقة على عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم الفضة مثلا ثلاثة أرطال لحم بأربعة دراهم. واليوم إنما تصير إليه العشرة فلوساً زنتها عشرون أوقية فإذا أراد أن يشترى ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرون درهماً فلوساً يصرف في توابلها ومايصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم فلا يتأتى له غذاء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً وأنّى يستطيع من متحصلة عشرة أن ينفق سبعة وثلاثين في غذاء واحد ؟ سوى مايحتاج إليه من زيت وماء وأجرة سكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك مما يطول سرده.

فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر وتلاشي الأحوال بها وذهاب الذمة وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور، ولو شاء ربك مافعلوه. . (١).

الاسلام والتضخم النقدي

الاسلام يدرأ عن المسلمين هذا الخطر بطريقين:

أولا : التنمية الاقتصادية ثانيا : تحريم أكل المال بالباطل.

فالتنمية الاقتصادية من فروض الكفاية إذا لم تقم بها الأمة أثمت عند ربها وأرتكبت حراماً يقول تعالى ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (٢)

---

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة ـ المقريزى ٨٤٥ هـ.

عن بحث الاسلام والنقود ص ١٥ من الملحق د . رفيق المصري المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي جدة ١٩٧٨ م ص ٢٠ ـ ٢٤.

(٢) سورة سبأ أية ١٠، ١١

وكان الفساد في الأرض من أكبر الكبائر وأعظمها في الاسلام ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَن يُعْجِبْكَ قَولُهُ فِي الحَياةِ الدُّنيا وَيُشهِدُ اللهَ عَلَىٰ مَا فِيْ قَلبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَام وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الأرضِ لِيفسِدَ فِيْهَا وَيُهلِكَ الحَرث وَالنَسلَ وَاللهُ لايُحِبُّ الفَسَادَ﴾. (١)

ومن مجتمع مدين نرى العبرة حيث تدور الدعوة من شعيب عليه السلام إلى قومه وكانوا يأخذون حقوق الناس ظلمًا ويقطعون الدراهم والدنانير وسمى القرآن ذلك فساداً لأنه بخس للناس أشياءهم. أما اعطاء الحق في المعاملات فهوالرزق الحسن والاصلاح واعترض قومه عليه بأن الدين شيء والتصرف في الأموال شيء آخر.

﴿وإِلىٰ مَدينَ أَخَاهُمْ شُعَيْبَاً قَالَ يَاقوم أعبدُوا اللهَ مَالَكُمْ مِن إِلهٍ غَيرهُ ولاتَنْقصُوا المكيالَ وَالميزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بَخَيرٍ وإِنِّي أخافُ عليكُمْ عذابَ يومٍ محيطٍ، وياقومِ أَوفُوا المكيالَ والميزانَ بالقِسطِ ولاتَبخَسُوا النَّاسَ أَشياء هُمْ ولاتَعثَوْا فِي الأَرضِ مُفسِدينَ، بَقِيةُ اللهِ خيرٌ لكُمْ إِنْ كنتُمْ مؤمنينَ وَمَا أَنَاْ عَليكُمْ بَحَفِيظٍ، قَالُوْا يَاشُعَيبُ أَصلاتُكَ تَأمرُكَ أَنْ نَترُكَ مَايَعبدُ آبَاؤنا أَوَ أَنْ نَفعَلَ في أموالِنَاْ مَا نَشَاء إِنَّكَ لَأنتَ الحليمُ الرشيدُ، قَالَ يَاقَومِ أَرأيتُمْ إِنْ كُنتُ عَلىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَّبي وَرَزَقَنِيْ مِنهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا أُريدُ أَنْ أُخالفَكُمْ إِلىٰ مَا أَنهاكُمْ عَنهُ إِنْ أُرِيدُ إِلا الإصلاحَ مَااستَطعتُ وَمَا تَوفِيقِيْ إِلَّا بِالله عَليهِ تَوَكَلتُ وَإِليهِ أُنيبُ»(٢).

يقول الشوكاني: (قال أبوالعباس بن سريج أنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمفاريض ويخرجونها عن السعر الذى يأخذونها به ويجمعون من تلك القراضة شيئاً كثيراً بالسبك..

وهذه الفعلة هي التي نهى عنها قوم شعيب بقول الله﴿ولاتبخسوا النَّاسَ أشياءهُمْ﴾

---

(١) سورة البقرة أية ٢٠٤، ٢٠٥

(٢) سورة هود: آية ٨٤ - ٨٨.

فقالوا : أتنهانا أن نفعل في أموالنا يعني الدراهم والدنانير مانشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة)(١).

قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله يكره للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: (من غشنا فليس منا) رواه البخارى، لأن فيه افساداً للنقود وإضراراً بذوى الحقوق، وغلاء للاسعار، وإنقطاع الاحلاب. وغير ذلك من المفاسد. قال أصحابنا: ويكره لغير الامام ضرب المغشوش لما ذكرنا في الامام، ولأن فيه افتئاتا على الامام فيفتريه الناس بخلاف ضرب الامام.

قال القاضى أبو الطيب في المجرد وغيره من الاصحاب قال أصحابنا: ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير وان كانت خالصة، لأنه لايؤمن فيها الغش(٢)..

ولقد ذهب الفقهاء إلى اعتبار قطع الدراهم من الفساد في الأرض. ولقد سئل عطاء بن أبى رباح عن قوله تعالى «**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسعَةُ رَهطٍ يُفسِدونَ فِيْ الأَرضِ وَلايُصْلِحُونَ**» قال : كانوا يقطعون الدراهم.

وجاء فى كشف القناع (ينبغى للسطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بغية العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم، تسهيلاً عليهم وتيسيراً لمعاشهم . ولايتجر فيه، لأنه تضييق. فان التجارة فيها ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل)(٣).

---

(١) نيل الاوطار لشوكانى حـ ٥ ص ٣٣٩.

(٢)، (٣) أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية في الاسلام، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ هـ.

عن المجموع شرع المهذب النووى مطبعة الامام بمصر حـ ١ ص ١٠ البهوتى منصور بن أدريس ـ كشف القناع عن متن الاقناع مكتبة النهضة الحديثة الرياض حـ ٢ ص ٢٣٣.

ولم يستطيع العالم إلى اليوم وقف هذه السياسة المغرية نهائياً للانفاق بالعجز ذلك لأنها أسهل طريق لسد العجز دون حساب أو رقابة. ولما كان البنك المركزى تابع لوزير المالية ورئيس الحكومة فإنه لايعترض على أمر الاصدار.

وكم وضعت اقتراحات وسنت قوانين بوضع احتياطي للعملة من ذهب أو عملات أجنبية للحد من هذا الطوفان، أو وضع حد أعلى أو اشتراط موافقة المجالس النيابية، وكل هذا لم يصمد أمام اغراء الانفاق بالعجز. لهذا كان الاسلام وحده بتحريم أكل المال بالباطل الضمان الوحيد لدرء هذا الخطر الداهم.

وسياسة ريجان الاقتصادية وسياسة مارجريت تاتشر تأثرت بآراء النقديين وعلى رأسهم فريد مان بالتخلي عن أسلوب السياسة المالية لكينز والحد من التضخم عن طريق الساسة النقدية. لكن لم تنجح هذه السياسة بل أدت إلى إنخفاض الناتج الصناعي وزيادة البطالة وزيادة حالات الافلاس لاعتمادها على رفع سعر الربا كإسلوب للعلاج لوجود تضخم آخر ناجم عن دفع التكاليف ومتسبب من تفشي الاحتكارات ولا قبل لأى حاكم بالوقوف أمام الاحتكارات العملاقة المعاصرة.

تضخم العرض (دفع النفقات).

يرى الاقتصاديون المعاصرون أن التضخم نتيجة دفع النفقات ظاهرة احتكارية ويحدث تضخم دفع التكاليف أما نتيجة إلى دفع الأجور wage Push بإحتكار النقابات لعرض العمل أو لدفع الأرباح profit Push لاحتكار المنتجين للسلع.

ونبين كل سبب على حده..

١ ـ إرتفاع معدلات الأجور بما تمارسه نقابات العمال من ضغوط احتكارية لرفع معدلات الأجور، مما يرفع من أثمان السلع. فإذا حدث ذلك عاد العمال للمطالبة بأجور أعلى مرة ثانية، وهكذا. ولنقابات العمال أساليبها في تحقيق مطالبها بما في

ذلك الاضراب مما يضر بمصلحة الاقتصاد ككل، ويعد هذا التصرف مباحاً في الاقتصاد الرأسمالي وحقاً من حقوق العمال المشروعة.

وهـو مالايحـدث في اقتصاد اسلامي لمنع الاحتكار من قبل بائعي السلع أو الخدمات أو من قبل المشترين، ولمنع الاضرار بالنفس أو المجتمع، ولمنع التجمع الطائفي الذي يفرض أجراً معيناً لاتقتضيه ظروف السوق، أو يمتنع عن العمل أو يمنع غيره من الدخول إلى المهنة أو الصناعة. وأنه يتعين على الحكومة أو تجبر أهل الصناعات والحرف على القيام بها إذا احتاج الناس إليها بأجر المثل دون زيادة أو نقص (١) أى أن ماتقوم به الحكومة هو توفير الفرصة لحرية الأسواق ومرونة الأجور.

٢ - إرتفاع أسعار السلع التى يتم إنتاجها في ظل الاحتكار أو منافسة القلة لرغبة منتجيها في تحقيق معدلات عالية من الربح، وإضافتهم لها إلى تكاليف الانتاج وتحديد أسعار مرتفعة بناء على ذلك.

والاسلام ينهى عن الاحتكار في كافة السلع التي يحتاجها الناس يستوى ذلك طعام الانسان وطعام الحيوان، وغير ذلك من السلع كالثياب وغيرها(٢)، وعلى كل نشاط احتكارى يؤدى إلى الاضرار بالناس. ويتعين على الحكومة منع تواطؤ البائعين على أن لايبيعوا الا بثمن حددوه(٣)، كما أن اتفاق البائعين بما يرونه أيضاً من سعر، فساد يتعين مقاومته بالتسعير عليهم بقيمة (السعر) المثل.(٤).

وتجبر البائعين المحتكرين الممتنعين عن البيع بسعر السوق على البيع به(٥).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، مجلد ٢٨ ، ص ص ٧٧ - ٨٢.

(٢) نيل الأوطار للشوكانى، المجلد الثالث، جـ ٥ ، ص ٢١.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص ٧٧ - ٨٢.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ص ٧٦ - ٨٢.

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، مجلد ٢٨، ص ٩٨.

فالسعر المفروض ليس سعراً إدارياً يحدد من قبل الدولة، ولكن الاجراء الذي تقوم به الحكومة هو تمكين الناس من شراء مايحتاجونه من المحتكر بسعر السوق الجارى وليس سعراً آخر أى أن ماتقوم به هو إجراء إدارى لكى يتم البيع بالسعر الذى لايجحف بأى من البائعين أو المشترين أى وأنه والأمر كذلك ـ لكفالة مرونة الاسعار، واستجابتها للتفاعل الحر بين العرض والطلب. وتسرى هذه القواعد على الخدمات أيضاً مثل خدمات المساكن والأبنية المختلفة، والآلات والمعدات وغيرها كما تسرى على خدمات العمل أيضاً كما سبق.

هذا ويعد إرتفاع الأجور من أهم أسباب زيادة التكاليف، ومن ثم تضخم النفقات، إن إرتفاع الأجور يقابله رفع المنتجين للأسعار، مما يشكل عبئاً جديداً على الدخول، فيطالب العمال بزيادة تالية، وهكذا تتالي عمليات الارتفاع في كل من الاجور، والأسعار، وقد يصحب ذلك خفضاً فى الانتاج إذا لم تكن ظروف السوق تسمح باستيعاب الانتاج كله بهذه الأسعار المرتفعة، فيتكاتف رفع الأجور والأسعار مع نقص العرض فى احداث حلقات متتالية من إرتفاع التكاليف والأسعار.

وفي ظل ظروف العرض والطلب العادية دون قيود احتكارية من البائعين أو المشترين لاتحدث الزيادة في الأجور تضخمًا لأنه يصحبها زيادة في انتاجية العمل تعوض الزيادة في الأجر. كما أنه إذا اقتصر إرتفاع الأجور على عدد محدود من المنشآت دون غيرها فلا يؤدى ذلك إلى تضخم أيضاً. كما أن السلع والمنتجات التي يكون الطلب عليها مرناً في الأسواق، لايتمكن المنتجون من رفع أسعارها بدرجة ملموسة مقابل إرتفاع أجور العمال، ويتحملون هم أغلب الارتفاع الحادث في الأجور، ولاينتقل ذلك إلى الأسعار فلا يحدث تضخم.

وقد سبق القول بأن تضخم النفقات قد يصحبه بطالة وطاقات عاطلة في الاقتصاد، مما يجعل الاقتصاد يعاني من كليهما معاً، وهو مايسمى بالتضخم

الركودي، وهو مايقع في الدول الرأسمالية الكبرى حالياً. ويسهم في حدوث ذلك أيضاً كأجهزة الدعاية والاعلان من دور في التأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم وتوجيهها إلى سلع دون سلع، ولدور المؤسسات الاحتكارية الكبيرة في القضاء على المؤسسات المنافسة الأصغر حجمًا والأقل كفاءة في الإنتاج.

ويقوم علاج تضخم النفقات عل منع النقابات الاحتكارية من رفع الأجور، وهو ماتعجز الدول الرأسمالية من القيام به بدعوى الالتزام بالحرية الفردية وعدم التدخل فيها إلا بقدر محدود تجيزه الأجهزة التشريعية، والتي عادة ما لاتقبل بأى اجراء يحد من الحرية الفردية بدرجة ملموسة والحرية الفردية هنا لاتعني الا حرية المحتكر في الاستغلال. ومن المعلوم أن إضرابات عمال الشحن في بريطانيا كانت من بين أسباب تدهور الجنيه الاسترليني مما أدى إلى تخفيض قيمته عام ١٩٦٧، كما أن ذلك الإجراء التخفيضي قد نقل أضراره إلى كل من فرنسا وألمانيا عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ فتدهور الفرنك الفرنسي، واضطرت ألمانيا لرفع قيمة المارك الالماني.

كما أن من بين وسائل علاجه أيضاً الحد من الأرباح الاحتكارية التي تعمل المنشآت الاحتكارية وشبه الاحتكارية على زيادة معدلاتها. وهو ماتعجز النظم الرأسمالية أيضاً عن تحقيقه.

إن الاقتصاد الرأسمالي يعاني من إرتفاع الأجور وإرتفاع الأسعار بفعل النقابات والاحتكارات، ومن خلو النقود من الجهاز المصرفي لتحقيق أرباح (فوائد) من جراء ذلك يؤدى إلى التضخم دون اعتبار لظروفه الاقتصادية ولاعلاج من الناحية العملية ، لذا تستمر الأوضاع في هذه الدولة على تضخمها الركودي القائم.

وبصفة عامة فان التضخم بعد أكبر المشاكل التي تواجه الدول الرأسمالية منذ أواخر الستينات من القرن العشرين الميلادي، وقد تفاقم منذ عام ١٩٧٣، وارتفعت معدلات التضخم بدرجة كبيرة مع إرتفاع البطالة. وقد حاولت الدول

الرأسمالية مواجهة البطالة بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي إلا أن ذلك لم يحد من البطالة بقدر مازاد من حدة التضخم. وقد زاد من ذلك أن بعض الصناعات في الدول الرأسمالية ومنها صناعات النسيج والصناعات الهندسية الخفيفة قد واجهت منافسة كبيرة من قبل الصناعات المماثلة التي نمت في بعض الدول النامية كتركيا وباكستان وكوريا الجنوبية، بالاضافة إلى آثار حرب فيتنام على الاقتصاد الامريكي وماصاحبها من إرتفاع في الأسعار ابتداء من عام ١٩٦٤، استمر بعد ذلك، وحدث إرتفاع مواز في عرض النقود في الدول الصناعية الأخرى واستمر بعد ذلك. ولما كانت الزيادة في عرض النقود مصحوبة ببطء في نمو الإنتاجية فقد زادت الأسعار واستمرت زيادتها بمعدلات كبيرة تراوحت بين ١٠ - ١٣٪ سنوياً بين عام ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . وبذا فان الكساد التضخمي قد ساد الاقتصاد الرأسمالي لاكثر من عقد من الزمان، وانتقل منه إلى الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها وتنتقل إليها التقلبات من خلال التعامل بين كلتا المجموعتين من الدول، وزيادة أسعار واردات الدول النامية، مقترناً بانخفاض اسعار صادراتها مما أدى إلى سوء اوضاعها الاقتصادية وترديها بدلاً من تحسينها، ومواجهة مشاكل تنميتها وتطويرها، لتحقيق التقدم لها في الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الإسلامي بمرونة الأجور والاسعار ومنع الاحتكار، وضبط الإصدار النقدي، وتقييد خلق النقود(وقد قيل بمنعه كله) إلا فى حدود تسمح بها الدولة بما وافق حاجة تمويل الصفقات والعمليات في المجتمع ولايتجاوزها فهو متناسب مع الإنتاج ويمنع الغش والدعاية الكاذبة والاعلان المضلل مما يقلل من احتمالات حدوث التضخم، ومن مدى هذا التضخم إذا حدث، وييسر من أوجه علاجه بما في النظام من ميكانيكية تكفل له تصحيح نفسه وبما لدى الدولة من صلاحيات لتحقيق مصلحة المجتمع والتوافق بين المصالح الفردية والجماعية، وتقييد الحرية الفردية بذلك.

ليس هذا فحسب بل إن تكاليف الإنتاج نفسها في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد غير الإسلامي لإلغاء الفائدة على رأس المال ولإلغاء الإنفاق التبذيرى والاسراف. ولعدم الحاجة إلى حجم كبير من نفقات الدعاية والاعلان وأساليبها المضللة لترويج السلع مما يقلل من تضخمها.

والخلاصة أن الفكر الاقتصادي الغربي قد انتهى إلى أن سببا التضخم هما الإصدار النقدي من جهة والاحتكار من جهة أخرى والإسلام يجتث جذور الإثنين من عالمه كما رأينا وبذلك فالإسلام لايعرف التضخم.

ولايبقى في المجتمع إلا عوامل العرض والطلب العادية فلا ترتفع الأسعار ولاتنخفض الا بالقبض والبسط الإلهي الذي يحرك الناس عن طريق جهاز الارباح ودافع الربح لزيادة الانتاج وحسن استخدام الموارد.

ولهذا كان التسعير ممنوعاً في الاسلام لأنه يفسد العلاقات الإنتاجية الصحية وتظهر معه أعراض التضخم المكبوت التى نراها في المجتمعات الاشتراكية فتفسد علاقات الإنتاج ويقل الإنتاج كما وكيفاً وتظهر السوق السوداء كما سنرى في الباب التالي.

البـاب الثـالث

الاسلام والتنمية

﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْدَاً مَملُوكاً لايَقدِرُ عَلىٰ شَيءٍ ، وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّاْ رِزقاً حَسَناً فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِراً وَجَهرَاً، هَلْ يَسْتَوونَ، الحَمدُ لِله بَلْ أَكثَرُهُمْ لايَعْلَمُونَ﴾ (١) .

---

(١) سورة النحل آية ٧٥ .

مقدمـــــة :

ساد العالم المسلم اليوم اتجاه خطير لاستخدام الأسلوب الاشتراكي في التخطيط الاقتصادي كوسيلة للخروج من التخلف وكأداة للتنمية الاقتصادية وبشر به كتاب اقتصاديون أمريكيون وأوروبيون كحل وحيد للخروج من التخلف(١).

بل روج لهذا الاتجاه مفكرون مسلمون لهم مكانة في العصر من أمثال مالك بن نبي الذي يقول:

(وربما يلتفت المسلم، بعد خيبة أمل في الرأسمالية، في الاتجاه الأخير، في اتجاه الاقتصاد الشيوعي، وبكلمة ألطف: في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي، . لا لأنه يحبذ منطلقاته المذهبية غالباً، بل لأنه بعد أن شاهد مساويء الرأسمالية وتناقضها أخلاقياً وتكنياً مع الفقه الإسلامي، يشاهد نجاح الخطط الاشتراكية في الاقتصاد. وهنا أيضاً سرعان مايصطدم المسلم ببعض جوانبه هذه المتعارضة مع الفقه الاسلامي مثلاً تحديد الملكية أو إلغاؤها، بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام، تعارضاً أعمق من التعارض مع الليبرالية، أو قضية الربا. وفي هذا الاتجاه لم يبق على الاقتصادي أو السياسي المسلم إلا أن يطبق المنهج «الاشتراكي» دون مراجعة أسسه المذهبية البعيدة، وأسباب نجاحة في البلاد التي طبقته على نسبة تمسكها بالفكرة الماركسية كعقيدة.

فللمجتهد أصاب أو أخطأ، أجر بحسب نيته، ولا أحد يشك في حسن نية من حاول تطبيق خطة «الاشتراكية» في البلاد العربية، خصوصاً إذا اعتبرنا - فى

---

(١) Rangner Nurksee, Conditions of Capital Accoumulation in Underdevelopped Countries and

(٢) راجع النظرية الاقتصادية والدول النامية جنار مردال ترجمة إبراهم الشيخ الدار القومية للطباعة والنشر. . وكلا الكاتبين قام بإلقاء محاضرات في القاهرة اعوام ٥٢ ، ١٩٥٥ للتبشير بذلك بناء على دعوة البنك الأهلي المصرى.

حالة الخطأ ـ أنه ليس من رجال السياسة، ولا من رجال الفقة، وإنما هو في جوهر الاختبار على أساس مسلم كان من واجب صاحب الاختصاص الاقتصادي ان لايسلم بها في منطلق تفكيره. ولعله يجدر القول هنا، أن من العوامل التي عطلت نمو الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي مانراه من طرف بعض علماء الدين من تشدد في الاعتراض على الاجتهاد الاقتصادي، بحيث يجمده أحياناً هذا الاعتراض منذ المنطلق(١).

فهل صحيح أنه يمكن عزل الاشتراكية عن عقيدتها وهل صحيح أنها حققت نجاحاً اقتصادياً؟ هذا ماسنجيب عليه بعد. ومنذ أن رفع هذا الشعار شعار «إشتراكية الإسلام» في بلاد المسلمين أخذت البلاد الاسلامية تندفع إلى هذا الوهم وتصلى بناره إلى يومنا هذا مما لايخفى اليوم على أحد، ومما سنبين أسبابه بعد.

---

(١) المسلم في عالم الاقتصاد مالك بن نبى . دار الشروق ١٩٧٢ ص ٥١/٥٤.

الفصل الأول

إندحار الاشتراكية

مقدمة : تكاد تخلو كتب الاقتصاد المعاصرة في التحليل الكلى من فحص هذا التوازن الذى لاوجود له في الاقتصاد الرأسمالي.

ولما كانت الاشتراكية التي أساسها التخطيط لها أصولها في تحقيق التوازن الرأسمالي وأدواته، لزم أن نفرد دراسة خاصة بها بعد أن أصابت بلاد المسلمين وتسللت إليها.

يقول توينبى (إن لينين عندما أخذ يبحث عن عقيدة، استعارها من ألماني يهودى - كارل ماركس - متأثراً بالمدنية الغربية - وان كان لاينكر أن العقيدة الماركسية تقترب من الانكار التام لنظام المجتمع الغربي أكثر من اتجاه أية عقيدة غربية أخرى إلى هذا الانكار، الامر الذي يجعل الماركسية أكثر العقائد الغربية مواءمة لاغراض نبي روسيا في القرن العشرين. وفي الواقع، فإن العناصر السلبيةلا الايجابية في العقيدة الماركسية هي التي جعلتها موائمة للعقلية الروسية الثورية. وهذا مايفسر كيف ان في سنة ١٩١٧، تولى مذهب غربي غريب يناهض الرأسمالية خلع الجهاز الرأسمالي الغربي الذي لايقل عنه غرابة، والذى كان مايزال قائمًا في روسيا في ذلك الحين..)(١).

وقد يأخذ الباحث العجب حين يجد تلك الصلة الفكرية بين ملهم الفكر الرأسمالي كينز وملهم الفكر الاشتراكي ماركس في جوانب رئيسية من التفكير، مما لايستغرب معه ذلك التقارب الذى يحدث اليوم بينهما حيث بلغ القطاع العام في

(١) مختصر دراسة التاريخ . أرنولد توينبي ص ٣٤٠ : ٣٤١
ترجمة محمد شفيق غربال.

العالم الحر ٤٠٪ وحيث تلاشت الفروق الكبيرة بين الرأسمالية والاشتراكية.

ويعرض ماركس تحليله الناقد للانتاج في المعادلة: النقود = السلع = النقود. ان الرأسمالي، وهو الشخصية الرئيسية في كتابه عن رأس المال، يستثمر ماله في إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم كما أنه خارج عن معادلة التبادل التي من إحدى نواحيها ثمن الشراء الذى اشترى به ومن ناحيتها الأخرى ثمن البيع الذي باع به. كما أنه يدفع قدراً معيناً من القيمة في عملية انتاجه ويطالب بقيمة أكبر من السوق. والفرق هوربحه أو دخله في شكل أجور وفوائد تدخل كلها تحت عنوان (فائض القيمة) ولكن من أين يأتى (فائض القيمة) هذا؟ ان ماركس يحاول أن يبين أنه لايحدث في عملية التداول (أى بين الرأسماليين أنفسهم) بل لابد أن يحدث في عملية إنتاج نتيجة أن ثمن العمل (وهو مايعادل قيمة أو حياة العامل) أقل من قيمة استخدامه التي هى إنتاج عمل العامل.

ولكن كيف يحصل الرأسماليون كطبقة على مال أكثر مما ينفقون ؟ هذا هو السبب الرئيسى فى اختلال توازن النظام الرأسمالي وجذور التعارض فيه وهو مصدر النقص الأساسي في الطلب الفعال مادام الدخل الذى يستخلصه الرأسمالي للخدمات التي يقدمها أقل من قيمة البيع التي يجب أن يحصل عليها لإنتاجه.

أما معالجة كينز لمشكلة نقص الطلب الفعال فتختلف أساساً عن منهج ماركس من حيث أن كينز لايستبعد المنظم في معادلة تداول القيم، فالأرباح تعالج على أنها تكاليف، أى أنها (المقادير التي يدفعها المنظم لعوامل الإنتاج مقابل خدماتها السائرة) ومن ثم تكون مشكلة من أين يأتي ربح المنظم مشكلة لاوجود لها فهذا الربح هو جزء من الدخل كما هو الشأن في أى شىء آخر، فالتكاليف زائدة ربح المنظم هى جملة الدخل الناتج من العمالة التي يقدمها المنظم، كما أن جملة إجمالي

الدخل تكون مساوية لقيمة الدخل القومي، وهذه القيمة حسب تعريفها تنتج طلباً فعالا مُساوياً تماماً لقيمة الدخل القومى بفرض أن الدخل كله ينفق على السلع والخدمات ، فليس هناك عجز في عملية الإنتاج كما يدعي ماركس ولكن العجز يحدث في نطاق التداول حين لاينفق جزء من الدخل لسبب أو لآخر على السلع والخدمات ويحدث العجز بحجز جزء من الدخل اختيارياً وعدم إنفاقه على السلع والخدمات أي بالادخار الذى لايقابله استثمار. وإنتاج الدولة كلها يمكن بيعه في السوق مقابل التكاليف مضافاً إليها الربح لأن العمالة قد أنتجت دخلا كافياً لهذه العملية التبادلية والادخار اذن ـ وليس الربح، هو سبب اختلال التوازن، ويتفق كينز وماركس في أن صلاحية النظام للعمل يتوقف على موازنة النقص بالاستثمار وحتى في المجتمع الاشتراكي يرى كينز أن النقص في الطلب الفعال قد ينشأ إذا لم يوازن الادخار بالاستثمار ونلاحظ أن ماركس يربط بين الادخار والربح والواقع أن في أيامه لم تكن الا مدخرات صغيره ونظريته عن فائض القيمة التي تحدد ثمن العمل بقيمة مايؤديه العامل نفسه تستبعد من أول الأمر وجود مدخرات عند العامل.

وبينما اعتبر ماركس الفائدة والربح والإيجار دخولاً استغلالية سماها فائض القيمة فان كينز وافق على هذا العائد بمبرر ندرة رأس المال. وهنا اعترف بها كينز وأدخلها في نظريته ولم يرفضها فى الاجل القصير. (١).

ويقول الدكتور: جمال الدين سعيد:

(في اعتقادي أن كلاً من تحليل اللورد كينز وماركس لمراحل الرأسمالية يوضح قدراً كبيراً مشتركاً وإن اختلفا في طريقة تحديد الهدف.

ففي كلا النظريتين يتوقف عمل الرأسمالية ونجاحها على معدل مرتفع للتراكم

---

(١) الفكر الاقتصادي فريدادند زويج ترجمة عمر القباني الدار القومية للطباعة والنشر ص ٧٢ د ٧٣.

الرأسمالي الناجم عن تفاوت في توزيع الدخول والثروات ، والذي يؤدي إلى قدر كبير من المدخرات المحتملة والتي يجب أن تتحقق في شكل أصول رأسمالية جديدة، والبديل هو البطالة الشاملة. وهذه المدخرات المحتملة يمكن أن تحقق على شكل سلع استهلاكية أو خدمات لأن تفاوت الثروات والدخول إنما يصاحبه ميل منخفض للاستهلاك.

فالتخلص من ضعف الاستهلاك يوجب التخلص من عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات وإلى هذا القدر يتفق كل من كينز وماركس. ولكنهما يختلفان في أسلوب العلاج، فبينما يرى كينز الحل في اشتراكية الاستثمار، والتى تؤدي «فى نظرة أوتوماتيكياً إلي اشتراكية فائض الدخول، وبالتالي» نقلل لحد كبير من سوء التوزيع فلا يقف عائقا أمام التوظف الكامل ، وإذا ذاك يصبح الاستثمار نشاطاً جماعيا يقوم على الاحتياجات الجماعية وليس حافزاً للربح إلا أن ماركسى يرى الحل في تأمين أدوات الانتاج والثروات المقررة ، المعدنية للدخل . . إن كينز يرفض هذا المنطق فهو يعتقد أن الأصول الرأسمالية إنما تدر دخلا بسبب ندرتها ولكنها إذا لم تعد نادرة فإنها لن تدر دخلاً لأصحابها ، وحينما تتوقف الأصول الرأسمالية عن إدرار الدخل فإن العمل وحده العقلي والعضلي سوف يصبح مصدراً للدخل وهذا يؤدي إلى أن العمل عنصر الإنتاج الوحيد .

وماركس يؤمن بنظرية العمل كمحدد للقيمة، وكينز يعطف على هذه النظرية، وهو يختلف مع ماركس اذ يدخل فيها عمل المنظم باعتبار أنه أجر. وهو كماركس يرى أسباب الصراع الطبقي كامنة في الملكية، وهو كماركس يرى عيوب الرأسمالية الحرة واضحة، إنهما يختلفان في أسلوب العلاج، فبينما كينز يرى التطور المتدرج يرى ماركس الحل الثورى بإراقة الدماء والقضاء على الطبقة الرأسمالية وجعل أدوات الإنتاج بل السلع الاستهلاكية المعمرة ملكية عامة أى يرى نقل الملكية إلى

المجتمع . (١)

وكينز يطالب بإلغاء عائد رأس المال وفي فترة الانتقال لايرى ضرورة إطلاقاً لبقاء سعر الفائدة مرتفعاً، فهو يعتبر أنه لاعلاقة البته بين سعر الفائدة وبين حجم المدخرات . إن سعر الفائدة في نظره ليس جزاء الامتناع عن الاستهلاك وإنما هو جزاء التضحية بخاصية هامة تتمتع بها النقود وهي خاصية السيولة . ولما كان كينز يتوقع هبوط منحنى الكفاية الحدية لرأس المال في الاجل الطويل نتيجة للتوسع في الاستثمار وهبوط الغلات المستقبلة وتوقع إرتفاع ثمن العرض فإنه يرى من صالح المجتمع أن يهبط سعر الفائدة بحيث يتمشى مع معدل الكفاية الحديه لرأس المال باعتبارهما محددين فيما بينهما لحجم الاستثمار. ولقد ذهب كينز إلى حد المطالبة بإلغاء عائد رأس المال واعتبر أن الفائدة لاتدفع مقابل تضحية حقيقية جوهرية فليس هناك من أسباب ذاتية تدعو لندرة رأس المال كما هو الحال في الأرض مثلاً . ولذلك فهو يود لو تختفي الدخول الريعية من النظم الرأسمالية، على أن يكون هذا الاختفاء تدريجياً وبصفة مستمرة(٢) .

ومن قبل ذلك نادى ماركس بالقضاء على كل الدخول الريعية على اعتبار أنها سرقة يقول انجلز (ومن السخف ان نفترض أن العمل غير المدفوع الأجر لم يظهر إلا في الظروف الحاضرة حيث يقوم بالانتاج الرأسماليون من ناحية والعمال المأجورون من ناحية أخرى. والعكس هو الصحيح ، فقد كان على الطبقة المضطهدة في جميع العصور أن تؤدي عملا غير مدفوع الأجر. . ولقد تغير الشكل الآن ولكن الجوهر يظل كما هو، وطالما يتملك جزء من المجتمع احتكار وسائل الإنتاج، فإن على العامل سواء كان حراً أو غير حر أن يضيف إلى وقت العمل

---

(١) النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية . د. جمال الدين سعيد ٥٠٦ ، ٥٠٨ .

(٢) النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية د . ج ال الدين محمد سعيد ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

اللازم لبقائه وحفظ أوده وقت عمل لإنتاج وسائل المعيشة اللازمة لملاك وسائل الإنتاج(١).

وواضح في كلا المدرستين الكينزية والماركسية اللتين تسودان العالم كله اليوم صفة المذهبية أي محاولة إيجاد فلسفة تقيم عليها بناءها الاقتصادى. وهذا قد يتصوره البعض عن ماركس ولكنه يستبعده بالنسبة لكينز. ولكن الأمر يصبح بسيطاً حين يقرأ له (أن الغرض من الكتاب عموماً يمكن وصفه على أنه بناء اشتراكية مضادة لماركس فهى ترفض الافتراضات الكلاسيكية بعكس ماركس الذى يقبلها، وعلى تحرير المنافسة بدلاً من تقييدها)(٢).

وابتداء يجب ان نميز بين الاشتراكية والإصلاح الاجتماعى، ويرجع ذلك إلى اعتياد بعض المصلحين الاجتماعيين تلقيب أنفسهم بالاشتراكيين بالرغم من أنهم يرفضون الظاهرة الأساسية للاشتراكية وهي ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج وإدارته لها والمفهوم العقيدي لها. فالمصلح الاجتماعي يؤمن بأنه لو وضعت قيود كافية على السلطات التي يزاولها ملاك السلع المنتجة فيما يتعلق بتقرير مصير إنتاجهم فإنه يكون من المستطاع ترك ملكية وإدارة هذه السلع في يد الأفراد. والاشتراكيون لايقبلون هذا الرأي ويرون أن نقل هذه السلطة من الفرد إلى المجتمع هو الضرورة الأساسية لنظام اقتصادي سليم.

ولنبين هذه التفرقة بوضوح نرى مثلاً دعوة المصلحين الاجتماعيين إلى إعطاء العمال حقهم من الأجور أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين ظروفه، فإن هذه الدعوة تتضمن قيوداً على حق الملكية ولكن هذه الدعوة ليست ماركسية. فهى ترمى إلى تنسيق بعض حقوق الملكية ولكنها لاتتجه إلى إلغاء الملكية الفردية

---

(١) رأس المال كارل ماركس بقلم فردريك انجلز ص ٢٠/٢١ ترجمة حمدى عبدالجواد دار الثقافة الجديدة.

(٢) Tthe general Theory of Imployment, Money and Interest J.M Keynes p. 355.

واعطائها للمجتمع.

وهناك ظاهرة أخرى يجب أن تميز وهى ملكية الدولة لبعض المشاريع الأساسية الخاصة بالخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات والغاز.. الخ.. إلى غير ذلك من الخدمات المتصلة بالصحة والأمن والضرورات المعيشية. ولكن هذه الحالة لايمكن تصويرها أبداً بأنها اشتراكية فإن مؤيدي هذه السياسة يتمسكون بالملكية الخاصة وبالإدارة الخاصة ويعتبرون هذه الملكية الاجتماعية استثناء للصالح العام بينما أن الاشتراكية في موقف مضاد تماماً إلا أنها ترمي إلى تغيير كلى للنظام (١) فليس مدار مناقشتنا هنا هذه الاتجاهات الإصلاحية وإنما مجال المناقشة هو الاشتراكية بمعناها المتعارف عليه وهو انتقال وإدارة السلع الإنتاجية من أيدي الأفراد إلى أيدي المجتمع بدرجة أو بأخرى ومايترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

نشأة الاشتراكية :

لنعبر التاريخ ولانتوقف إلا وقت أن استعملت كلمة الاشتراكية على يد «روبرت أوين» فقد كان يرى أن الناس يمكن أن يحققوا أكبر قصد من الفائدة من القوى الإنتاجية إذا ماتعاونوا في سبيل المصلحة العامة وقضوا على الملكية الخاصة والربح وأقاموا مجتمعات صناعية وزراعية تحكم نفسها بنفسها.. وكان يرى أن نمو الآلية سيؤدي إلى البطالة من جهة وتراكم الإنتاج من جهة أخرى، ولاعلاج لذلك إلا إذا اتسع نطاق السوق عن طريق رفع أجور العمال وهذا لايتم إلا في ظل المنافسة الحرة ورأى أن لامفر من التنظيم الاشتراكى إذا أردنا أن يكون الإنتاج الوافر سبيلاً للرخاء. وفي صنعه المشهور في نيولانارك بنى بيوتاً صحية للعمال وأنشأ لهم مخازن يشترون منها حاجاتهم بأسعار مخفضة وشيد مدارس

---

(١) النظم الاقتصادية المقارنة. وليام لوكس ص ١٢ مترجم الدار القومية للطباعة والنشر.

للحضانة تعنى بالأطفال. وخصص أموالاً لعلاج المرضى وإعانة الشيوخ أو الذين أصيبوا بحادث أو بعاهة أثناء العمل وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال. وقد وضع برنامجاً كاملاً لنظام العمل وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال. وقد وضع برنامجاً كاملاً لنظام تعاوني من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ عامل في مبان جديدة للسكن. ويتعاون هؤلاء العمال في الإنتاج دون أن يكون الربح رائدهم بل التعاون. وحاول اختبار نظريته التعاونية في أمريكا فأنشأ عام ١٨٢٥ وحدة في إحدى الولايات، ولكنه فشل في تجربته وعاد إلى انجلترا فقيراً سنة ١٨٢٩.

وقد بنى «لوى بلان» أفكاره في كتابه تنظيم العمل سنة ١٨٣٩ على أن اقتصاد المجتمع قائم على المنافسة المجحفة وعلاجها إنما يكون بسيطرة الدولة على الصناعة فتقيم الدولة الورش الوطنية التي تكفل العيمل للعمال بأجر مناسب وقد فشلت الخطة التجريبية فشلاً ذريعاً.

واشتهر« برودون »بكتابة (ماهي الملكية؟) سنة ١٨٤٠ ثم بجوابه المشهور (الملكية هي السرقة) وكان يرى أنه لايمكن تغيير النظامي القائم إلا بإلغاء الدولة وكل سلطة من السلطات ويترك تدبير الشئون الاقتصادية إلى جهود الفرد العادية ودعا إلى تكوين مصرف للتبادل يودع فيه العامل ثمة عمله نظير كوبون يؤدى مهمة النقود. وقد أقيمت هذه المصارف على سبيل التجربة إلا أنها انهارات إنهياراً سريعاً ومن أسباب هذا الانهيار عدم تقدير أهمية عنصر الطلب في اتجاه هذه المصارف فقد لايطالب نوع من السلع التي أودعها العامل.

ثم ظهر ماركس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وسط البؤس الذى نشرته الرأسمالية والمظالم الاجتماعية التى عاناها المجتمع من استغلال أصحاب الأعمال. ولقد كانت هذه الحالة مثار سخط المصلحين في ذلك الوقت، إستغل ماركس هذا السخط في الدعوة لنظريته الجديدة في الاشتراكية.

وقد صور ماركس تاريخ الانسانية كله على أساس أنه صراع بين الطبقات تستغل فيه طبقة أخرى كالصراع الذى دار قديماً بين الأحرار والأرقاء، ثم بين الأمراء والفلاحين وكذلك بين الرؤساء والعرفاء في نظامي الطوائف، وأخيراً قام حديثاً منذ عهد الثورة الفرنسية بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. وتزداد حدة الصراع من الاتجاه الحتمي للرأسمالية في تركيز الملكية في أيدى قلة من الرأسماليين وزيادة بؤس الطبقة العاملة وهذا يؤدى في أريه إلى الانفجار الثورى الذي يغير علاقات الانتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية.

ويزعم أنه بتحول علاقات الإنتاج من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية ينتهي صراع الطبقة، وينتهى التناقض بين مصالح الناس وهذه الملكية العامة المشتركة ستؤدي إلى رفع الحواجز أمام توسع الإنتاج مما يؤدي إلى توفر المنتجات توفراً كاملاً بحيث تصبح الندرة معدومة.

وهنا لن يكون هناك سبب للملكية أو الصراع وسيأخذ الجميع حسب حاجاتهم.

وهذا هو أكبر وهم عاشته البشرية في عصرها الحديث وهو مايسمون الاشتراكية العلمية التي قدمها ماركس باسم المادية الجدلية فأشقت البلاد والعباد وحولتهم إلى عبيد في بلاد الاشتراكية يطحنون ويستعبدون. يقول انجلز عن هذه الوهم (تماماً كما أن داورن اكتشف قانون تطور الطبيعة العضوية فإن ماركس اكتشف قانون تطور التاريخ الانسان والحقيقة ببساطة التى أخفادها شطط المذاهب الفكرية أن الانسان لابد أن يأكل وأن يشرب وأن يلبس وأن يسكن قبل أن يرسم السياسات أو العلوم أو الفن أو العقيدة.. الخ ولهذا فإن إنتاج حاجات الحياة الأساسية وبالتالي درجة التقدم الاقتصادى فى فترة معينة أو حقبة معينة هي التي تقوم عليها الدولة والمؤسسات والنظم القانونية والفن وحتى أفكار العقيدة للناس وهي التي تشرحها لا العكس كما كان يحدث من قبل(١).

1 - Introduction to Dialecties of Nature. F. Engels p. 88189

وخلاصة قوله أن الحياة الاقتصادية الممثلة في أدوات الإنتاج من أرض ورأس مال هي التي تحدد علاقات الانتاج كالملكية وعلى أساس هذه القاعدة الاقتصادية تتولد النظم الاجتماعية والسياسية والفكرية فليس الإنسان هو الذي يحدد اقتصاده بل العكس. (١).

وعند رحلة معينة من تطورهم تدخل قوى الإنتاج المادية في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة، أو بالتعبير القانوني عن الشيء ذاته مع علاقات الملكية التي كانت تعمل خلالها حتى ذلك الوقت. (٢).

وقد اعتبرت نتيجة لذلك الوهم الملكية أكبر وسيلة لاستغلال الناس وتعويق سيرتهم. .

يقول ماركس (ان الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريق الإنتاج الرأسمالي هي السلب الأول للملكية الخاصة القائم على أساس العمل الفردي، ولكن الإنتاج الرأسمالي يولد بقوة القانون الطبيعي الذى لايتغير ـ القوة التي تسلبه أى تنفيه. وهذا سلب السلب «نفي النفي» هذا السلب الثاني لايؤدي إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدهـا على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج التي ينتجها العامل بنفسه.

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردي إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحول الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية إجتماعية. كان الأمر في الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس أما في الحالة الأخيرة فالذي يعنينا هو الاستيلاء على مايملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس)(٣).

---

(١) رأس المال كارل ماركس ترجمة د. راشد الراوي جـ ٢ ص ٢٢٣/٢٢٥

(٢) نقد الاقتصاد السياسي كارل ماركس المقدمة.

(٣) رأس المال كارل ماركس ترجمة دكتور راشد الراوي جـ ٢ ص ٢٢٣/٢٢٥.

فالاقتصاد الاشتراكي يقوم على قواعد محدده :

١ ـ قيام الثورة الاشتراكية التي يسيطر بها العمال على الحكم كشرط أول.

٢ ـ تأميم الدولة لكل عناصر الإنتاج والقضاء على كل دخل سوى أجر العامل.

٣ ـ النشاط الاقتصادي عن طريق جهاز التخطيط وكل العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عن طريق الدولة.

وهم المادية الجدلية :

إن المادية الجدلية هي الأسطورة الكبرى التي تبرر بها الأخطاء ويملى بها للطغيان فحين يطغى الدكتاتور تكون الحتمية التاريخية والتفسير العلمي طوع بنانه يبرر له، وحين يفشل يتحول الفشل نجاحاً عن طريق التحليل الغامض الذي يسمونه جدلاً علمياً والعلم منه براء.

مثلا أدت الشيوعية الحزبية في الفترة بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ إلى إنهاك قوى روسيا إلى حد اضطر لينين إلى العودة إلى أساليبه الخاصة، وأطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة.

ففي ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ صودرت كل الملكيات الكبيرة بدون تعويض وآلت الملكيات الزراعية إلى مجالس الفلاحين وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ خضعت كل المؤسسات الصناعية والتجارية للإشراف الفعلي المباشر للعمال على فائض الإنتاج عيناً. ومضت أربع سنوات وفشلت التجربة وخرب الاقتصاد وأنشبت المجاعة مخالبها في كبد الشعب المسكين نتيجة هبوط الإنتاج الصناعي إلى خمس ماكان عليه قبل ذلك وإزداد التضخم فإنهارت العملة إلى ١٪ من قيمتها ومني إلغاء النقود بالفشل وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ أفاق لينين قليلاً فألغى الاستيلاء على فائض الإنتاج عيناً. وبعد ثلاثة أيام عادت حرية التجارة الداخلية وفي ١٧ مايو سنة ١٩٢١ صرح لصغار المنتجين أن يبيعوا منتجاتهم لحسابهم وفي ٧ يونيو سنة ١٩٢١

ألغى تأميم كل المؤسسات الصناعية التي لايزيد عدد العمال فيها على عشرين عاملاً وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٢١ أتيح للأفراد والشركات أن تقيم مصانع مملوكة لها ملكية فردية. وعندما انعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي في مارس سنة ١٩٢٢ قال لينين (قد يكون الواحد منا شيوعياً مناضلاً ناجحاً مخلصاً لبلده مضحياً في سبيله ولكن مع هذا لايصلح تاجراً لأنه ليس رجل أعمال ولأنه لم يتعلم ذلك، أو لايريد أن يتعلم ولايعرف أنه يجب أن يبدأ من ألف باء. هذا الشيوعي الثوري الذى قام بأكبر ثورة في تاريخ العالم والذي تحدى أربعين دولة لربع قرن! يلزمه أن يتعلم درساً من سمسار عادي لم يعمل إلا الجري لمئات السنين في بيوت التجارة) وقال (كفوا عن المناقشات البيزنطية عن العلاقة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة ولاتنسوا المهمة الاساسية) أي مهمة الإنتاج لدرء المجاعة.

ونشر لينين فى جريدة كراستايانوفا في ٢٨ إبريل سنة ١٩٢١ قوله (إننا أغبياء وضعفاء، وقد اعتدنا القول أن الاشتراكية شيء حسن وان الرأسمالية شى سيء ولكن الرأسمالية ليست سيئة إلا بالنسبة إلى الاشتراكية أما بالنسبة إلى القرون الوسطى حيث لاتزال روسيا متأخرة، فليست الرأسمالية سيئة).

وقد عارض المراجعة الكثيرون من أتباعه ووصفوها بأنها رجعية ولم يجد لينين سوى تبريراً واحداً هو الضرورة القصوى. ولكن الماركسيين اليوم لايعدمون من أساليب الجدل ما يضعون به هذه الحادثة ليصبح كل شيء مفسراً تفسيراً علمياً.. قالوا إن الاعتراضات التي قامت في ذلك الوقت إنما قامت لقصور فهم الجدليه. إن السياسة الاقتصاية الجديدة هي النقيض الجدلي للشيوعية الحزبية وسياسة ستالين منذ عام ١٩٢٤ وما بعده بمثابة تآلف النقيضين. وهكذا يتحول الخطأ بالتأويل والتزوير لا إلى صواب فحسب بل إلى حق مطلق لابد من الإيمان بحتميته.

ان الاستثمار الفردي لم ينته فى الاتحاد السوفيتى ، أليس هناك قطاع خاص بنص القانون؟ ثم إن الصحافة السوفيتية كتبت أن هناك من يصنع لحسابه المناجل الزراعية وبعض المشاتل الزراعية ويبيعها في المناطق التي لاتتوفر فيها هذه الأشياء وأن هناك من يمتلك السيارات ويؤجرها لمن يدفع ثمنها . وفي مقاطعة واحدة وجد بها ٨٨٠ مالكاً يزرعون البصل في قطع صغيرة من الأرض اقتطعوها من المزارع الجماعية لحسابهم . وأسوأ شيء أن بعض هؤلاء يستأجرون عمالاً يشترون عمل الآخرين بأجور عالية نسبياً وهذه هي أكبر جريمة عند الشيوعيين . وكثيراً ماتلجأ بعض المصانع إلى هؤلاء وتشتري منهم قطع الغيار. وبعض اعضاء الحزب الشيوعي نفسه يشترون منهم الملابس الأنيقة(١)٠

وفي ضواحي موسكو قام، ملوك النحل ، كما تسميهم الصحافة السوفيتية باستغلال أزمة السكن وأقاموا بيوتاً فاخرة باعوها في السوق بالطريقة التقليدية . وإننا لنجد نتيجة لاستحالة التخلص من الملكية ووجودها على أشكال منها ملكية الحكومة ـ وملكية المزرعة الجماعية ومنها الملكية الفردية ـ أن وجدنا ثلاثة أسواق للسلعة الواحدة سوق الحكومة وسوق المزرعة الجماعية والسوق الفردي .

ولقد بدأت الثورة السوفيتية سياستها في الأجور بالمساواة فما لبث أن شاع الكسل والتواكل ونقص الإنتاج بصورة كبيرة هددت بالخراب ولم يجد استخدام الإرهاب أو الإكراه في حفز العمل ثم كانت المراجعة .

وقام ستالين بحملة تطهير واسعة ضد معارضية في الرأي قتلاً وتشريداً وصرح سنة ١٩٣٤ : (إن هؤلاء يحسبون أن الاشتراكية الشيوعية تستلزم المساواة في الأجور. الا ما أسخفه من رأي . إن المساواة التي نادوا بها اضرتنا أكبر الاضرار.)

ولما كان التفاوت في الأجور لايفيد إذا لم يسمح بالملكية . فسمح بها في حدود

---

(١) المجلة ـ يناير سنة ١٩٦٠ ـ د . أنور عبدالعليم .

وسمح بالميراث. ولقد جاء في الدستور السوفيتى الجديد في المادة العاشرة (إن حق المليكة الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم في مساكنهم واقتصاديات بيتهم الإضافية وفي الحاجات والأدوات المنزلية وفي الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والراحة. وكذلك حقهم في إرث الملكية الشخصية حق مصون بموجب القانون).

وفي المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ من الدستور السوفيتى نظمت الملكية الخاصة. فللمصانع غير الاجير Artist كصانع الأحذية مثلاً حق في تملك وسائل الإنتاج وثمرات عمله بشرط عدم استغلال عمال أجراء. وأيضاً للمزارع الحق في تملك المواشى والطيور والادوات الزراعية البسيطة ومنتجات حقله ومنزل المسكن والأدوات المنزلية مع ملاحظة أن الأرض المقام عليها السكن والأرض الزراعية ملك للدولة وليس له فيها الا حق المنفعة والمدخرات لايستطيع الأفراد استغلالها إلا في الاستهلاك أو إيداعها في بنوك التوفير أو استثمارها في قروض الدولة.

ورغم هذه الصورة من التساهل في مباديء النظرية الماركسية فإنه نظراً للتضييق على الملكية فإن دافع الإنتاج يعتمد في الاتحاد السوفيتي على القوانين التي تبين كيفية معاملة العمال الذين قامت من أجلهم الثورة الشيوعية.

ففى مرسوم ١١ أكتوبر ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم الصادر في يناير سنة ١٩٤١ نص على أن العامل السوفيتي يجب ان يتقبل أي عمل تكلفه به الحكومة أينما يكون هذا العمل.

وفي مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ المؤيد بالمرسوم ١٠ اغسطس ١٩٤٠ ينص على أنه لايجوز للعامل السوفيتي أن يترك العمل المفروض عليه باختياره فإذا فعل ذلك اعتبر خائناً واستحق عقوبة عشر سنوات في معسكر العمل.

ومرسوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢، ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٠ يقرر عدم جواز التغيب عن العمل بدون إذن رسمي سابق وكل تغيب عن العمل أو تأخر عن

موعد مباشرته ثلاث مرات في خلال شهر واحد يستوجب فصل العامل وحرمانه من مسكنه وعقوبته السجن من ستة أشهر إلى اثني عشر شهراً.

وقانون ٢٦ يونية سنة ١٩٤٠ الذى يعطي لمدير المصنع أو محل العمل الحق في توقيع العقاب بالسجن مع الأشغال الشاقة إلى أربعة أشهر بدون رفع الأمر إلى المحكمة فإذا رأى أن مخالفة العامل تستوجب عقوبة أشد قدم العامل إلى محكمة الشعب.

ورغم انه صدر فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٥٦ مرسوم يخفف من هذه القسوة كتخفيف عقوبة السجن والعمل الاجبارى لمن يتغيب عن العمل إلى الحرمان من مزايا أقدمية الخدمة إلا أن العامل لازال واقعاً تحت ضغط كتاب العمل Labour book الذى ينظم الرقابة على القوة العاملة حيث ان تسجيل الاخطاء به والعقوبات الموقعة على العامل يحرمه من تشريع التأمينات الاجتماعية الذى لايستفيد منه إلا من كان كتابه نقياً فى فترة تتراوح بين سنتين وخمس عشر سنة بحسب السن والجنس وطبيعة العمل(١).

قصور الاشتراكية :

لقد قدم الاقتصاديون الاشتراكيون حلولاً عديدة لنظام الإنتاج بغير طريق جهاز الأثمان فوجدنا من يقترح خطة محاسبية ومن يقترح خطة تنافسية.

أما الخطة الأولى فمشروحة في كتاب «اوسكار لانج وفريد م . تيلور» وقد قامت هذه الخطة على أن السلطة القائمة على تحديد الأسعار تتوافر لها بيانات معينة هى :

١ ـ مايفضلة المستلكون كما يتبين فى رغباتهم في المشترى بالنسبة للبضائع المختلفة ومقادير الشراء بالأسعار المختلفة أو بعبارة أخرى احصاءات الطلب ويمكن التأكد من ذلك في التجربة مع المستهلكين الذين يشترون بأثمان مختلفة في مدى معين من الزمن.

---

(١) الشيوعية اليوم وغداً. مقال «الشيوعية والفرد د . عبدالله العربي ص ١٧٧ / ١٧٨).

٢ ـ الشروط التى تفرض بدائل على أساسها وتبين ذلك جداول موضوعه على أسس هندسية تبين مدى الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي في كل مجموعة مع تنوعات متفرقة من جميع المنتجين الآخرين.

٣ ـ الكميات المتوفرة من كل نوع من كل عامل إنتاجى، ومن هذه المجموعات من البيانات المعروفة إذا قدرت قيمة كل نوع من كل عامل إنتاجى يمكن تكوين معادلات ييسر تحليلها المعرفة الكمية التي يمكن تخصيصها لكل استعمال من كل عامل انتاجي.

ويقترح «تيلور» للحصول على قيم العوامل المستعملة في هذه المعادلات أن تستخدم طريقة التجربة والخطأ بأن تنتخب مجموعة من قيم العامل بطريقة عرفية في البداية. ثم يجري مديرو الصناعات الاشتراكية جميع عملياتهم على أساس افتراض أن هذه القيم المؤقتة صحيحة تماماً والتقييم المرتفع سيدفع السلطات إلى الاقتصاد فيه مما يظهر فائضاً من نهاية في الفترة الإنتاجية والعكس.

وبمتابعة المحاولات نصل إلى التقويم الصحيح الذى يظهر الأهمية النسبية وبعبارة أخرى يمكننا الوصول إلى الثمن الحسابي الصحيح لكل عامل إنتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ ـ ويرد «لانج» على الأستاذين «هايك وروبنز» بإنكاره ضرورة المعرفة بالرياضيات أو بوظائف الطلب والعرض للوصول إلى الأثمان الحسابية الصحيحة فمن السهل معرفتها بمجرد مراقبة الكميات المطلوبة بالمعروضة فتعدل ثمن السلعة أو الخدمة حيثما يظهر زيادة أو نقص في الطلب عن العرض ويدلل بان ذينك الاستاذين يعملان مئات المعادلات في تقرير ما يحتاجان من غذاء ولبس . وحصيلة السوق التنافسي هو اتجاه رجال الأعمال إلى تحقيق أدنى تكلفة في تجميع عوامل الإنتاج. وأن يجعلوا ثمن المبيع يغطي ثمن التكلفة ويرى «لانج» أن ذلك يتحقق أيضاً فى الماركسية حيث يقوم المجلس المركزي للتخطيط بوظائف السوق حيث يوفر نفس الشروط الأساسية عن طريق الاستعمال القياسي

للأثمان في الحسابات ونقطة البداية تكون مسترشدة بالأثمان التاريخية. (١).
على أن هذا الحل غير مناسب لأن عدم ثبات أذواق المستهلكين والتغير الدائم للسكان وأساليب الإنتاج سيجعل الحل الحسابي غير سليم وغير عملي أمام حركة المدلولات الاقتصادية وتغيرها باستمرار، فضلا عن تعددها ، مما يستوجب تعديلات مستمرة في تخصيص عوامل الإنتاج ويجعل طريقة التجربة والخطأ مستحيلة التحقيق وفيما يختص باعتراض لانج على «هايك» «وروبنز» فإنه إن صح أن الإنسان كفرد يرتجل في سياسته الاستهلاكية فإنه لايقدر أبداً أن يرتجل وهو فرد في سياسته الانتاجية فما بالك بمجلس التخطيط للدولة كلها، وعملياً لانجد إلا قليلاً من الافراد الذين يرتجلون في سياستهم الاستهلاكية وإنما هم يخططون لها أيضاً بمقارنة دخلهم على الإشباع الحاضر والآجل وعلى توزيعه على مختلف السلع وعلى نظرته لبدائل هذه السلع . . الخ وهى مسألة إن كانت سهلة على فرد واحد فهي صعبة على مجموعة أفراد على نطاق الدولة مجتمعة.

ويدافع اشتراكيون آخرون عن خطط تحديد الأثمان في النظم الاشتراكية بأنه يمكن إيجاد أساس كاف من التنافس لتقرير قيمة تنافسية للسلع المنتجة والسلع الاستهلاكية وهذه الظواهر التنافسية للأسعار يمكن إما أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية إلى حد ما وإما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط والتسعير لتوجيه الأسعار والإنتاج والاستهلاك نحو أهداف متمشية مع الموازنات النظرية الموجودة في نظام تحديد الأسعار في الرأسمالية.

وقد وضع اقتصادي بريطاني هذا المشروع فى شكل مفصل فاقترح أن تشكل بداخل كل صناعة في النظام الماركسي عدد من الوحدات المملوكة من الحكومة ولكنها متمتعة باستقلال شبيه بالكامل ويتناول هذه الاستقلال بيع منتجاتها

---

(١) تخطيط الانتاج في الدولة الاشتراكية (اوسكار لانج) فريد م تيلور) ترجمة: أحمد رضوان عز الدين. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

واستئجار الأراضي والأيدي العاملة ورأس المال.

وفي الطلب الحادث على التموينات المتوفرة لدى عوامل الإنتاج ستنشأ أسعار تنافسية لكل نوع من كل منتج وبذا تعرف كل وحدة مقدار ماتتكلفه لإنتاج ماتصنع.

وبطريقة البيع التنافسي بمعرفة هذه الوحدات المتفرعة تتكون الأسعار بقدر الإمكان بحسب التكاليف، . ويكون الإنتاج بقدر مايشتريه المستهلكون بهذه الأسعار المعادلة للتكلفة . وبهذا تصل أسعار السلع الاستهلاكية في الاقتصاد الاشتراكي إلى الموازنة بنفس الطريقة التى تجرى في نظام رأسمالي تنافسي. وبتحديد الطلب الذي تعمله وحدات الانتاج هذه على عوامل الإنتاج تستطيع هذه الأسعار أن توجه العوامل إلى الاستعمالات الممكنة بشكل موضوعي بنفس الصورة كما في النظام الرأسمالي.

غير أن هذه الخطة تتعارض مع أصل من أصول الاستثمار الاشتراكي لأنه قائم على تخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادى من المركز مما يجعل ضرورة سير الوحدات الإنتاجية على التخطيط ويؤدى إلى التعارض مع الحرية في تحديد إنتاجها على أساس تنافسي.

كما أن هذا الاقتراح معرض لاعتراض آخر جوهرى حيث أنه لايمكن تحديد أسعار عوامل الإنتاج في النظام الماركسي على أساس تنافسي حيث أنه وفقاً لمبادىء الاشتراكية تكون غالب السلع الانتاجية ملكاً للدولة وبذا تكون جميع الواحدات المستقلة في تمويناتها من الأرض ورأس المال مشتراة من نفس البائع، فلايوجد مصدر بديل آخر للتوريد يمكن للوحدة المنتجة أن تنقل إليه طلبها مما يؤدي بالمالك الوحيد أن يكون مضطراً لتحديد أسعار عوامل الإنتاج تحكمياً. وحينما يكون إيجار الأرض وعائد رأس المال محدداً بهذه الطريقة فإنه بدخوله في حساب التكاليف بالنسبة للسلعة يكون السعر تحكمياً أيضاً وبهذا تكون الكلفة والأسعار محددة

بطريقة عشوائية وتختلف أساساً عن السوق التنافسي. وهذا أيضاً معناه أن تخصيص الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة سيكون تحديده أيضاً تحكمياً بعكس الموقف في السوق التنافسية.

ومن هنا ننتهي أنه لانجد موازنات الأسعار التي تعادل بين العرض والطلب بل تفرض أسعاراً محددة في السوق الاشتراكية أما الموازنات فتتم على حساب حرية المستهلك وعلى حساب حرية اختيار العمل. فبدلاً من قرارات المستهلكين المستعملين لكافة حرياتهم والمشتغلين المختارين لعملهم بكامل حرياتهم، والتى تعكس وتنسق حركات الأسعار في السوق تضع الاشتراكية قرارات للتسعير يجدها المستهلك أو المشتغل أو كلاهما مملاة عليهم في النهاية وبناء عليه يتعين في النظام الاشتراكي على المستهلك والعامل أن يعدا رغباتهما لتتفق مع الغرض النهائي للتخطيط الاشتراكي بعكس السوق الذي يستجيب أصلاً لرغبات الناس ويجد العامل فيه حريته ليختار نوع العمل الذي يريده.

ومن هنا كان النظام الماركسي يوجه فيه الإنتاج عن طريق التوجيه المركزي بطريقة تحكمية غير خاضعة للمستهلك بل إن المستهلك يكون خاضعاً في النهاية للإنتاج المركزي.

والمدخرات في النظام الماركسي تعتمد أساساً على مدخرات الدولة وبالنسبة للأفراد تنعدم عندهم هذه الرغبة لانعدام التوريث والملكية الفردية التي تستفيد من تشغيل العمال. ولهذا يميل الأفراد إلى استهلاك دخولهم بالكامل وفي هذا ضياع لجزء هام من موارد التقدم في المجتمع. ولقد أباحت الاشتراكية تحت ضغط الضرورة سعر الفائدة على المدخرات لجذب أموال الأفراد منذ السماح ببعض الملكية. وهذه الطريقة رغم أنها غير مجدية إلا أنها تتعارض مع طبيعة النظام الماركسي، فوفق المفهوم الماركسي فإن سعر الفائدة هذا يؤخذ من نتاج العمال وسواء كان هذا الأخذ مباشراً في المشروع الفردي أو غير مباشر بأن تعطيه الدولة على

سندات فإنه يدخل في مفهوم فائض القيمة وكان أولى بهؤلاء الاشتراكيين أن يبيحوا الربح لأنه عائد حق قدم لرأس مال مدخر يشترك في الغنم والغرم. ومن هنا نعلم إلي أى حد يتناقض الاشتراكيون في التطبيق مع مفاهيم النظرية ويظهر بوضوح أن الربا علامة رئيسية في ظل أى نظام إسلامي مهما كانت شعاراته.

ترشيد العرض والطلب

إن أكبر الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي للاشتراكية هو صعوبة القيام بالعملية الانتاجية وقصور أساليبها. ففى العادة يكون الربح هو دافع الإنتاج لأنه يؤدى إلى ظهور أصحاب الأعمال المخاطرين الذي سيؤدي تنافسهم للابتكار وإرضاء المستهلكين. ففي هذه الحالة تدور العجلة الإنتاجية بيد عدد كبير من المنتجين يشمل المجتمع كله ومن ثم فإن القرارات ستكون متجاوبة مع حاجات الأفراد على أوسع نطاق. ولكن مجلساً يتكون من أفراد معدودين في نظام اشتراكي لن يكون في إمكانه إلا أن يفرض إشباعاً معيناً على المستهلكين لايستجيب لرغباتهم.

وقد يعاب على الأفراد قصور عزيمتهم وعدم دقة تخمينهم عن المستقبل وأن هذا يحد الإنتاج. والواقع أن المستقبل غير معروف مما يؤدي بالفرد إلى الحذر، ولكن هذا الحذر من جهة أخرى فيه حفاظ على موارد الدولة، وإذا لم يوجد هذا الحذر عند مجلس التخطيط تكون نتائجه أسوأ من نتائج مجموع الأفراد في قرارتهم التنافسية فضلاً عن أن مجلس التخطيط إنما هو عينة من مجموع الأفراد، في طبيعة تقديرهم ضعف مما يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع كله ضمن فساد توقعهم وفشل سياستهم، ولهذا كان تعاون المجتمع ككل في العملية الإنتاجية على شكل خلايا فردية حية أضمن وأسلم في تخطيط السياسة الإنتاجية عامة.

ولاننسي أن الأمر يتعلق بالمستقبل بمعنى أنه مهما كان للمجلس من معلومات أكثر من معلومات الفرد المنتج فإنه لن يكون تقديره بالنسبة للمستقبل الذي يتعلق

بحاجات الأفراد أكثر دقة.

هذا إذا علمنا أن حاجات الأفراد تنبع من نفوسهم ومن ثم فالمعلومات تتطلب تجربة وذوقاً للسوق أكثر من معلومات تدرس هذه الطبيعة الذاتية للطلب. والحاجات تجعل السوق التنافسي أكثر تجاوباً في الاستجابة لحاجات الأفراد من مجلس التخطيط والاستجابة للطلب والحاجات مسألة ذوق للسوق أكثر منه معلومات حيث الحاجة مسألة نفسية أولاً وقبل كل شيء بشرط عدالة التوزيع وانتقاء الظلم والاستغلال.

ان مسألة الطلب ليست مجرد إشباع يقوم على أساس عقلي وإنما هي رغبة تنبع من الوجدان. وما أملّ الحياة في ظل الاشتراكية وما أشد قصور العقل حين يرسم مطالب النفس للأجيال المقبلة. أي جمود سيحل؟.. إن الرغبة التي تنبع عن النفس تتيح آفاق الابتكار أمام المنتجين إن المجتمع كله يساهم في إبتكار الحاجات لامجلس الأفراد المخطط. إن الرغبة ليست ضلالا وإنما هي تنبع من عناصر تدفع الإنسان دفعاً إلى امتلاك الحياة وامتصاص عصارتها وتفتح مغاليقها وتفجر ينابيعها مادامت تلك حلالاً وتتجنب حراماً.

والأثمان في النظام التنافسي، تحددها الأهمية النسبية للعوامل، وتعكس القيمة التي حددها لها رجال يعملون تحت ضغط المنافسة، فيكونون اقتصاديين بالغريزة تحت ضغط حافز تحقيق أقصى ربح.

ويقوم كل فرد صغر أم كبر من الملاك بتحديد خطة الإنتاج والتنظيم، ولابد للدولة الاشتراكية التي تريد أن تضارعه في الكفاءة أن تحتفظ بعدد ضخم من الموظفين لتصل إلى مايقرب من هذه الكفاءة، وهم لايتوفر لهم الحماس الموجود عند أصحاب الأعمال العاديين ودوافعهم.

ومن الواضح أن كل منظم يتخذ قراراته مستقلاً عن الباقين حيث يواجه كل منظم بنياناً من الخبرة الواسعة بالتكاليف، تمثله المستويات الجارية للأجور والإيجار

والربح . أما في الاقتصاد الاشتراكي فمن المتعذر توفير مثل هذا البناء الموضوعي للتكاليف لأنها تكون مجرد تكاليف إلزامية تحددها السياسة العامة للدولة .

وتساعد سوق رأس المال على دوران العملية الإنتاجية، فعن طريق السعر تتوزع الموارد آلياً بين أرباب الأعمال، هذه المسألة يجادل الاشتراكيون أنها تحل عندهم بمعرفة الموارد الموجودة والأسعار النسبية للمنتجات أما فيما يختص بالإنتاجية العادية لهذه الموارد عند استعمالها في مختلف الاستعمالات فيقولون إن هذه مسألة معلومات فنية لاتتطلب سوقاً تحدد لها سعراً، وهذا غير ممكن لأنه لن يتم إلا بملايين المعادلات بين الإنتاجيات النسبية لرأس المال حتى نصل إلى أحسن إنتاجية، وهذا يقتضي وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الإحصائية المبنية على أساس ملايين أكثر منها بكثير من التقديرات الفردية وحين تحل هذه المعادلات تكون المعلومات التي بنيت عليها قد تغيرت وهكذا . وهي عملية غير ممكنة إلا حين يساهم كل منهم في عملية التقدير ينجمع عناصر الإنتاج ويفاضل بين استعمالاتها، لهذا لاتستطيع الماركسية أن تخطو خطوة واحدة دون أن تركز على كل خصائص العلاقات الإنتاجية في النظام الرأسمالي، وفي حركتها تقلد تماماً الدول الرأسمالية ولاتستطيع الإبداع وحدها . ويأخذ هذا الموقف في التعقيد حين تسيطر الاشتراكية تماماً فتصبح قراراتها تعسفية لعجزها عن التخطيط الناجح للمجتمع ككل . ولعدم قدرتها على حل ملايين المعادلات اللازمة لمعرفة أحسن وأرخص السبل لاستعمال الموارد ذات الاستعمالات المتعددة على حاجاتنا المختلفة، إنه من المستحيل القيام بالحسابات الاشتراكية وبالتالي سيختفي التعقل الاقتصادي ويخضع الاقتصاد للتسيب وإهمال وفوضى البيروقراطية .

ولايمكن التخلي عن جهاز الأثمان كلية إذا فرض نظام صارم للتوزيع بالبطاقات بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية بحيث لايقوم وجود لأي تبادل حر بين طرف وآخر .

فتوزيع الموارد مسألة إجتماعية يشارك فيها المجتمع بأكمله ويصب على السلطة المركزية تقديرها لأنها لاتستطيع تقدير المنافع النسبية للسلع. فترشيد استخدام الموارد وحسن استغلالها لايتحقق إلا بمؤشرات الملكية الخاصة والربح في ظل نظام إسلامي يحقق عدالة التوزيع ويحرم الظلم والاستغلال، ولن يستطيع أى نظام اشتراكي تحقيق الانتاج المركزي إلا عن طريق تحويل المجتمع إلى ثكنه أو سجن يحدد فيه نوع الإنتاج والاستهلاك بطريق تحكمية وتهدر فيه الموارد وتكثر المنخنقات كنتيجة الارتجال وسوء التقدير.

التوقعات والاختراعات :

ونستطيع أن نؤكد أن القضاء على السوق نهائياً وسيادة الاشتراكية سيؤدي بالعالم إلى حالة من الجمود لاتطاق فلن يجد مجلس التخطيط في نفسه الكفاءة ليدفع العالم إلى اكتشاف طرق جديدة حيث يسيطر عليه الخوف والروتين فيموت الابتكار لانعدام المنافسة.

إن التوقعات ضرورية كمولد للابتكار والنمو وهي تتنبأ بالطلب وتقدم له مانتوقع أن يرغب فيه، وحين تتحقق النتيجة فإن التوقعات تسفر عن إجابة ماتحقق توقعه وتترك ما لم يتحقق توقعه. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تستجيب لتغيرات الطلب بالنسبة للسلع المعتادة إذا توقع أو تحقق ترك الطلب لها. ومن ثم فإن التوقع خادم للطلب ومستجيب له. ومن ناحية أخرى نجد أنه غير جامد فلا يلزم المستهلك بأنواع معروضة فقط ولكنه يترك له المجال ليترك مايريد ويطلب مايريد فيفتح المجال للمجتمع المتطور غير الجامد. . وإنطلاق التوقع في بحثه عن المجالات يفتح الطريق للتقدم وإعادة التقدير بعد تحقق الطلب مما يؤدى إلى القضاء على الانحرافات وهكذا تتلافى الترتيبات والتقلبات العنيفة.

ويمكن تلخيص الفرق بين عمل التوقعات في ظل النظام الاشتراكي وفي ظل

النظام التنافسي في النقط الآتية :

١ ـ توقعات مجلس التخطيط كتوقعات الأفراد ، والأفراد يمتازون بوفرة عددهم وقدرتهم على التجاوب مع السوق وأخطاؤهم فردية بعكس مجلس التخطيط .

٢ ـ الاتجاه الغالب لتوقعات أصحاب الأعمال علمي ينمو باستمرار ومن ثم فالانحراف عن الصواب قليل ويتعدل ثم إنه يلغي بعضه بعضاً لكبر العدد وفقاً لقانون المتوسطات الإحصائية .

٣ ـ التوقعات هي سر التطور كما يشهد التاريخ ولو كانت التوقعات تؤدي إلى التقلب المستمر كما يصفها الاشتراكيون لماوصل الغرب إلى تقدمه الحالي وإنما سر تقلبات الرأسمالية ترجع إلى علل أخرى كالربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل .

٤ ـ يخشى مجلس التخطيط مسؤولية تطبيق اختراعات جديدة ولايوجد عنده أى دافع للمخاطرة لفقدان الدافع إلى ذلك والخوف من المسئولية مما يؤدي إلى الجمود بعكس نظام التوقع في السوق التنافسي .

٥ ـ عدم وجود بدائل سلعية في النظام الاشتراكي مما يؤدي إلى إجبار المستهلكين على شراء السلع المنتجة بعكس الحال في ظل المنافسة .

ولعل من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الماركسيون هو تصورهم أن كل منتج في حالة المنافسة يتصرف كما يريد مستقلاً عن السعر، والواقع أن كل فرد في السوق المتنافس يرتبط بالآخر بجاذبية نظام الأثمان والترابط في العمليات الإنتاجية والتبادلية فيعملون جميعاً باتساق في أعضاء الجسم الواحد، ولو كان الأمر كما يصورون لعاشت الدنيا في غيبوبة دائمة ولما تقدم اقتصادها بهذه الصورة فليست الأزمات نتيجة طبيعة التوقع أو الملكية وإنما ترجع إلى الربا والاحتكار والاكتناز وسوء توزيع الدخل . وهذا ـ التثمين ـ أضعف نقطة في كيان الماركسية لم يستطع أن يجيب عليها إجابة منطقية فلاسفة الماركسية وبحاثها .

وفي النظام الماركسي نجد أنه في حالة التخطيط الطويل للسلع الاستثمارية لن يؤخذ الاختراع في الحسبان ويكون رجال التخطيط بين أمرين إما إهمال الاختراع أو تطبيق الاختراع، وفي حالة تطبيق الاختراع فإنه سيحدث نفس الهزة التى تواجه المجتمع الحر سواء بسواء. ولكننا نلاحظ أن الاتجاه العام للاشتراكية كالاحتكار في الرأسمالية تماماً هو تأجيل استخدام الاختراعات حتى استهلاك الاختراع القديم فضلاً عن ضعف الدافع إلى الاختراع في كليهما لانعدام المنافسة. والأصل ألا يتوانى أحد عن استخدام الاختارع الذي يخفض التكاليف ويزيد الإنتاج ويخلق الاستعمالات مهما كلفه ذلك تحت ضغط المنافسة والبحث وراء رضاء المستهلك. ومن ثم كان هو طريق التقدم والنمو.

ولن يضطر الاشتراكيون والاحتكاريون والرأسماليون إلى إدخال المخترعات إلا إذا كان انخفاض التكلفة الناتج عن هذا التطبيق يعوض انخفاض قيمة رأس المال المستثمر فعلاً ـ أما إذا ظلت المنافسة سارية ـ حيث لايمكن لأي منتج بمفرده أن يؤثر فى الأثمان كما لايملك وحدة القوة الكافية لمنع دخول مؤسسات جديدة في الصناعة ـ فسيضطر المنتجون المستثمرون إلى تحمل الخسائر وهبوط قيمة الاستثمارات القديمة التي تسببها التجديدات، ولا يجدون أمامهم لمقاومة هذه النتائج الا قيامهم بأنفهسم بإدخال تلك التجديدات التي وان حولت بدورها غرم الخسائر على الآخرين إلا أنها تحقق تقدماً إقتصادياً معيناً.

عيوب التخطيط ؟

وهناك عيوب أخرى تقترن بالتخطيط عن طريق تملك الدولة للإنتاج ورسم الخطة من مجلس محدود يفصلها آرثر لويس فيما يلي:

١ ـ إن القوة المركزية للتخطيط التي تصدر التوجيهات لاتستطيع أن تحدد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات فالنظام الاقتصادي معقد إلى أبعد الحدود فإذا

وضعت مثلاً خطة لزيادة إنتاج الساعات يجب عليك في الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات التي تدخل في صناعات الساعات والمواد التي تتكون منها هذه الأشياء. والآن لايستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة لجميع المواد والأدوات التي تدخل في صناعة الساعات وفي صناعة الأشياء البديلة للساعات وأن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التى سيترتب على زيادة الساعات.

وحتى إذا استطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات فسوف يحتاج إلى قائمة منفصلة لكل من المواد التى تدخل في صناعتها والتي يجب أن تخطط هى الأخرى، وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهي، وبسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التي تتم عن طريق التوجيه لايكون دائمًا مرضياً، فهناك آلاف من الآلات تنتج يومياً ولكنها تترك بلا استخدام بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها، وفي التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائمًا هي وجود نقص في أشياء معينة وفائض في أشياء أخرى.

٢ ـ وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكي حيث تنعدم المرونة. فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفصيلات الضرورية لتنفيذ الخطة وبعد أن يصدروا توجيهاتهم فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة وحتى ولو كانت الخطة كاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير، فقد يعطى تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل أويقع حادث معين أو تكون الأحوال الجوية سيئة وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتها من الفحم، ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لاتحتاج كثيراً إلى هذا النوع من الوقود، وفي معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطاً مركزياً يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة وهي أن الخطة يمكن أن تسير سيراً طبيعياً عن طريق السوق السوداء التى تستطيع على أساسها أن تكيف المؤسسات سياستها.

ثم إن تأسيس المشاريع الكبيرة يترك أثراً نفسياً في الجماهير فإذا فشلت قد يضطر تحت هذه الظروف استمرارها مما يؤدي إلى إستنزاف موارد الدولة.

٣ ـ ويجب أن نضيف إلي أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه عيباً هو عدم التطور فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذ الساعات، أما إذا كان هناك نوعان من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزي يميلون إلى الإسراف في توحيد أنواع السلع، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوجيه في مصلحة الشعب، وإنما لأن هذا يسهل لهم عملهم، وتوحيد أنواع السلع أحياناً يكون في معظم الأحيان أداة للتقدم ولكنه يكون دائمًا عدواً للسعادة ويؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية..

٤ ـ وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار لأن هناك أشياء لايمكن التنبؤ بها ولهذا لايمكن اخضاعها للتخطيط المركزي ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر وعلى الأشخاص ذوي الآراء الحديثة التي يستطيعون تأييدها في وجه أي معارضة للحصول على مايريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام دون أن يصطدموا بالعقبات التي تخلقها الطبقات البيروقراطية وليختبروا السوق بأنفسهم وأي نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة.

٥ ـ وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه كلما إزدادت تكاليف التخطيط ونحن لانستطيع أن خطط دون معرفة ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء، ونحن لانستطيع أن نصدر آلافاً من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين وكلما حاولنا ان نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط. وتفيد الاحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا ٨٠٠,٠٠٠ من رجال الاقتصاد معظمهم

من الإداريين المتصلين بالتخطيط ونظام الأسعار والنظام الحر يقوم بنفس الوظيفة دون حجحة إلي هذا الجيش من رجال الاقتصاد الذين يمكن الاستفادة منهم في المصانع والمعامل والحقول.

والخطة لايمكن ان توضع بواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء ولكنه يجب أن يضعها المسؤولون المتخصصون لأن الخطة تتضمن آلافاً من التفاصيل المتصلة ببعضها البعض ونتائج هذه الخطة تظهر في صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات والبرلمان والوزراء لايستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل، ولهذا فإن هناك فرصاً لاحصر لها للتلاعب والفساد. فكلما زادت التوجيهات التي تصدر من السلطة المركزية قلت القدرة على الإشراف وعندما تفعل كل شيء فإنها لاتستطيع حتى مراقبة نفسها(١) والدولة على هذا الوضع جهاز ضخم هائل معقد كل التعقيد لأنه يضم بطبيعة الحال عدداً كبيراً من الأجهزة الفرعية التي تتفرع بدورها إلى أجهزة ثانوية وهكذا تأخذ أوامرها من المرور في عدد كبير من المراحل والإجراءات، وليس هناك شك في أن مثل هذا التكوين يجعل سير الأمور مسألة شاقة تحيطها الصعوبات من كل جانب، فضلا عن أن هذا النوع من التنظيم يعرض الجهاز للوقوع في كثير من الأخطاء لايمكن اكتشافها إلا بعد فوات الآوان. وبهذه الصورة فإن الماركسية تؤدي إلى إختناق اقتصاد البلد ببطء بفضل الإفراط في المركزية والبيروقراطية اللتين تحدثان شللاً في الجهاز الاقتصادي وتقتلان كل إحساس بالمسئولية والقدرة على التصرف.

ولقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية في ١٩٨٤/٧/٢ تقريراً عن تفشى التسيب والتبديد في الأجهزة والمنشآت السوفيتية، سوء الادارة والتخطيط والذي يكبد السوفييت ٥ مليارات دولار في سنوات قليلة. ولقد وجهت الصحف

---

(١) أسس التخطيط الاقتصادي آرثر لويس ت . فريد مصطفى . الدار القومية للطباعة والنشر.

السوفيتية هجوماً عنيفاً لمختلف الأجهزة الإدارية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتى واتهمتها في جرأة نادرة بسوء الادارة والتخطيط والتبديد واللامبالاة، كما رسمت صورة قائمة للأوضاع الاقتصادية والصناعية والمهنية في البلاد وأوضحت أن المسئولية ضائعة بين مختلف الأجهزة الحكومية، وإن الخلل لم يعد استثناء بل وضعاً عاماً وذكرت صحيفة «ترود» الناطقة باسم النقابات العمالية أن سوء الإدارة الاقتصادية والأخطاء في التخطيط والإهمال بين المسئولين السوفييت أدى إلى ضياع نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية.

وقالت إن هذه الأموال ضاعت في مشتريات من الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي لاتستخدم وانتهى بها الأمر إلى بيعها كحديد خردة إما لأن خطط تشغيلها لم تصل معها أو لأن أحجامها كانت أكبر من المنشآت التي أرسلت إليها أو لأن أحداً لم يعرف كيفية استخدامها وأضافت أن كل وزارة تلقي اللوم والمسئولية على الأخرى ولايعرف أحد من المسئول الحقيقي.

وقالت الصحيفة إن سوء الإدارة والتسيب والإهمال وتعارض مواقف المسئولين لم يعد استثنافاً من القاعدة وأضافت أن السلطة الحاكمة نفسها تردد هذه الانتقادات ولكن شيئاً لايتغير. كما أكدت أن المسؤولين الذين يبددون ملايين الروبيات يعيشون في مأمن وحماية أكثر من «سارقي البرتقال».

وأشارت إلى أنه في أقصى الحالات يوجه اللوم إلى مديري المشروعات الفاشلة وإذا ما وقعت عقوبات مالية فإن المصنع بأكمله هو الذي يتحملها وفي النهاية إن الذي يدفع ثمن الخسارة هو الدولة والاقتصاد السوفيتي.

كما أشارت صحيفة «الحياة الريفية» إلى مدى الخلل الواقع في المزارع بأوكرانيا التي تعتبر صومعة القمح السوفيتى، وقالت إ الجرارات معطلة ولاتصلح للاستخدام وأبدت صحيفة «برافدا» قلقها من حالة الآلات الزراعية قبل شهر من موسم الحصاد وقالت إن حوالي ٢٥٪ منها معطل.

وفي الوقت نفسه وجهت صحيفة «سوفيتيكيا روسيا» الناطقة باسم إتحاد روسيا أكبر الجمهوريات السوفيتية إنتقادات شديدة لهيئة أطباء الاتحاد السوفيتى وإتهمت الأطباء باللامبالاة وإنعدام الإحساس والضمير والتصرف بشكل إجرامي. واقتل إن عدداً كبيراً من الأطباء غير محترفين ويتصرفون بلا مبالاة مما ينتج عنه عواقب وخيمة وقالت إنه يتعين تعزيز الرقابة على الهيئات الطبية ووضع لوائح من شأنها دفع الطبيب على تحمل مزيد من المسئولية في مجال عمله.

نتائج اجتماعية :

وللنظام الماركسي انطباعات أخرى من الناحية الاجتماعية حيث يؤدي إلى ظهور النزعات الديكتاتورية أو معاناة الشعوب. فحالة كحالة روسيا الاجتماعية أكبر دليل على ذلك، إن روسيا في سبيل التقدم بمعدل أكبر وفق خطة رسمها القادة لهذا التقدم لم تفهم بعد مايعانيه الشعب من كبت وحرمان. إن التقدم فيها كان على دماء أجيال وسعادة أجيال لحساب أجيال مقبلة فهل من العدل أن يكون لهذه الأجيال المضحى بها حق؟ لاننكر أنه لابد أن يبذلوا ولكننا يجب أيضاً ألا ننكر عليهم حق الحياة. إن سوء التغذية وإنعدام الحرية وطغيان الديكتاتورية وإرهاب البوليس كلها مظاهر منطبقة في تاريخ السوفييت لاينكرها زعماؤه اليوم حين يصورون عصر ستالين الرهيب».

والديكتاتورية السياسية تابع ضروري للدكتاتورية الاقتصادية فحين تكون الدولة هي المالك الوحيد لأدوات الإنتاج وهي التي توجه استغلال هذه الأدوات وغيرها من عناصر الإنتاج لتحقيق الأغراض التي تبغيها وهي المستأجر الوحيد للعمل الانسانى على مختلف مراتبه ودرجاته، ولايستطيع العمال أن ينتقلوا من عمل إلى عمل أو من منطقة إلى خرى، بل هم مسخرون كمجموعة من العبيد كل هذا يشيع في نفوس الناس القلق والضجر والتبرم بالحياة، فتقل كفايتهم

الانتاجية، فضلاً عن أن أهداف الدولة الأساسية هذه الصورة تكون زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى إرهـاق العـامل إرهاقاً بالغاً. ثم إن معدل التقدم الواسع المطلوب يضـطر الـدولـة إلى حرمان الناس من كثير من متطلبات الاستهلاك، كل هذه الظروف تمنع الدولة ضرورة من السماح للناس بالتعبير عن آرائهم، فالدكتاتورية السياسية تابع حتمًا للدكتاتورية الاقتصادية.

الفصل الثاني

الإسلام والتخطيط

مقدمـــة واضح أننا رفضنا التخطيط بالنمط الاشتراكي السابق ولكننا لانرفضة بالنمط الإصلاحي لأنه إذ يولي الإسلام إهتمامه بكل مامن شأنه إصلاح معاش الناس ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فقد أباح لأولياء أمور المسلمين الأخذ بالمصالح المرسلة، أي القيام بكل مايفيد المجتمع من أمور لم يرد بها نص في الكتاب أو السنة. وبناء على ذلك فإن كل مايفيد الناس من تخطيط وأساليب تنفيذ ومتابعة ورقابة يمكن الأخذ بها مادامت تتحقق فيها الشروط الآتية:

١ ـ مصلحة عامة المجتمع وليس مصلحة فرد أو جماعة معينة على حساب الآخرين.

٢ ـ أن تكون مصلحة ثابتة وضرورية.

٣ـ أن لايكون هناك أسلوب آخر أفضل في تحقيق المصلحة.

٤ ـ أن يكون موافقاً للتنظيمات الإسلامية للحياة الإنسانية في جوانبها المختلفة وغير متعارض معها.

لهذا من الممكن التعرف على أساليب التنمية المختلفة وسياستها ونظرياتها، والأخذ بأنسبها في خدمة المجتمع وكسر إسار التخلف، وتحقيق التقدم المستهدف للمجتمعات الإسلامية.

ماهية التخطيط :

يعدالتخطيط من بين أساليب التنمية المتبعة حالياً والتي يمكن الإفادة منها فيما

لايتعارض مع الإسلام ونظامه الاقتصادى والاجتماعي .

والتخطيط على مستوى الدولة أو المجتمع بصفة عامة ماهو إلا أسلوب أو منهج يقـوم على تجنيد كافـة طاقـات المجتمع وموارده المتاحة بغية تحقيق أهدافه بأقل تكاليف ممكنة وذلك خلال فترة زمنية معينة .

ويأخذ هذا التخطيط شكل خطط مختلفة الآجال شاملة على برامج ومشروعات متكاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

وآجـال التخطيط المعروفة في الفكر الاقتصادي حالياً ثلاثة ، أولها التخطيط طويل الأمد ويمتد لفترة زمنية من ١٥ ـ ٢٠ سنة ، وفيه تحدد الأهداف الرئيسية لنمو الاقتصاد ، والثاني التخطيط الطويل الأجل في صورة خطط مرحلية متتابعة لتنمية الاقتصاد تكمل بعضهاالبعض فى سبيل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل المحددة في الخطة الطويلة المدى . أما الأجل الثالث فهو الأجل القصير وهو يتمثل في الخطط السنوية التي تنفذ من خلالها الخطط المتوسطة وتحقق عن طريقها أهدافها .

وقد يتم التخطيط فردياً في الوحدات الإنتاجية المختلفة وعلى مستوى الأسر في تخطيطها لموازناتها ، ونواحي الايرادات والانفاق المختلفة .

والتخـطيط إما أن يكون شاملاً لكل قطاعات الاقتصاد في إحدى الدول أو يشمل قطاعاً متكاملاً من الاقتصاد كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو التعليم أو النقل إلى غير ذلك . كما أن من التخطيط مايكون عاماً للدولة بأكملها ومنه مايكون اقليمياً لاقليم معين أو بضع أقاليم الدولة ، كما أن منه الجزئي الذي يقتصر على القطاع العام الحكومي فقط دون القطاع الخاص ، كما قد يتم التخطيط لبعض الدول معاً في إطار خطة موحدة لهذه الدول تضم خططاً قومية لكل دولة من هذه الدول تنفذ في إطارها كجزء من الخطة الموحدة لمجموعة الدول المتكاملة أو المتحدة فيما بينها .

كذلك فإن التخطيط إما أن يكون إلزامياً أو اختيارياً، ولكل منها ظروف نشأ فيها تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع في المجتمع. فالدول الاشتراكية تأخذ التخطيط الإلزامي الشامل. أما الدول الرأسمالية المعاصرة فإن بعضه يأخذ بالتخطيط الاختياري أو التأشيري، والبعض الآخر يعتمد على السياسات الاقتصادية المختلفة في التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع دون مباشرة خطط.

ويختلف التخطيط أيضاً من حيث اعداد الخطط وتنفيذها بين تخطيط مركزي تتولى الدولة ممثلة في لجنتها العليا للتخطيط أو هيئة التخطيط الإعداد له، وتصدر بعد ذلك تعليماتها إلى الجهات والهيئات والمؤسات المختلفة لتلتزم التنفيذ، وتخطيط غير مركزي في إعداده، تتحدد أهدافه من قبل الدولة إلا أن برامجه تنبع من الهيئات والمؤسسات المختلفة، وتقوم الدولة بإعداد خطة محكمة تضم هذه البرامج والمشاريع في تنسيق بينها في ضوء المصلحة العامة وأهداف المجتمع ، ثم توكل إلى هذه المؤسسات حرية التنفيذ بأساليبها طالما التزمت بالأهداف المحددة للبرامج، وراعت معايير الكفاءة المحددة لمحاسبة هذه المؤسسات.

التخطيط في الاسلام :

بالنسبة للتخطيط الممكن الأخذ به في اقتصاد إسلامي، فإنه ذلك التخطيط الذي يقوم على الاختيار والتراضي، وتعاون أفراد المجتمع بالدرجة الأولى، ولايكون بديلاً أو معارضاً للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على الحرية الاقتصادية المقيدة والمنافسة المنضبطة في الأسواق والملكية النظيفة بشكليها العامة والخاصة في المجالات المحددة لكل منها ودون تأميم أو مصادرة للملكية الفردية التي اكتسبت بالطرق المشروعة، والتوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وفي حدود المسار الاقتصادي الذى رسمته الشريعة الإسلامية.

ومن الممكن في هذا المجال توضيح مبادىء عامة لهذا التخطيط الممكن الأخذ

به في المجتمعات الإسلامية في حدود ماتسمح به القواعد التنظيمية الإسلامية للحاية الإنسانية.

وتقوم هذه المباديء على أساس التعاون بين أفراد المجتمع في دعم إقتصادياته وفقاً للظروف التي يجتازها المجتمع. وأن لجهاز الدولة أن يفيد من كافة الأفراد في دعم قدرته الاقتصادية ومواجهة هذه الظروف. هذه المباديء هي:

١ ـ تحقيق أهداف التنمية الاسلامية في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال في إطار من عزة الإنسان وكرامته ورفاهيته.

٢ ـ الالتزام بأولويات التنمية في البدء بالضروريات ثم الحاجيات فالتحسينات والتكميليات.

٣ ـ إتباع أيسر السبل وأفضلها لتحقيق الأهداف من حيث السهولة وقلة التكاليف والتضحيات، وسرعة وضمان تحقيق الهدف ما أمكن. دون التضحية بجيل. من الناس لصالح آخر، أو طائفة من المجتمع لحساب غيرها. ودون إهدار لكرامة الإنسان والحط من مكانته وعزته التي أوجبها الله له، ودون إسراف في استخدام الموارد.

يقول الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ وَلايُرِيدُ بِكُمُ العُسرَ﴾ (سورة البقرة آية ١٨٥)(١).

ويقول عز من قائل ﴿يُرِيُد اللهُ أَنْ يُخَفِفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفَاً﴾ (سورة النساء: آية ٢٨)(٢).

---

(١) ييسر الله لكم بتشريعه الفطر في حال المرض والسفر رحمة بكم. وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ وأبي موسى حين بعثهما إلى اليمن بشرا ولاتنفرا ويسرا ولاتعسرا وتطاوعا ولاتختلفا. وفي السنن والمسانيد أن رسول الله ﷺ قال بعثت بالحنيفية السمحة. مختصر تفسير ابن كثير.

(٢) يريد الله أن يخفف عنكم في شرائعه وأوامره ونواهيه ومايقدره لكم. وخلق الانسان ضعيفاً فناسبه التخفيف لضعفه في نفسه وضعف عزيمته وهمته.

مختصر تفسير ابن كثير.

كما يأمر الله رسوله بإتباع الأيسر بقول: ﴿خُذِ العفوَ وأمرْ بالعُرفِ وأَعرضْ عنِ الجَاهلينَ﴾ (سورة الأعراف : آية ١٩٩)(١).

وقد بينت السيدة عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ: «ماخير بين أمرين إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثماً» (رواه البخاري).

٤ ـ التعاون بين الأفراد والدولة فى حدود ماتسمح به إمكانيات كل منهما. فعن أنس بن مالك «أن رجلاً أتى النبى ﷺ يسأله، فقال أما في بيتك شيء، قال بلى. حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء. قال ائتني بهما. فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ﷺ وقال من يشترى هذين، قال رجل أنا آخذهما بدرهم، قال من يزيد عليه، مرتين أو ثلاثاً، قال رجل أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فائتني به، فشد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده ثم قال له اذهب فاحتطب وبع، ولاأرينك خمسة عشر يوماً، فذهب الرجل يحتطب فقال رسول الله ﷺ هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة. إن المسألة لاتصلح إلا لثلاثة، لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أولذي دم موجع». (رواه أبو داود، والترمذي والنسائي وابن ماجه).

فقد بين الرسول ﷺ للسائل فضل العمل والاعتماد على موارده الخاصة المتاحة لديه ، وأن ذلك عبادة تتحقق به المثوبة من الله والعزة والعفة في الدنيا. وأن واجب ولي الأمر لايقتصر على الإعلام بأهمية العمل والوعظ والإرشاد بذلك. إن من

---

(١) المراد بالعفو عن ضد الجهد. أي السهل، وثبت في الصحيح أنه قال: «يسروا ولاتعسروا وبشروا ولاتنفروا». وقيل المراد خذ العفو من صدقاتهم ولاتشدد عليهم فيها وتأخذ مايشق عليهم. وكان هذا قبل فريضة الزكاة. وأمر بالعرف أى المعروف، والعرف والمعروف كل خصلة حسنة يرتضيها العقل وتطمئن إليها النفوس. وأعرض عن الجاهلين أي إذا أقمت الحجة في أمرهم بالمعروف فلم يفلعوا فأعرض عنهم ولاتمارهم ولاتسافههم مكافأة لما يصدر منهم من المراء والسفاهة. فتح القدير للشوكاني.

وظائف الإمام المشاركة والتوجيه العملي في توفير فرص العمل وإمكانياته للقادرين عليه والراغبين فيه في حدود ماتسمح به إمكانيات المجتمع.

فليس هناك التزام من الدولة بتشغيل العاملين حتى لايقتصر همهم على الالتحاق مما توفره الدولة من أعمال. ويتضخم جهاز الدولة بالعاملين بما يؤدي إلى حدوث بطالة مستترة، ولاقيود على اكتساب الناس أرزاقهم بما يشاؤون من أعمال سوى قيد البعد عن المحرمات وعدم التعارض مع مصلحة راجحة للمجتمع فيها بينة.

كما أن من اشترى متاع الأنصارى قد ساهم استجابة لنداء ولي الأمر في مساعدة أخيه بالثمن المجزي لسلعة حتى يتوفر لديه مال يناسب عملاً يقوم به. وقد ساهم الرسول أيضاً بيد القدوم مساهمة من الإمام في حدود مايتوفر به. وقد استجاب الأنصارى الفقير أيضاً لطلب الرسول في توزيع ماله بين الاستهلاك والاستثمار، وفي الالتزام بالعمل والمثابرة فيه خلال الفترة الزمنية التي حددت له. وفي مجال هذا التعاون أيضاً يقول الرسول ﷺ : «على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره الا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولاطاعة» (صحيح البخارى) وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً».

(رواه البخاري)

ويعمل ذلك على تجميع الجهود المتاحة وتجنيدها نحو تحقيق أهداف المجتمع دون تخلف لبعضها أو تكاسل أو خذلان.

ولايعنى ذلك أن يشارك الجميع في الخطة أو البرنامج أو مجال العمل المحدد، دون عائد يتحقق لهم. بل لابد من حصولهم على العوائد المجزية في حدود مايتحقق من عائد من التنفيذ، ودون تفضيل للبعض أو حرمان للبعض الآخر. إذ يجب مكافأة كل عمل يتم تنفيذه ضماناً لاستمرار مشاركة العاملين في الجهود الإنتاجية والأعمال التنفيذية، وما إلى ذلك.

وإلى ذلك يرشدنا القرآن فيقول: ﴿إِنَّا لانضيعُ أجرَ منْ أحسنَ عملاً﴾. (سورة الكهف: آية ٣٠)

٥ - إن مدى شمول الخطط وعموميتها يتوقف على الظروف المختلفة المحيطة بالمجتمع والتي تواجه اقتصاده.

فامتداد الخطط للقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة ونقل ومال وغيرها، وشمولها للقطاع العام والقطاع الخاص، ولأقاليم الدولة المختلفة، وتخطيط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار يرتبط إذاً بهذه الظروف، فللدولة دورها من خلال المشروعات العامة والاستثمار في هذا المجال في استغلال الثروات الطبيعة والمرافق العامة وبعض الضروريات اللازمة للمجتمع وهو مايقتصر عليه نشاط التخطيط الحكومي المباشر في الظروف العادية. أما أثرها على المشروعات الخاصة فيكون من خلال الحوافز والإعانات والقروض الاقتصادية أو الطبيعية غير الملائمة والحروف وغيرها، فيزداد دور الدولة في هذه الظروف، ومن الممكن فى هذا الوقت اللجوء إلى التخطيط العام والشامل والمحكم لكل قطاعات الاقتصاد وأقاليم الدولة ومجالات النشاط الاقتصادى المختلفة من إنتاج واستهلاك وغيرها. إلا أن ذلك يتم على أساس مشاركة الجميع من أفراد وحكومة في إعداد الخطط وتنفيذها وتحمل الأعباء وتوزيع العوائد. ودون اللجوء إلى أساليب النزع والمصادرة والقهر والقسر.

وفي قصة يوسف عليه السلام دليل على ذلك حيث واجه ظروف الشدة والاسعار والجدب بتخطيط كل من الإنتاج والاستهلاك. وبمجرد زوال هذه الظروف فقد ترك الأمر للناس مرة أخرى. دون قيود عليهم قال الله تعالى ﴿يُوسفُ أيُّهـا الصدِّيقُ أفتِنَا فِي سَبعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأكُلهُنَّ سَبعٌ عِجافٌ وَسَبعِ سُنبَلاتٍ خُضرٍ وَأُخَرَ يَابِساتٍ لَعلِّي أَرجعُ إِلى النَّاسِ لَعلَّهُمْ يَعلَمُونَ. قَالَ تَزرَعُونَ سَبعَ

سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تَأكُلونَ . ثُمَّ يَأتِي مِنْ بَعدِ ذَلكَ سَبعٌ شِدادٌ يَأكلْنَ مَاقَدَّمتُمْ لَهنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحصنُونَ . ثُمَّ يَأتِي مِنْ بَعدِ ذَلكَ عَامٌ فِيهِ يُغاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعصِرُونَ﴾ .

(سورة يوسف : آية ٤٦ ـ ٤٩)(١) .

وتبين لنا هذه الآيات أن الشدائد تقابل بترشيد كل من الإنتاج والاستهلاك . وليس بالسلبية والتواكل والاستسلام . وبمجرد انتهائها يعود الأمر مرة أخرى لإلغاء القيود، وترك التصرف للأفراد ، وهو ماحدث في السنة الأخيرة التي قال فيها ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس بالمطر ويعصرون فيه العنب والزيتون وغيرهما من الثمار بلا قيد على الإنتاج والاستهلاك .

٦ ـ قيام الخطط على أساس النظرة العلمية المستقبلية الطويلة الأجل مع تجزئة الخطط الطويلة إلى خطط متوسطة .

وهو ماتوضحة الآيات المذكورة من سورة يوسف حيث تبين أمد التخطيط الطويل الأجل ١٤ سنة . وإن الخطة المتوسطة مدتها ٧ سنوات . وهذه الآجال تحددها ظروف المجتمع والاقتصاد . فهي آجال إرشادية ليست لازمة الاتباع في وكل الظروف والأحوال .

---

(١) قال الساقى الذى نجا للملك أرسلوني إلى يوسف ليقص عليه رؤيا الملك حتى يخبره بتأويلها . فعبر يوسف عليه السلام الرؤيا بأن البقرات السبع السمان سبع سنين فيها خصب . والعجاف بسبع سنين فيها جدب . وماحصدتم في كل سنة من السنين المخصبة فذروا ذلك المحصود في سنبله ولاتفصلوه عن حتى لايأكله السوس الا قليلاً مما تأكلون في هذه السنين المخصبة فلا بد لكم من فصله عن سنبله واخراجه عنها . ثم يأتي من بعد ذلك سبع سنين مجدبة يعصب أمرها على الناس يأكلن ماقدتم لهن من تلك الحبوب المتروكة فى سنابلها، إلا قليلاً مما تحصنون أي مما تحبسون من الحب لتزرعوا به، لأن استبقاء البذر تحصين الأقوات . وقيل معنى تحصنون تحرزون وقيل تدخرون . ثم يأتي من بعد ذلك أي من بعد السنين المجدبات عام فيه يغاث الناس أي يطرون، وفيه يعصرون أي يعصرون الأشياء التي تعصر كالعنب والسمسم والزيتون، وقيل أراد حلب الألبان، وقيل معنى يعصرون أو ينجون .

٧ ـ توفير الرقابة والمتابعة بأشكالها المختلفة : يقول الله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة التوبة : آية ١٠٥).

ويقول عز وجل ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة النحل آية ٩٣).

يبين الله ورسوله للناس أن أعمالهم ستعرض على الله تعالى وعلى المؤمنين يوم القيامة، ولن تخفى من أعمالهم خافية. كما أن الله قد يظهر أعمالهم للناس في الدنيا. وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس لها باب ولا كوة، لأخرج الله عمله للناس كائناً ماكان» (رواه أحمد).

وقد قال ثعمان بن عفان : ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهة وفلتات لسانه(١).

ومن ذلك يتضح أن الرقابة على أعمال الناس متعددة أولها رقابة الله للعبد ومحاسبته على ماقدمت يداه. وثانيها رقابة ولي الأمر ممثلة في رسول الله ﷺ حال حياته ومن بعده بعد وفاته، وفي هذا المجال يأتي نظام الحسبة الذي يكفل مراقبة النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع والذي تقيمه الدولة لهذا الغرض. أما ثالث صور الرقابة فهى رقابة المجتمع نفسه بمختلف مستويات المسئولية فيه. وبالاضافة إلى ذلك فإن الاسلام يعلم الإنسان محاسبة نفسه ومراقبة أعماله فيقول الله تعالى: ﴿يا أَيُّها الذينَ آمنُواْ اتقُوا اللهَ وَلتَنْظُرْ نَفسٌ مَاقدمَتْ لغدٍ، واتقواْ الله إِنَّ الله خبيرٌ بمْا تعمَلونَ﴾ سورة الحشر : آية ١٨).

ويحدثنا رسول الله ﷺ فيقول: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله» . .

(رواه الترمذي)

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير. . جـ ٣ ، ص ٣٣٦.

ويقول عمر بن الخطاب : حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا(١) وهذه الرقابة بأطرافها المتعددة والمتكاملة تؤدي إلى ترشيد الأعمال وتقويمها وعلاج التقصير فيها بصفة مستمرة، فهي ليست رقابة تتصيد الأخطاء وتدمير العاملين وتمنعهم من العمل والاجتهاد خشية الخطأ، بل تدور حول الالتزام بالمنهج المحدد، وموافقة الأعمال للبرامج والتعاليم ، وإصلاح الانحراف والاعوجاج، ومواجهة المشاكل مع تقديم حسن النية وسلامة القصد في كل حال إلا إذا ثبت عكس ذلك، فالمجتهد إن أصاب له أجران، وإن اخطأ له أجر واحد.

(١) مختصر تفسير ابن كثير، جـ ٣ ، ص ٥٤٣.

مشكلة التخلف والمعايير الخاصة بقياسها

تعد مشكلة التخلف من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية أو دول العالم الثالث، ومن بينها الدول الاسلامية في العصر الحالي. والتخلف مفهوم ذو أبعاد متعددة كما أن التخلف نفسه ظاهرة نسبية. ولايوجد مقياس واحد دقيق يصلح لقياس ظاهرة التخلف هذه وإن كانت ظاهرة التخلف تشير بصفة عامة إلى الأداء غير الكامل للاقتصاد القومي للدول المتخلفة، وتخلف معدلات نمو النتاج القومي عن الإمكانيات الحقيقية للمجتمع والاقتصاد وعن الوفاء باحتياجات السكان والنمو المستمر فى اعدادهم مرتبطاً باختلالات في الهياكل والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد تعوقه عن التقدم وتحقيق أهدافه.

ومن بين المقاييس التي اتخذت في قياس ظاهرة التخلف والتفرقة بين الدول النامية (المتخلفة) والدول المتقدمة مقياس متوسط الدخل الفردي الحقيقي، إلا أنه مقياس غير كاف وحده للحكم على تخلف الدولة أو تقدمها لإهماله لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع ومدى عدالة هذا التوزيع، ولاخفائه نوعية السلع المنتجة، واختلاف مفاهيم الدخل ودائرة حسابه من مجتمع لآخر، ومشاكل قياس خدمات المرأة، والاستهلاك الذاتي في المزارع الخاصة بالدول المتخلفة وما إلى ذلك مما سيأتي ذكره. وقد دعا القصور في هذا المقياس إلى إستخدام مقاييس أخرى في التعرف على التخلف من عدمه، مثل نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي، أو نسبة قوة العمل المشتغلة بالصناعة إلى جملة قوة العمل المشتغلة بمجموع الأنشطة

الاقتصادية. كما قيل باستخدام مدى وفة عرض رأس المال بالنسبة لغيره من عناصر الانتاج الأخرى خاصة العمل، أو مدى التقدم التكنولوجي أو إستيعاب التكنولوجيا الحديثة، ومدى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للدولة، ونظراً لأن هذه المقاييس تركز على جوانب فقط من النشاط الاقتصادي في المجتمع، فقد برزت بعض المعايير الأخرى في الدلالة على التخلف لعل من بينها مايحققه المجتمع من مستويات الاستهلاك من سلع الاستهلاك الأساسية وبعض سلع الرفاهية الاجتماعية كالمياه والكهرباء والراديو والهاتف والتليفزيون، والمستوى التعليمي للسكان ومستوى الرعاية الصحية المتوفرة لهم، . وهي نواح هامة توضح جوانب من معيشة السكان، إلا أنها أيضاً لاتعبر عن كافة النواحي التي يتعين التعرف عليها للحكم على مدي تقدم الدولة أو تخلفها كإهماله لنواحي هامة كالانتاجية والعمالة ومستويات الفن الإنتاجي، والإدخار، والإستثمار، ومدى توافر الموارد الإنتاجية للاقتصاد، وطبيعة إستغلال الموارد المتاحة، ومدى التناسق والترابط بين قطاعات ومؤسسات الاقتصاد المختلفة.

وقد دعا ذلك بعض الاقتصاديين الآخرين إلى وضع مقياس أكثر شمولية للتفرقة بين الدول النامية والمتقدمة هو مدى قدرة الدولة على توفير احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الاحتياجات الانسانية، فالدولة المتخلفة التي توفر لسكانها من إحتياجاتهم قدراً أقل مما توفره الدولة المتقدمة. إلا أنه معيار يصعب قياسه ولايوجد هناك طريقة لترجمته إلى مقياس عملى لتقدير مدى إشباع هذه الاحتياجات، لعدم توفر معايير موضوعية لتقدير هذه الاحتياجات، والتي تختلف كما هو معلوم باختلاف الأفراد والمناطق والفترات الزمنية وغيرها من عوامل أخرى عديدة. ولأنه أيضاً لايبين الموارد المتاحة للمجتمع ومدى إستغلال هذه الموارد وأساليب هذا الاستغلال أو تكلفته.

وقد اقترح بعض آخر من الاقتصاديين معياراً من نوع آخر مختلف هو مدى

الحاجة إلى المساعدات الأجنبية ، فالدولة المتخلفة هي التي تحتاج إلى معونات من غيرها من الدول. ويعد هذا المعيار أيضاً غير مقبول لأن بعض الدولة النامية حالياً (الدول النفطية) تقدم معونات لغيرها من الدلة النامية كما تقدم قروضاً أيضاً لبعض الدول المتقدمة. وقد أخذ بعض الاقتصاديين بمجموعة من المعايير في الحكم على مدى تخلف الدولة أو تقدمها. إلا أن مكونات هذه المجموعة تختلف تبعاً للقائل بها، فمنهم من يرى أن تكون معايير هذه المجموعة خمسة هي مستوى الدخل الحقيقي للسكان، مستوى الفن الانتاجي، وحجم الناتج القومي، ومدى إتساع الأسواق، ودور الصناعة في الاقتصاد، فالاقتصاد المتخلف هو الذي يقل فيه مستوى الدخل الحقيقي للسكان وتسوده أساليب الإنتاج غير المتطورة، ويقل فيه استخدام الفن الإنتاجي الحديث، ويتسم بإنخفاض الإنتاجية والإنتاج وضيق الأسواق الداخلية، ومحدودية الصناعة.

وتصل هذه المعايير إلى ست معايير لدى آخرين هى ارتكاز النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، وبدائية أساليب الانتاج، وركود الجزء الأكبر من الهيكل الاقتصادي، وقلة التعامل النقدي وإنخفاض مستويات الاستثمار، وجمود المجتمعات، وعدم التكامل والاندماج الكامل للمجتمع، وإرتفاع نسبة الأمية، وإرتفاع معدلات الوفيات. وإن كانت هذه المعايير أكثر شمولية واقتراباً من تعريف ظاهرة التخلف، فإنها لازالت قاصرة من بعض النواحي لعدم توضيحها للعلاقات المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد المتخلفة والعلاقات الخارجية للاقتصاد بدول العالم الأخرى، وغيرها.

وقد كان ذلك القصور سبباً فى وضع أسس أخرى في محاولة للإحاطة بظاهرة التخلف من مختلف جوانبها التي قالت بها الآراء الأخرى وتلك التي أهملتها. ومقتضاها أن التخلف الاقتصادي ماهو الا اختلال في حركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدولة بدفع الاقتصاد إلى تدهور وسوء أحواله باضراب، وهذا الاختلال

يشمل كل المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مجمعة في هياكل رئيسية هي :

١ ـ الهياكل المادية والجغرافية : وتشمل المواد الأولية ، والمياه والمناخ والتضاريس .

٢ ـ الهياكل ذات الطبيعة الاقتصادية : وتشمل هيكل الانتاج من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي ، والوحدات الانتاجية وتجهيزاتها الفنية ، والعلاقات والروابط التي بين مؤسسات كل نشاط أو قطاع انتاجي ، وتلك التي بين كل نشاط وغيره من الأنشطة داخل الاقتصاد ، إلى جانب توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج المختلفة المشتركة في تكوينة . وأبواب الانفاق المختلفة لهذا الدخل ، وطبيعة السوق ، والنظام النقدي والأسعار ، والعلاقات الخارجية للاقتصاد بغيره من الاقتصاديات الأخري والتوزيع الاقليمي للأنشطة والمراكز الانتاجية داخل الاقتصاد ، وعلاقة ذلك بالسكان والعلاقات التي بين أقاليم ومناطق الدولة .

٣ ـ الهياكل السكانية : هي تتعلق بالتركيب العمري والجنسي للسكان ، وتوزيع السكان تبعاً للأنشطة والمهن والمناطق المختلفة .

٤ ـ الهياكل السياسية والقانونية والاجتماعية وقيم ومعتقدات المجتمع .

٥ ـ الدخل القومي وحالة التوظف ومدى توازن الاقتصاد .

٦ ـ نسبة التعليم والأمية في المجتمع ، ونظم التعليم القائمة ، وحالة التعليم الفني والمهني : ودورها في توفير الكوادر الأساسية اللازمة للتنمية .

٧ ـ المستوى الصحي والغذائي ، ومعدلات الوفيات .

وبناء على هذا التعريف لظاهرة التخلف يمكن التعرف على مدى تخلف الدولة تبعاً للآثار الناجمة عن اختلال المتغيرات المذكورة ، والتي تظهر في صورة خصائص معينة للاقتصاد تقسم إلى خصائص إقتصادية وأخرى غير اقتصادية تنقسم بدورها إلى إجتماعية وسياسية وإدارية وثقافية سبق ذكرها .

وبصفة عامة فإن هذه الجهود في تعريف ظاهرة التخلف وتحديد معايير معينة لقياسها والتعرف على مداها ، إن هي إلا إجتهادات لتقريب الظاهرة من الأذهان

وتلمس أسبابها توطئة لوضع حلول لها ومن الملاحظ أيضاً أن أغلب الدراسات التي تمت في هذا المجال قد تمت في إطار الدراسات العلمية الوافدة إلينا من دول ومدارس فكرية تختلف عن واقع المجتمعات النائية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة. ولذا فإن هذه الدراسات عادة ماتوصى علاجاً لمشاكل التخلف بسياسات واستراتيجيات إنمائية نابعة إما من هذه الدراسة أو تلك دون النظر إلى ظروف الدول النامية المختلفة وحاجتها إلى وسائل وسياسات نابعة منها تلائم ظروفها من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والروحية والخلقية والسياسية وغيرها.

المعيار القرآني

الاسلام حرب على التخلف والضعف فيقول رسول الله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير إحرص على ماينفعك واستعن بالله ولاتعجز». (رواه مسلم).

مشيراً إلى أن ضعف الفرد جسمياً وعقلياً عامل في عدم قدرته على تحقيق المنافع سوءا بعدم إمكانية إدراكها أو العمل لتحقيقها(١).

ويقول ﷺ حين يصبح وحين يمسى: «اللهم عافني في بدني. اللهم عافني في سمعي. اللهم عافني في بصري. اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، وأعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت» رواه النسائي وأبو داود وابن السني.

ويقول أيضاً: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل. وأعوذ بك من الجبن والبخل. وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال». (رواه أبو داود)

---

(١) ويرد فيها قول الله تعالى: ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم﴾، وقوله أيضاً إن خير مااستأجرت القوى الأمين﴾. حيث يتضح من هاتين الآيتين فضل العلم وسعة الخبرة بشئون الحرب وسياسة الحكم ومتطلبات العمل وقوة الجسم والأمانة.

يبين الله تعالى أن قصور وقلة الموارد الانتاجية المتاحة سببها الإعراض عن طاعته فيقول عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ. فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ. ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ .(سورة سبأ: آية ١٥- ١٧)(١).

فبين الله حال قوم سبأ بعد أن عاقبهم لمخالفتهم لمنهاجه وعصيانهم، بتعرضهم لانخفاض مستويات المعيشة، متمثلا في نقص الموارد المتاحة لهم، بعد أن كانت بلادهم طيبة الأرض ذات موارد وفيرة غزيرة الإنتاج فأصبحت الموارد المتاحة لهم قليلة وانتاجها سيء وقليل.

يقول الله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف آية٩٦).

---

(١) كانت سبأ ملوك اليمن وأهلها وكانوا في نعمة وغبطة في بلادهم وعيشهم، واتساع أرزاقهم وزروعهم وثمارهم. وسيل العرم أوسد مأرب أعظم سدود اليمن. وقد كان يروى ثلاثمائة ميل مربع من الغياض والبساتين. وآية ذلك هاتان الجنتان. وكان من أمر السد أنه كان الماء يأتيهم من بين جبلين، وتجتمع إليه أيضاً سيول أمطارهم وأوديتهم، فعمد ملوكهم القدامي إلى بناء سد عظيم محكم حتى إرتفع الماء وحكم على حافات ذينك الجبلين، . فغرسوا الأشجار واستغلوا الثمار في غاية ما يكون من الكثرة والحسن. وكانت المرأة تمشي تحت الأشجار وعلى رأسها مكتل أو زنبيل فيتساقط من الأشجار فيه مايملؤه من غير أن يحتاج إلى كلفة ولاقطاف، لكثرته ونضجة واستوائه. وقيل بأنه لم يكن ببلدهم هذا شيء من الذباب ولا البعوض ولا البراغيث ولاشيء من الهوام، لاعتدال الهواء وصحة المزاج، وعناية الله بهم ليوحدوه ويعبدوه. وكانت الحديقتان تحفان بهما عن يمين وشمال من ناحيتي الجبلين، إذ البلدة بين ذلك، وقيل لهم كلوا من رزق ربكم واشكروا نعمة يصرفها فى وجوهها فبلدتكم بلدة طيبة ذات ظل وثمار، وربكم كثير المغفرة لمن شكره ووحده. فأعرضوا عن توحيد الله وعبادته وشكره على ماأنعم عليهم وبطروا معيشتهم وعدلوا الى عبادة الشمس من دون الله، كما قال الهدهد لسليمان. فعاقبهم الله بتصدع السدود، وإنسياب الماء فى سيل جارف في أسفل الوادى فخرب مابين يديه من الأبنية والبساتين والظلال والثمار وغير ذلك، ونضب الماء عن الأشجار التي في الجبلين عن يمين وشمال فيبست وتحطمت، وتبدلت الجنتان بهافيها من الأشجار المثمرة النضرة بجنتين ذواتي ثمر وشجر لايثمر وشيء من نبق قليل لا غناء فيه، وذلك بسبب كفرهم وتكذيبهم الحق وعدولهم عنه الى الباطل ولايعاقب الا الكفور. مختصر تفسير ابن كثير.

فيذكر الله أن المجتمعات المختلفة لو صححت معتقداتها وآمنت بربها والتزمت بالقيم السليمة في عقائدها وأخلاقها وسلوكها ، واتسم أفرادها بالصفات الشخصية العالية من صدق وإخلاص وأمانة ووفاء وتراحم وبذل وسخاء وبعد عن الاستغلال وصبر وشجاعة، وقامت هذه المجتمعات على المساواة بين كافة المنتمين اليها في الحقوق والمكانة الاجتماعية والفرص المتاحة، وقامت مؤسساتها الاجتماعية على أساس الرحمة والمودة والتعاون وحسن الادارة والنظام وحرص على مصلحة المجتمع إلى جانب مصالحها الخاصة وكانت علاقاتها الأخرى على أساس الأخوة الانسانية المشتركة، والقوة في مواجهة العدوان والمعتدين.

وقام البنيان السياسي لها على الالتزام بالشريعة وإقامة الدولة اللتزمة بمنهج الله وأحكامه ، وتعاون السلطات والمواطنين على المصلحة العامة، وقيام كل بدوره في مجال اختصاصه، وتوفير الادارة الكفء لأجهزة الدولة والمجتمع وإتباع أساليب الادارة التي يتيسر معها أداء العمل ، وتنمو في ظلها المبادرات الفردية، ويتكامل النشاط الخاص مع النشاط العام للدولة. ونظمت الحياة الاقتصادية وفقا لمبادىء النظام الاقتصادي الاسلامي وهي الحرية الفردية المقيدة، وإزدواج شكل الملكية، والتوافق بين مصلحة كل من الفرد والمجتمع وتوفير الضمانات لذلك، وحرية الأسواق في ظل ضوابط للمنافسة ومنع الاحتكار.

مفهوم التنمية :

للتنمية تعريفات كثيرة تبعا لوجهة نظر القائل، فمنها مايرى أن التنمية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع فى تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بمايؤدي الى إحداث زيادات حقيقة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل. ومنها مايقول بأن التنمية الاقتصادية مفهوم يتضمن إجراء تغييرات جذرية فى تنظيمات وفنون الانتاج وهيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مجالات الإنتاج المختلفة بما يؤدي إلى زيادة

عناصر الإنتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر ومن ثم زيادة الناتج القومي أو الأهـلي الحقيقي للمجتمـع ويشير تعريف ثالث إلى أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تسبب زيادة انتاجية الاقتصاد ككل والعالم في المتوسط، وزيادة نسبة المشتغلين إلى إجمالي السكان. وإنها عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية تؤدي إلى تحسين في أداء الاقتصاد حالياً وفي المستقبل يقاس في صورة دخل فردي حقيقي وتمتد لفترة طويلة من الزمن. وأنها تقوم على جعل الناس أكثر قدرة على التحكم في بيئتهم الاقتصادية نحو تحسين مستوى المعيشة.

وهذه التعريفات وغيرها على جانب واحد فقط من التنمية هو تكوين رأس المال أي زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، لذا فهي تعد بصفة عامة محصلة لنظرية رأس المال.

ولقـد نمت نظرية التنمية الغـربية في هذا الاطـار وتأثرت في تكوينها بالبيئة الاقتصـادية والاجتـماعية السـائدة وبالثقافات والمعتقدات والإجتهادات العقلية ومستـوى الادراة في تلك المجتمعـات، ولذا فهى لاتتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل المتعددة الأبعاد التي تواجه التنمية في البلاد النامية حالياً.

إذا لكي تنجح التنمية الاقتصادية لابد وأن تواكبها تنمية اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد التي تشكل أنماط السلوك في المجتمع لكى ينطلق المجتمع من قاعدة سليمة تمكنه من الاستفادة من التقدم التقني المتاح له، وقد قدمت تجارب التنمية في عقد الستينات من هذا القرن في الدول النامية دليلاً عملياً على محدودية النتائج المتحصل عليها من الاعتماد على جناح واحد للتنمية ألا وهو التنمية الاقتصادية دون التنمية الاجتماعية.

وعلى الرغم من إهتمام بعض الاقتصاديين بالعوامل الاجتماعية وصلتها بالتنمية الاقتصادية، وتزايد أهمية الاستثمار في الانسان بالتعليم والصحة وغيرها، إلا أنه

ماهو إلا امتداد لنظرية رأس المال بالدخول في مجالات جديدة كانت مهملة من قبل. ولم تتطور النظرية لتتضمن في تكوينها العوامل الاقصتادية والاجتماعية معاً فى بناء نظري جديد يعطى للانسان دوراً هاماً ـ يستحقه فعلاً ـ فى الاطار العام للتنمية.

وحتى بالنسبة للتنمية الاشتراكية فإنه على الرغم من التأكيد على الإطار السياسي والاجتماعي للتنمية فإن النظرية تعتبر أن مشكلة التكوين الرأسمالي والاستثمار هي المفتاح الحقيقي للنمو، وهو ماتؤكده نماذج كاليسكى ولانج بالدور الرئيسي التي تضعه للاستثمار فيها.

ولاشك في أن نجاح التنمية لأي مجتمع من المجتمعات رهن بإيمان الناس بها وتفاعلهم معها ومشاركتهم في جهودها وجنيهم لثمارها. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو معلوم تحتاج إلي إطار يجمع أفراد المجتمع كلهم حتى يتحركوا جميعاً صوب التنمية، لأن اختيار الدولة والتزامها بالتنمية في إطار منهج اقتصادي محدد تلتزم به الدولة فقط دون أفراد المجتمع لايكفل تحقيق التقدم المطلوب لعدم تفاعل المجتمع جميعهم معه واستجابتهم له.

وإزاء ذلك فإنه يلزمنا أساليب تنموية تناسب معتقداتنا وقيمنا الإسلامية على ضوء القرآن والسنة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لمجتمعاتنا الاسلامية والمشاكل والقيود التي تواجهنا وتتمشى مع التغيرات في الظروف المختلفة. أى أنها تقوم على ترجمة أهدافنا وقيمنا إلى واقع ملموس في صورة أساليب واقعية قابلة للتطبيق العملي.

ومن المعلوم أن الإسلام لايقتصر على مجموعة من المعتقدات بل أنه يقدم دلائل محددة للحياة وبرنامجاً للعمل حيث يمثل محيطاً شاملاً لإعادة البناء الاجتماعي بأقل مايمكن من الخلافات وعدم المساواة، والتحرك المتسق من مستوى توازني إلى مستوى توازني أعلى، أم من عدم التوازن إلى التوازن، ويتم ذلك بصورة تدريجية

حتى يمكن تحقيق التغيير الشامل.

ويهتم الاسلام اهتماماً كبيراً بمشكلة التنمية الاقتصادية إلا أنه يعالجها كجزء من مشكلة أوسع هى تنمية الإنسان. وتتركز الوظيفة الأولى للإسلام في توجيه تنمية الإنسان الوجهة الصحيحة. فهو يهتم بكل نواحي التنمية الاقتصادية ولكن في إطار التنمية الشاملة للإنسان دائمًا. وتظل التنمية الاقتصادية عنصراً متكاملاً لايمكن فصله عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإنساني. لذا فإن نسق التنمية الإسلامية يتفق تماماً مع المجتمعات الإسلامية ويكفل تفاعل هذه المجتمعات مع نموذج التنمية واستجابتهم له.

أبعاد التنمية في الإسلام :

إستناداً إلى النظرة الإسلامية الشاملة لجوانب البناء الاجتماعي المختلفة، فإن طبيعة التنمية كجزء من النظام الإسلامي الشامل للحياة تتلخص فيما يلي:

١ ـ إن التنمية الإسلامية ذات طبيعة شاملة فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية.. الخ.. فهى إذا نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة ولاتقتصر الرفاهية المستهدفة على هذه الحياة الدنيا بل إنها تمتد أيضاً إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحياتين. وهذا البعد التنموي الإسلامي لايوجد في المفهوم المعاصر للتنمية.

٢ ـ إن نواة الجهد التنموي ولب عملية التنمية هو الانسان نفسه الذي كرمه الله وأعزه لذا فإن التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزته شاملة بيئته المادية والثقافية والإجتماعية أما في المفهوم المعاصر فإن المجال الحقيقي لانشطة التنمية يتركز في البيئة المادية فقط.

فالإسلام من جهة بؤرة الجهد التنموي من البيئة المادية إلى الانسان في وضعه الاجتماعي، ومن جهة أخرى يوسع مجال السياسة الانمائية ومايترتب عليه زيادة

عدد المتغيرات والاهداف في اى نموذج يتم عمله للاقتصاد. ونتيجة أخرى لذلك التحول هى ضمان مشاركة الناس إلى أقصى حد في كافة مستويات إتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وعوائد التنمية.

٣ ـ إن التنمية الإسلامية نشاط متعدد الأبعاد، حيث يجب بذل الجهود في عدة اتجاهات في نفس الوقت، لذا فالتركيز على جانب واحد فقط ليس له مايبرره. فالاسلام يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات.

٤ ـ إن التنمية تتضمن عدداً من التغييرات الكمية والنوعية وذلك لأن الاهتمام بالتغييرات الكمية الضرورية في ذاتها قد يؤدي إلى إهمال الجوانب النوعية (الكيفية) للتنمية بصفة خاصة وللحياة بصفة عامة. ويحاول الإسلام علاج هذا الاختلال.

٥ ـ تركيز الإسلام في الجانب الاقتصادي على ثلاثة مباديء هامة من المباديء الحركية (الديناميكية) للحياة الاجتماعية هي:

(أ) الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية التي وهبها الله للانسان وسخرها له.

(ب) الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون اسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

(جـ) ان تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله وعمارة الأرض ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراده كحق أساسي للمجتمع على أفراده. وفي هذا يقول الله تعالى:

﴿وأعْبُدُوا اللهَ وَلاَتشْرِكُوا به شَيئاً وَبالوالدَّين إحسَاناً وَبذي القُربىٰ واليَّتَامىٰ والمسَاكِيْن والجَار ذِي القُربىٰ وَالجَارِ الجُنُبِ وَالصَاحِبِ بالجَنْبِ وابْنِ السَبيلِ ومَامَلَكَت أيمَانكُم إنَّ اللهَ لاَيُحِبُ مَنْ كَانَ مُختَالاً فَخُوراً. الذينَ يَبْخَلونَ وَيأمُرونَ الناسَ بالبُخْلِ وأعتَدنَا لِلكَافِرينَ عَذَابَاً مهيناً﴾.

ويقول عز وجل:

﴿ليسَ البرَ أنْ تُولوُا وُجوهكمْ قِبلَ المشرقِ والمغربِ ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ بالله واليومِ الآخرِ والملائكةِ والكتاب والنبيينَ وآتي المالَ على حبه ذويْ القربى واليتامى والمساكين وابنَ السبيلِ والسائلينَ وفي الرقابِ وأقامَ الصَلاةَ وآتي الزكاةَ والموفونَ بعهدِهِمْ إذا عاهدوُا والصابرينَ في البأساء والضراء وحينَ البأسِ أولئكَ الذين صدقُوا وأولئكَ همُ المتقونْ﴾

(سورة البقرة : آية ١٧٧).

فقد جعل حق المجتمع في الثروة مقترناً بعبادته سبحانه، وان عدم الوفاء بهذا الحق كفر للنعمة يستوجب العذاب الأليم.

ويختلف الإسلام في ذلك عن غيره من النظم الأخرى فيما يختص بالمبادىء التي تحكم تنمية الإنتاج وصلة هذا الإنتاج بالتوزيع.

فعلى الرغم من أن النظم الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعاً على الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة وتنمية الانتاج بالتالي. إلا أنها تتبع في سبيل ذلك الأساليب التي تتفق مع مبادىء التي تنادي بها.

فالرأسمالية تهدف إلى تنمية ثروة المجتمع دون النظر إلى توزيع هذه الثروة ودورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع، وتسلك في سبيل ذلك كل السبل المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف دون اعتبار لآثارها الأخرى على المجتمع، فلقد أدت الثورة الصناعية على سبيل المثال إلى زيادة الإنتاج ونمو الثروة إلا أنها أضرت بالطبقة العاملة إضراراً كبيراً آنذاك ولم تضع الرأسمالية لهذا الضرر علاجاً في ذلك الوقت يواكب إستخدام الآلة ويحمى المجتمع من أضرارها.

أما المجتمعية (الاشتراكية) فإنها تؤكد على العلاقة بين أشكال الانتاج والتوزيع إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائمًا شكل الانتاج ويتفق مع مصلحة الانتاج نفسه حتى ينمو الانتاج باضطراد.

وفي الاسلام عكس ذلك فقواعد الاسلام التوزيعية ثابتة لاتتغير من عصر إلى عصر ولا بين الأقاليم المختلفة، والانتاج مجال لتطبيق قواعد التوزيع، ولذا فهناك حدود وقواعد للانتاج تكفيه ضماناً لعدالة التوزيع واتساقه مع أهداف الاسلام وعلاج المشاكل التي تترتب على تغيير أساليب الانتاج.

التنمية والرفاه :

يقوم النسق الاسلامي للتنمية الاقتصادية على استمرارية عملية التنمية الاقصتادية والجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية حتى يمكن توفية الاحتياجات المعيشية والدفاعية لسائر أفراد المجتمع بما يناسب كل عصر ويتفق مع مفهوم الاسلام للرفاهية الاقتصادية(١) والعدالة الاجتماعية(٢) مقترناً بتقوى الله وشكره وإقامة المجتمع الاسلامي المتماسك أفراده المتعاونين على البر والتقوي.

ومقياس الرفاهية الاقتصادية في الاسلام هو تحقيق تقوى الله ومع وفرة الانتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطاً بالأمن والطمأنينة للفر دوالمجتمع في الداخل والخارج.

ويبين ذلك قول الله تعالى ﴿لَقَد كَانَ لِسَبأ فِي مَسكنهم آية جَنَتَان عَنْ يَمِين وشِمَال كُلوا مِنْ رزقِ ربكُم وَاشكُروا لَه بلدة طَيبة وَربٌ غَفُور ، فَأعرَضُوا فَأَرسَلنا عَليهِم سَيلَ العَرِم وَبَدلنَاهُم بِجَنَتَيهِم جَنَتَين ذَوَاتَي أَكلٍ خَمطٍ واثل وشيء مِن سدرٍ قَليل، ذَلكَ جَزيناهُم بِما كَفَرُوا وَهَل نُجازي إلا الكَفُور، وَجَعَلنا بَينَهم وَبَين القرىٰ التي بَارَكنا فِيهَا قُرىٰ ظاهرة وَقَدرنَا فِيها السيرَ سِيرُوا فِيها ليالي وَأَياماً آمِنين، فَقَالُوا رَبنا بَاعِد بَينَ أَسفَارِنا وَظَلموا أَنفسَهُم فَجَعَلنَاهُم أَحَادِيثَ وَمزقنَاهُم كُلَّ مُمَزَق إن فِي ذَلكَ لآياتٍ لِكُلِ صَبَارٍ شَكُور﴾ (سورة سبأ آية ١٥ - ١٩).

---

1 - Economic Welfare

2 - Social Justice

ففي مجتمع سبأ. وهو مجتمع زراعي كانت نعمة الله عليه تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة والوفيرة الانتاج السهل المنال ولدوامها فقد طلب منهم شكرها فلما لم يقوموا بشكرها أصيبت زروعهم وأشجارهم الرئيسية ولم يبق لهم إلا قليل الإنتاج من أنواع محدودة من المنتجات، وإضطروا إلى الاستيراد من الخارج، والسفر فى رحلات آمنة لايخافون في أسفارهم أو تجارتهم فلما استمروا على عدم شكر النعمة فقدوا كل شيء.

وفي مجتمع آخر هو مجتمع تجارى يقول الله تعالى(١) ﴿**وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**﴾.

ويتبين لنا من هذا المثال أن رغد العيش في مجتمع تجاري هو أيضاً وفرة السلع وقلة تكاليف الحصول عليها مع الأمن والطمأنينة. وأن من لا يشكر هذه النعمة يحرم منها.

وفي مثال ثالث يبين الله تعالى أن المشقة في العمل وزيادة التكاليف وقلة الإنتاج وصعوبة أو عدم توفية الاحتياجات المعيشية حالة سيئة لايرضاها الاسلام للمجتمعات الاسلامية، فيقول الله تعالى(٢) ﴿**والبَلَدُ الطيبُ يَخرجُ نباتَهُ بإذنِ رَبِّهِ والذيْ خَبثَ لايَخرجُ إلَّا نَكداً، كَذلكَ نُصرفُ الآياتِ لِقومٍ يَشكُرون**﴾.

ويوضح لنا القرآن الكريم حاجة المجتمعات الإسلامية إلى قوة دفاعية تكفل لها الأمن والحماية من أعدائها بقول الله تعالى(٣) ﴿**وأَعِدُوا لَهُمْ مَااستطعتُمْ مِنْ قُوةٍ**﴾.

مما سبق يتضح أن المستوى المعيشي المطلوب للمجتمعات الاسلامية التي تحقق

---

(١) القرآن الكريم سورة النحل آية ١١٢.

(٢) القرآن الكريم، سورة الأعراف، آية ٥٨.

(٣) القرآن الكريم، سورة الانفال آية ٦٠.

أمر الله وتلتزم طاعته وشكره هو الذي تمثله مرحلة الانتاج الوفير الذي يتحقق بأقل تكاليف اجتماعية والذي يفي في نفس الوقت بإحتياجات أفراد المجتمع المعيشية وتحقيق الأمن له داخلياً بالعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي وخارجياً بالقوة الدفاعية التي تكفل حماية المجتمع من اعدائه. فإذا لم يتحقق ذلك للمجتمع كان عليه استمرار التنمية حتى يتم الوصول إلى المستوى المطلوب.

ونظراً لتطور المجتمعات وتغير الاحتياجات الانسانية وتطورها باختلاف العصور، فإن التنمية تكون عملية مستمرة في المجتمعات الاسلامية بصفة دائمة.

وهذا المستوى المعيشي المطلوب يقوم على الوفاء بالاحتياجات الدينية والمعيشية الاقتصادية والاجتماعية التي تناسب العصر الذي يعيش فيه المسلمون ولاتتعارض مع قواعد الاسلام وأصوله. وتتلخص بصفة عامة في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وأدوات الاتصال والانتقال وتكوين الأسرة والتعليم والدعوة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومواجهة الأحداث والكوارث والإصابات والفواجع وتحقيق الأمن والقوة الحربية وغيرها وان يتحقق ذلك لعامة المجتمع وليس لطائفة معينة دون باقي المجتمع.

هذا عن المفهوم الإسلامي للرفاهية أما في الفكر الاقتصادي الغربي فإن للرفاهية مفاهيمًا مختلفة فمن الناحية النظرية كان ينظر إلى الرفاهية الاقتصادية على أنها الإشباع الشخصى المتحقق للفرد أو إجمالي الإشباع لمجموعة الأفراد من دخولهم المتاحة، وذلك تبعاً لبيجو (١٩٢٠) وقد كانت مدرسة بيجو للرفاهية مقاسه بمقادير من الاشباع، وان للسياسة الاقتصادية واجبين هما تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء والثاني هو تحسين توزيع الموارد حتى يمكن زيادة مقدار الرفاهية الاقتصادية.

وقـد جاء مفهوم باريتو بعد ذلك (في الثلاثينات) عن الرفاهية ـ وهو المفهوم الحديث لها ـ على أساس النظر إلى الرفاهية كمستوى وليس كمقدار لأنه لايمكن قياس الاشباع، لذا فإنه لايمكن مقارنة مستويات الإشباع بين الأفراد وأن زيادة الـرفـاهية الاقتصادية للمجتمع تحدث إذا مازاد الاشباع أو الرضا الذي يحققه شخص أو أكثر ولم يقل إشباع آخرين. فإذا ماحدث نقص في إشباع البعض في مقـابـل الزيادة في إشباع آخرين كنتيجة لسياسة معينة، فإن الأثر الصافي لهذه السياسة يمكن معرفته من خلال مبدأ التعويض أي ينظر إلى مايحتاجه من ضرر من تعويض نقدي لكي تعود مستويات الإشباع لديهم إلى ماكانت عليه، ويخصم من المقدار النقدي للزيادة في مستويات من تحسنت أحوالهم. فإذا كانت الزيادة الحادثة أكثر من النقص زادت رفاهية المجتمع.

ومن النـاحية العلمية فإن الـرفاهية الاقتصادية تعد مرادفاً للنمو الاقتصادي حيث تزداد رفاهية المجتمع بزيادة متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الحقيقي للمجتمـع إذ أن إستخدام الدخل القومي والفردي كمقياس للرفاهية ترد عليه اعترضات كثيرة (على الرغم من أهمية هذا الدخل كعامل هام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية). سبق ذكرها.

أي أن الدخل ليس هو المقياس الوحيد أو الدقيق لرفاهية المجتمعات وتقدمها الاقتصادي حيث هناك مقاييس أخرى كالعمالة والانتاجية والمؤشرات الاجتماعية المختلفة كالمستويات التعليمية والصحية والغذائية والأمنية وغيرها ممايجب أخذه في الإعتبـار للوصـول إلى الحكم الصحيح على تقـدم المجتمعات ورفاهيتها. وهو مايتضح جلياً من مفهوم الاسلام للرفاهية، ويقتصر عنه المقياس السائد اتباعه حالياً.

أولويات التنمية

يحرص الإسلام على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والعرض والمال لكل المسلمين على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع الاسلامي بأكمله وأنه يفرض على كل مسلم وعلى المجتمع أيضاً توفير أسباب حفظ هذه الأشياء الخمسة. ويرى كل من الغـزالي ـ والشاطبي أنها تمثل أولى الضروريات التي يتعين توجيه نظام المجتمع وأساليبه وطاقاته وأدواته المختلفة نحو تحقيقها في المقام الأول. ويلى هذه الضروريات في الدرجة التالية من الأهمية شبه الضروريات أي الحاجيات وهى تلك الاحتياجـات التي تقـل عن ذلـك أهمية فإنها الكـماليات من التحسينـات والتكميليات وهي المبـاحات من الطيبات والنعم التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الانسانية.

أما الظروريات أو الاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع ونظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي فانها تشمل بالطبع كل أنواع السلع والخدمات الضرورية التي تلزم لذلـك ويتعـين على المجتمـع توجيه طاقـاتـه نحوها وبناء خططه وموازناته لتحقيقهـا والتي منها على سبيل المثال المجاميع السلعية التالية التي تلتزم توفيرها جميعا ومعا .

١ـ المنتجات الغذائية الأساسية من زراعة وصناعة، ومايلزم تطويرها وتنميتها من صنـاعات وأنشطة معاونة ومرتبطة بها. كإنتاج السماد والكيماويات والآلات اللازمة لتطوير الانتاج الزراعي، والتصنيع الغذائى لكل مايحقق للمجتمع توفير هذه الضروريات النافعة والمفيدة.

٢ ـ توفـير مياه الشرب النقية، والمـرافق العـامـة المناسبة لحفظ الصحة والطاقة الإنتاجية وتطويرها. ومايتطلبه ذلك من أنشطة ومؤسسات مختلفة.

٣ ـ التعليم، والتربية الدينية والخلقية والاجتماعية، ومؤسساتها المختلفة في المجتمع من مدارس ودور تعليم وتربية مختلفة، وأجهزة توعية، ودعوة وإعلام في مختلف المجالات والأماكن .

٤ ـ انتاج الملبوسات الملائمة لحفظ الجسم ودفع الحر والبرد والوقاية من الظروف البيئية والطبيعية المختلفة، ومتطلبات المهن والحرف والصناعات المختلفة .

٥ ـ المساكن الصحية المناسبة للظروف البيئية والاجتماعية والتي توفر الراحة وحفظ الكيان الاجتماعي للأسرة . وصناعة الاثاث والادوات المنزلية الأساسية المعينة على ذلك .

٦ ـ وسائل الانتقال والاتصال التي تمكن الناس من أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم تجاه أسرهم وأرحامهم ومجتمعهم .

٧ ـ الخدمات الصحية المتصلة بحفظ ووقاية الجسم والعقل من الأمراض المختلفة وتوفير العلاج المناسب، وحماية البيئة من التلوث .

٨ ـ متطلبات العدالة والنظام من أجهزة حسبة وقضاء ومظالم، وأجهزة جمع وتوزيع الزكاة ودواوين وإدارات مختلفة .

٩ ـ متطلبات الامن والدفاع وتأمين الدعوة الاسلامية من صناعات عسكرية وصناعات مدنية ثقيلة وتطوير مصادر الطاقة والقوة المحركة، والتطور الفنى والعلمي الذي عمل دائمًا على دعم هذه الانشطة والصناعات وتحقيق الأمن في كل الظروف ولجميع المسلمين في جميع البلاد .

وجدير بالذكر أ ن توفير هذه الضروريات واجب على المجتمع سواء تم من خلال آلية السوق أو لم توفر هذه الآلية ذلك، حيث أن الإنتاج في المجتمع ليس وفقاً على ماتسمح به هذه الآلية . بل إن هناك أساسيات يتعين على المجتمع توفيرها بغض النظر عن التفاعل القائم لقوى العرض والطلب في الأسواق، وما يؤدى إليه توجيه استخدام الموارد . إذ أن الربح ليس هو الدافع الوحيد للإنتاج في المجتمع

الإسلامي . بل إن بعض متطلبات ذلك تؤديها إليه السوق، أما المتطلبات الأخرى فإن المجتمع يعمل على توفيرها كواجب عليه يتعين الوفاء به وتقوم به الدولة إن لم يقم به الأفراد في المجتمع .

وبعد توفير الضروريات اللازمة بجوانبها المختلفة ينتقل المجتمع بعد ذلك لتوفير شبه الضروريات . والتي منها على سبيل المثال أيضاً .

١ ـ الأغذية شبه الضرورية والصناعات القائمة عليها .

٢ ـ المرافق العامة اللازمة لتيسير أعباء الحياة والتي تتفق مع ظروف العصر وتدعم نظام المجتمع والاقتصاد .

٣ ـ إنتاج الملابس اللازمة لحسن المظهر والزينة المناسبة لكل جنس وعمر وظروف المجتمع والعصر الذى يعيش فيه دون تجاوز للحدود الشرعية في زى الجنسين والزينة المباحة لكل منهما .

٤ ـ المساكن الواسعة التى تتفق مع ظروف العصر، والأثاث والأدوات المنزلية التي تمكن من تحمل أعباء الحياة بسهولة ويسر، وتناسب التطور الحادث في المجتمعات المختلفة بما لايخالف القواعد الإسلامية من تحريم للإسراف والترف وصناعة التماثيل وغيرها .

٥ ـ التوسع فى وسائل الانتقال والاتصال بما ييسر من القيام بالواجبات .

٦ ـ التدريب ونشر المعارف والعلوم النافعة وما تتطلبه من دور نشر وتثقيف ومراكز تدريب .

٧ ـ التوسع في مراكز البحث العلمي لتشمل مختلف فروع العلوم الطبيعية والاجتماعية اللازمة لتطوير قدرات المجتمع وطاقاته ومواجهة تحديات التنمية بمفهومها الإسلامي .

ويأتى في نهاية سلم التفضيل الاجتماعي الكماليات أو التكميليات التي تحقق للمجتمع الرفاهية وتدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية، ومنها على سبيل

المثال الطبيات والنعم المختلفة التي تكمل الغذاء وتزين المسكن والملبس. وتحسن الظروف الجوية والبيئة وتسهل أداء العمل وتلك التي تيسر الانتقال والاتصال وتقلل الأعباء بصفة عامة، ووسائل الراحة الاجتماعية والرياضية لمختلف الأعمار دون تخريب أو اختلاط وغيرها من وسائل الترفيه المباح في الحدود الشرعية ودون تجاوز لها.

وبالطبع فان تحديد سلع كل قسم من الأقسام الثلاث (الضروريات ـ شبة الضروريات ـ الكماليات) وما يلزم إنتاجه منها وكمياته ونوعياته وأساليب انتاجه يقع تحت مسئولية المجتمع ويترك له أمر هذا التحديد.

ولاتعني أولويات الإنتاج هذه التركيز فقط أو باستمرار على الإنتاج الغذائي والكسائي وغيره من أشكال الإنتاج الزراعي والأنشطة المرتبطة بها وتفضيلها على الانتاج الصناعى وتطويره وتنميته، أو الاهتمام داخل الصناعة بالصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة وعدم وجود قاعدة صناعية عريضة ومتينة في المجتمع، ولكنها تعنى أنها طالما كانت بؤرة الجهد التنموي وأساس عملية التنمية هو الإنسان نفسه فإن الإنتاج لابد وأن يسعى لتوفير احتياجاته الأساسية ومتطلبات تنميته وتوفير فرص العمالة الكافية له وطالما كان احتياجاته الاساسية متركزة في مراحل التنمية في الوفاء بجوانب معينة فيلزم توفيرها قبل الدخول في إنتاج تقل الحاجة إليه لكونه أقل أهمية في تطوير الانسان وتنمية ذاته.

ويؤدى هذا الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية والضرورية إلى إتساع نطاق انتاجها وتطوير عمليات وأساليب الانتاج مما يؤدي إلى تقدم صناعاتها والصناعات المرتبطة بها، كما أن الاهتمام الأساسي بتوفير متطلبات المجتمع الأمنية والحربية وماتتطلبه من أبحاث وجهود مكثفة في تطوير أساليب وكفاءة الإنتاج ونوعية السلع وكميات الإنتاج ينعكس بددته على طاقات المجتمع الإنتاجية وكافة قطاعاته الإنتاجية.

ومن جهة أخرى فإن الإسلام يدعو إلى التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد والعنـاية بتنيمـة قطاع الصناعة والقطاعات المرتبطة به وعدم تركيز الاعتماد على الزراعة، ودعم وتطوير هيكل الإنتاج في المجتمع بما يكفل حسن استغلال موارده المتـاحة وتطوير الموارد بصفة مستمرة، وتوسيع الأسواق المحلية بالتكامل داخل العـالم الإسـلامي ليتسنى قيام خطوط الإنتاج على أكثر الطرق الانتاجية كفاءة اقتصادية وملاءمة لأهداف المجتمع من توفير العمالة الكاملة لكافة أفراده وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (غير الإسلامي) وعدم التبعية له بأي شكل من الاشكال.

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي

التنمية والتكامل

إن مشكلة التخلف التي تعصف بالأمة المسلمة وضعنا العصريون بسببها أمام خيار الاشتراكية كحل وحيد . . وأخذ في ممارستها فما زادت مشاكله إلا تفاقما وحياته إلا فقراً وظلماً .

هذا وبينما دول أوروبا العريقة فى قوميتها والتي سالت الدماء فيها أنهاراً اعتزازاً بعصبيتها لم تجد أمامها إلا الحل الوحيد وهو التحول الضرورى للوحدة الاقتصادية، لأن هذه الوحدة هي الضمان الوحيد لنموها الاقتصادى ولاستقلالها السياسى ورخائها الاجتماعي في عصر لايعترف إلا بالوزن الاقتصادي الكبير الممثل في الشرق الشيوعى كوحدة اقتصادية والغرب الأمريكي كعملاق اقتصادي يكتسح أمامه الوحدات الصغيرة أياً كانت خبرتها وإصرارها .

ولم تدرك الأمة المسلمة لليوم هذه الحقيقة وعاشت في غمار استقلالها عن بعضها وتفرقها شيعاً وتمزقها دولاً لتثبت أركان تبعيتها للغرب أو للشرق، ولتجتر الفقر والصغار والذل، ولم تعتبر بماحدث على المستوى العالمي من تقارب اقتصادي تحت قناعة لاشك فيها: أن الوحدة هي الطريق الوحيد للتنمية والرخاء والعزة والاستقلال .

إن عدم إتساع السوق يؤدي إلى سوء توزيع الموارد ولايصل بالمجتمع إلى الإنتاج الأمثل، فضلاً عن تعويق الحركة الضرورية لانتقال عناصر الإنتاج الضروري في الحجم الأمثل من لسوق. كل هذا يؤدي إلى تعويق التخصص

ونقص وفورات الإنتاج الكبير، وبهذا يكون الهيكل الاقتصادي من الضعف الشديد الذى يجعله نهباً للدول ذات المركز الاقتصادى القوي والتي تستطيع به أان تفرض شروطها.

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي كان حجم الدين العام الخارجي عند نهاية سنة ١٩٨١ يفوق حجم حصيلة صادراتها السنوية كذلك استغرقت فوائد الدين الخارجي بالنسبة لـ ٢٠ بلداً من بلدان العالم الثالث مالا يقل عن ٥ , ٦٩٪ من حصيلة صادراتها السنوية بينماهناك باقى البلدان وصلت إلى ٣٣٪ من حصلة صادراتها السنوية(١) وترتب على هذا زيادة العجز فى موازين مدفوعات دول الجنوب وغرق هذه الدول في الديون.

لهذا يبلغ معدل النمو في الدولة المتقدمة حوالي ٤٪ تقريباً بينما يقل معدل النمو في الدول المسلمة عن ٢٪، بينما الزيادة السكانية بينها مابين ٢ ـ ٣,٥٪ سنوياً والتي كان من المفروض أن تتحول لزيادة إنتاجية فتمثلت في بطالة مقنعة أو سافرة مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الغرب والعالم المسلم حيث يزداد الأول تقدماً بينما نزداد نحن تخلفاً(٢).

كل هذا سبب ذلك الفارق بين مايسمى اليوم دول الشمال «أوروبا وأمريكا والكتلة الاشتراكية»ودول الجنوب التي يقع فيها العالم المسلم ويشمل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بما فيها دول الأوبك» حيث دخل الأولى ثلاثة عشر ضعف دخل الثانية، والدول الصناعية المتقدمة تحقق ٨٠٪ من الإنتاج العالمي بينما يسكنها ثلث سكان العالم في حين تحقق دول الجنوب أقل من ٢١٪ من الانتاج العالمي ويسكنها ثلث سكان العالم أما بالنسبة للإنتاج الصناعي العالمي فالمصيبة أشد فالدول

---

(١) - World Bank, World debt tobles. 1983

(٢) - World Bank Developing Report, 1983.

المتقدمة تنتج ٩٣٪ من الناتج الصناعي العالمي بينمالاتحقق دول الجنوب أكثر من ٧٪ من هذا الناتج .

والتخلف الاقتصادى في العالم المسلم يظهر في شكل اختلالات هيكلية مرتبطة بالتخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة للغرب وتضخم الأنشطة الخدمية المرتبطة بهذا الإنتاج . واتجاه التصنيع لخدمة هذا النشاط أو الصناعات الاستهلاكية الخفيفة . وفي الدول المتخلفة فإن مستويات الاستهلاك مضغوطة بحيث أن أي زيادة في الدخل لابد وأن يمتصها الاستهلاك . ويزيد هذا الاستهلاك حدة وجود جذب مستمر نحو مستويات الدخول المتقدمة مما يوجد رغبة شديدة في زيادته .

كما أن وجود حصة كبيرة من الدخل موزعة على الفقراء وقلة من الأغنياء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك فى رأس المال الاجتماعي بالمواصلات والخدمات . . الخ مما يؤدي إلى الارتفاع في تكاليف الإنتاج لهذا كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة إلا أن الكفاية الحدية منخفضة .

فالركود في الدول المتقدمة يرجع إلى زيادة الادخار المقدر على الاستثمار المقدر اللازم لتحقيق العمالة الكاملة أما في الدول المتخلفة فيرجع الركود الى نقص الاستثمار والادخار المقدر، فهناك حلقة مميتة تندفع قواها تلقائياً في الدول المتخلفة في كل من جانبى الطلب على رأس المال وعرضه . فمن ناحية العرض نجد ضعف مقدرة الفرد على الادخار نتيجة قلة الدخل . ومن ناحية الطلب على رأس المال نجد ان المستثمرين تضعف شهيتهم لقلة القوة الشرائية لدى الأفراد ، أي قلة الطلب الفعال وذلك طبعاً لقلة دخلهم الحقيقي ، وقلة دخلهم الحقيقي سببه قلة رأس المال المستمثر لقلة الرغبة في الاستثمار وهلم جراً . . ويلاحظ هنا أن انخفاض الدخل الذي ينعكس على قلة الإنتاجية عامل مشترك في القوة الدافعة لإتمام الحلقة في حالتي العرض والطلب .

كما أن هناك عناصر تحد من مفعول المضاعف في الدول المتخلفة رغم إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك منها:

١ ـ الملاحظ ان المجتمعات الفقيرة تتعرض للكثير من العوائق وعوامل الاضطراب التي تعطل سير عجلة الاستثمار في الاتجاه المرغوب. وكثيراً مايصادفها متاعب كثيرة يجب التغلب عليها كنقص المعرفة الفنية وقلة أدوات الإنتاج وضعف التنظيم ووجود البطالة المقنعة في شتى مناحي الإنتاج الزراعي والحكومي مما يضعف التنمية ويقنعها. . كذلك نقص رأس المال الاجتماعي مما يقلل من كفاءة الإنتاج وامتصاص جزء كبير من المدخرات لتنفيذه ويبطيء الاستثمار المباشر.

٢ ـ أن الميل الحدى للاستهلاك والميل المتوسط مرتفع في المجتمع الفقير مما يترك كمية ضئيلة من الادخار توجه للاستثمار أي أن الفائض لدى هذا المجتمع قليل بينما تختلف الحال بالنسبة للمجتمع الغني حيث الميل المتوسط للاستهلاك منخفض والميل الحدي منخفض أيضاً وبعبارة أخرى فإن الميل المتوسط للاستهلاك إذا ماكان مرتفعاً فإنه يقلل من الكمية المطلقة المتاحة للادخار.

ووجود الفارق الكبير في نسبة الاستثمار إلى الدخل في كل من المجتمعات. ففي المجتمعات الفقيرة، وبالرغم من كبر المضاعف نجد أن التقلبات في حجم التوظف أو العمالة والناتج عن تغير الاستثمار سوف تكون أقل بكثير من التغير المقابل في المجتمعات الغنية وهذه النتيجة غير المتوقعة نوعاً ما إنما ترجع إلى أن نسبة الاستثمار إلى الدخل أقل بكثير في المجتمعات الفقيرة عنها في المجتمعات الغنية وقد نبه كينز إلى ذلك في نظريته العامة.

٣ ـ ومن أهم عقبات التنمية في الدول المتخلفة هو إرتفاع الربا حيث يعمل مستوى العرض المنخفض لرأس المال على إرتفاع سعر الربا. مما يؤدي بالطبع إلى ظهور المقرضين الاحتكاريين الذين يحققون بالمراباة دخولاً احتكارية.

ثم إن عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن ضعف القيادات الاقتصادية

والتقلبات السياسية تؤدي إلى التغيير المستمر في اللوائح والقوانين التي تحكم إنتاج وتسويق واستهلاك السلع والخدمات. وهذا يؤدي إلى التغيير المستمر في اللوائح والقوانين التي تحكم إنتاج وتسويق واستهلاك السلع والخدمات. وهذا يؤدي إلى زيادة التفضيل النقدى ويجعل استغلال الموارد وتشغيل عوامل الإنتاج مغامرة أو مخاطرة لايمكن تحمل نتائجها . ثم إن دول الشمال تقبض على رقبة العالم المسلم لاعتمادة عليها في الاستيراد من رغيف الخبز إلى الآلة.

والانخفاض الشديد في مستوى التجارة الدولية العربية حقيقة واقعة فلم تتجاوز نسبة الصادرات أو الورادات من الدول العربية وبعضها نسبة ٥٪ من قيمة الصادرات أو الورادات بينما ٩٥٪ من هذه الصادرات والواردات قيمة مع الدول الأخرى خاصة الدول الرأسمالية.

ودول فائض البترول العربية ليس لها إنتاج له وزن عالي سوى البترول. ورغم هذا الغنى فإن عملاتها ليس لها قوة دولية لأن قوة العملة الدولية متوقف على هيكل الدولة الإنتاجي . فليست العبرة بالفائض المالي وإنما العبرة بالقدرة الاستمرارية للإنتاج الاقتصادي ومدى الاعتماد على النفس والاستقلال عن الغير.

ولقد وافق الكونجرس الامريكي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ على قانون الصلاحيات الاقتصادية خلال الازمات الدولية «الذى يعطي للرئيس الأمريكي الحق في تجميد الودائع الدولارية الاجنبية لدى المصارف الامريكية خلال الأزمات دون الرجوع للكونجرس».

الاحتكارات الدولية :

لقد وقف العالم المسلم اليوم على حافة الهاوية بتفرقة اقتصادياً وبعده عن التكامل، فقد نقصت عوائد المواد الخام التي يعتبر الجنوب مصدراً أساسياً لها والتي يستهلك الشمال كمًا هائلاً فيها. فضلاً عن أن الشمال أخذ في زيادة انتاجه من المواد

الخام التي ليست وقفاً ـ كمورد من موارد الكون على الجنوب.

ومن الغريب ان الدول الصناعية تلجأ إلى تصعيد إجراءات الحماية أمام القليل من منتجاتنا الصناعية كالمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية التي تعطيها العمالة الرخيصة قدرة على المنافسة.

ولننظر إلى هذه الظاهرة في ١٩٧٤ بلغ فائض الدول النفطية ٦٠ بليون دولار تحملت الدول الصناعية عجزاً مقابلاً ٣٤ بليون دولار، وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ إلى ٢٠ بليون دولار. ولم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية في تحميل عجزها على الدول النامية فتوازنت وأصبح فائض الأوبك مكمله ممثلاً في عجز عند الدول النامية(١).

إن هيكل صادرات البلاد المسلمة تشكل السلع الزارعية والمواد الخام ٩٠٪ فتحولت شروط التجارة لصالح الدول الشمالية لمرونة الطلب على المواد الأولية وقلة مرونته على المواد الصناعية للشمال. ولقد انخفضت الأسعار النسبية بين الموارد الأولية والصناعية إلى ٢٠٪ فيما بين منتصف الخمسينات والسبعينات ونقص الصادر من المواد الأولية والصناعية إلى ٢٠٪ فيما بين منتصف الخمسينات والسبعينات ونقص الصادر من المواد الأولية ٥٪ وزاد الوارد من الصناعات ١٠٪ ولازالت هذه النسب تتحرك في غير صالح البلاد المسلمة.

والخلاصة أن استنزاف الأمة المسلمة اليوم بعد أن كان ظاهراً بالاستعمار أصبح اكثر نزفاً مع الاستقلال بهذه القيود الشيطانية التي كتم بها الغرب على أنفاسنا.

وفي داخل السوق العالمي ليست السلع هي التي تحدد بالدقة توزيع القدرات الإنتاجية وإنما القوى الاقتصادية التي تواجه إحداها الأخرى.

ومن الحقائق المعروفة جيداً أن القوى الاقتصادية المسيطرة على العالم الرأسمالي

---

(١) مأزق الاقتصاد العالمي د. حازم الببلاوي مجلة العربي إبريل ١٩٨١.

تطورت خلال العقود القليلة الماضية حتى أصبحت قادرة على تحديد شكل التبادل والعمليات الاقتصادية المتصلة به وفقاً لمصلحتها الذاتية وتحول القوى الاقتصادية الأضخم في مثل هذا التنظيم المتبادل لأغراضها الذاتية سواء في الصادرات أو الورادات.

ويزيد الوضع خطورة أن البلدان النامية مضطرة لأن تجري الجانب الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلدان الرأسمالية. كما أن تركيز رأس المال في أيدي القوى الرأسمالية يتسم بسيطرة مائة شركة ضخمة معظمها أمريكية على ٢٠٪ من الإنتاج الصناعي للعالم الرأسمالي. ولايزال هناك وضع أكثر تطرفاً يسود فروع الصناعة التي تنتج المواد الخام حيث ان ٧٥٪ من المصادر الطبيعية في البلاد الرأسمالية فى قبضة ثلاثين احتكاراً(١).

وقبل قيام الحرب العالمية الأولى، كان العالم يسير على قاعدة الذهب مما أدى إلى ثبات أسعار الصرف بين العملات على أساس الوزن. وكان التوازن الداخلي يخضع لمقتضيات التوازن الخارجي عن طريق دخول الذهب وحركته. ومنذ الأزمة العالمية حتى الحرب العالمية الثانية اضطربت أسعار الصرف بالخروج عن قاعدة الذهب.

ولم تستطع اتفاقية بريتون وودز التي وقعت في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ أن تستمر وقد كانت مهمتها أن تحافظ. على استقرار أسعار صرف العملات بتعهد من الدولة على أساس من الذهب. وتحول النظام إلى الأخذ حقيقة بقاعدة الدولار الذي كان قابلاً للصرف بالذهب لأنه عمله دولة قوية محل الذهب. ولم يكن ذلك الا للدولار المستند على الاقتصاد الأمريكي الذي لم تدمره الحرب العالمية الثانية. وقد ظل الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب لغير المقيمين حتي

---

(١) ص ٣٤ التنمية الاقتصادية في الدول النامية تأليف جوزيف بوجنار ترجتمة أحمد (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ألغي ذلك في أغسطس سنة ١٩٧١. وبذلك استمد الدولار قوته من كونه دين عام قصير الأجل (أذون خزانة) على الاقتصاد الأمريكي لحامله الحق في الحصول على قيمته سلعاً وأصولاً أمريكية. وهي حقوق طويلة الأجل. وكان ذلك مثار اعتراض ديجول في الستينات ثم التجاء فرنسا إلى تحويل دولاراتها إلى ذهب. وكان إيقاف تحويل الذهب في ١٩٧١ نهاية لنظام بريتون وودز وأخذت الدول في تعويم عملاتها وماتلى ذلك من فوضى.

والدول الإسلامية تحصل على الدولار من بيعها لسلع وخامات وأصول إلى أمريكا والدول الأوروبية.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة النقدية في تخفيض سعر الدولار لتحقيق مكاسب للاقتصاد الأمريكي على حساب مالكي الدولار. وأخذت الضغوط التضخمية تظهر خصوصاً مع حرب فيتنام. مما أفقد الدولار قيمته(١).

وفي ١٩٧٣/٢/١٢ خفضت قيمة الدولار ١٠٪ واستمر التخفيض ليصل إلى ٦٠٪ حتى سنة ١٩٧٩ وزاد إصدار أمريكا للدولار الورقي الذي ليس له احتياطي من الذهب فارتفع رصيد الدولار العالمي أقل من ٥٠٠ بليون في أوائل الستينات إلى ١٠٠٠ بليون سنة ١٩٨٠.

هذا كله حدث بعد إرتفاع أسعار البترول واسترداد العالم المسلم لحقه في ثمن سلعه بعد استغلال طويل. فقررت بعد وزارات مالية الدول الصناعية في مؤتمر روما سنة ١٩٧٤ التنازل عن تثبيت أسعار الصرف وتعديل اتفاقية صندوق النقد

---

(١) راجع: التعاون العربي وأفاقه في دعم نظام النقد الدولي ومواجهة مشاكله حسن النجفي مجلة النفط والتعاون العربي سنة ١٩٨٠.

الدولار المشكلة د. حازم الببلاوي مجلة العربي مايو سنة ١٩٧٨، يونية سنة ١٩٨١ النظام النقدي الدولي الراهن أساسه وأزمته د. أحمد جامع مجلة البنوك الإسلامية مايو ١٩٧٨.

الدولي بإتفاق عقد في جمايكا في نهاية سنة ١٩٧٦ تاركة للدول حرية اختيار نظام الصرف تثبيتاً أو تقويمًا.

ولقد حققت الولايات المتحدة لوجودها في هذا المركز العالمي مكاسب استغلالية بإصدارها للدولار الورقي وتخفيض قيمته من احتياطيات الدول الإسلامية الدولارية. فإنها لاتتكلف شيئاً غير قيمة الورق المطبوع عليه الدولار تماماً كما يفعل الاقطاعي حين سكه العملة بوزن أقل ليحصل على مايسمى حقوق السيد. وكما تفعل الدول مع شعبها في إصدار نقود ورقية تنخفض قيمة العملة وتحصل على إيراد من ثروات الناس التي خفضت بما يسمى اليوم حقوق السيادة.

ولاتمثل المساعدات المشروطة التي تعطيها الولايات المتحدة إلى الدول إلا قطرة من بحر الإيراد الحرام الذي تحصل عليه من عملتها الدولية إصداراً وتخفيضاً.

ولابد للعالم المسلم اليوم من جهد يرمي إلى تصحيح ميزان القوى في العلاقات الاقتصادية في النظام النقدي وإيجاد تعاون يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد قائم على المثل والمساواة وتكافؤ الفرص بعد هذه المعاناة الطويلة من الاستغلال واكل المال بالباطل وبخس العالم المسلم لأشيائه، وبعد تحملها لأضرار اقتصادية جسيمة دون أن تكون متسببة فيها.

إن العالم المسلم اليوم في حاجة إلى سياسة نقدية دولية تحميه من هذه السرقات المنظمة. ولابد من التعاون بين البنوك المركزية الإسلامية في مواجهة المؤسسات الدوليةوسطوة عملات الدول الكبرى. ثم إن إنشاء صندوق نقد إسلامي يعكس التعاون في الحقل النقدي بهدف الوصول إلى وحدة نقدية إسلامية تحمي الأمة من مخاظر التقلبات النقدية العالمية وتبعية العملات الأجنبية. وتسخير هذه السياسة النقدية لخدمة الأغراض التنموية وتنشيط التجارة الخارجية بينها والإسراع في التكامل الاقتصادي بين بلدانها.

وحدة الأمـــة :

إن قضية التنمية في العالم المسلم في الحقيقة قضية تبعية للسوق الدولي وعلاجها التكامل الاقتصادي للأمة المسلمة قبل أن تكون قضية خلل هيكلي توصف له الاشتراكية.

إن مانحتاجه فعلاً هو كيان اقتصادي كبير يستفيد من تنوع موارده واستغلال فائضه وتقسيم العمل فيه. وهذا لن يتوفر إلا بتحرير الإرادة الاسلامية ونبذ التبعية السياسية والتحـرر من كل أشكـال السيطرة الاجنبية، ثم إحسـاس بالمخـاطر المحيطة بالأمة المسلمة تنكر معه الذات وتنبذ الأهواء والطموحات الفردية والمحلية والقومية.

وإنه لابد من إيجاد قوة متحدة في سوق المساومة الدولية أمام احتكار المشترين للمواد الخام والمحتكرين لبيع المواد الصناعية.

ولابد من إيجاد صناعات تقوم على المواد الخام كبديل يجعل عرض هذه السلع اكثر مرونة بدلاً من هذا العرض غير المرن الذي يؤدي إلى إنخفاض سعر صادراتنا.

ولابد من إيجاد صناعات بدائل للاستيراد ليصبح الطلب على مصنوعات الدول الغربية اكثر مرونة بدلاً من الطلب غير المرن الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار واردتنا.

ولابد من وجود سوق كبير يتخطى الأسواق لضيقة لكل دولة والتي لاتسمح بقيام الصناعات الكبيرة. فبعض الدول يملك المواد الأولية ولايملك اليد العاملة الماهرة والبعض يملك اليد العاملة ولايملك رأس المال الذي يشغلها والبعض يملك المال ولايمكن استثماره.

إن جميع مقومات ومستلزمات التنمية وضمان استمرارها لايتيسر إلا في سوق واحـدة تجمع الأمة المسلمة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة ثم إن الله سبحانه وتعالى لم يقسم العالم يوم خلقه إلى قطاعين متقدم ومتخلف وأغدق على

وحدة الأمـــة :

إن قضية التنمية في العالم المسلم في الحقيقة قضية تبعية للسوق الدولي وعلاجها التكامل الاقتصادي للأمة المسلمة قبل أن تكون قضية خلل هيكلي توصف له الاشتراكية.

إن مانحتاجه فعلاً هو كيان اقتصادي كبير يستفيد من تنوع موارده واستغلال فائضه وتقسيم العمل فيه. وهذا لن يتوفر إلا بتحرير الإرادة الاسلامية ونبذ التبعية السياسية والتحرر من كل أشكال السيطرة الاجنبية، ثم إحساس بالمخاطر المحيطة بالأمة المسلمة تنكر معه الذات وتنبذ الأهواء والطموحات الفردية والمحلية والقومية.

وإنه لابد من إيجاد قوة متحدة في سوق المساومة الدولية أمام احتكار المشترين للمواد الخام والمحتكرين لبيع المواد الصناعية.

ولابد من إيجاد صناعات تقوم على المواد الخام كبديل يجعل عرض هذه السلع اكثر مرونة بدلاً من هذا العرض غير المرن الذي يؤدي إلى إنخفاض سعر صادراتنا.

ولابد من إيجاد صناعات بدائل للاستيراد ليصبح الطلب على مصنوعات الدول الغربية اكثر مرونة بدلاً من الطلب غير المرن الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار واردتنا.

ولابد من وجود سوق كبير يتخطى الأسواق لضيقة لكل دولة والتي لاتسمح بقيام الصناعات الكبيرة. فبعض الدول يملك المواد الأولية ولايملك اليد العاملة الماهرة والبعض يملك اليد العاملة ولايملك رأس المال الذي يشغلها والبعض يملك المال ولايمكن استثماره.

إن جميع مقومات ومستلزمات التنمية وضمان استمرارها لايتيسر إلا في سوق واحدة تجمع الأمة المسلمة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة ثم إن الله سبحانه وتعالى لم يقسم العالم يوم خلقه إلى قطاعين متقدم ومتخلف وأغدق على

القطاع الأول وقتر على الثاني. وإنما أفاض نعمه على الجميع وجعل مدار تسخيرها على الجهاد في تعميرها.

لقد ظلت أراضي الولايات المتحدة الأمريكية تنطوى على موارد ثروة طبيعية ثروتها كثيرة غير أن هذه الموارد لم تساعد الهنود الحمر على الخروج من التخلف. ولم يمنع نقصان بعض الموارد الطبيعية من اليابان لتكون في مصاف الدول المتقدمة. وبذلك نستطيع أن نضع الاجتهاد في تعمير الأرض كسبب رئيسى ثان للتنمية والخلاص من التخلف.

ورغم هذه الثروة الوفيرة والجهد الشاق في دول الغرب والشرق سواء فلا زالت هناك مشكلة مستعصية تجعل اقتصادها عرضة للتخبط والأزمات والضياع بل تجعل مستقبل الرخاء المادي للبشر عرضة للانهيار تحت وطأة الممارسة المنحرفة من احتكار وربا وأكل مال بالباطل وصراع وكبت واستكبار، قلب البشر إلى وحوش يأكل الكبير الصغير ويوشك الاصطدام بين الكبار أن يفني العمران والتقدم. وبذلك نضع السبب الرئيسي الآخر الذي يضمن سلامة واستمرار التنمية في طاعة الله تعالى وإتباع منهجه.

إننا نعود مرة أخرى إلى مابدأنا به بحثنا، فالمشكلة الاقتصادية هي بالتحديد تتعلق بالجهد والمنهج.

ليس هناك فعلاً أزمة فى الموارد وإنما في الجهد الانساني، ولاشيء يتم في الاقتصاد دون جهد وتضحية.

ولن يتم بذل الجهد وحسن توزيعه مالم يكن العائد مجزياً يولد حافزاً قوياً للعمل وهذا يرتبط بالنظام الذي يعيش في ظله المجتمع الاقتصادي.

ولاشك أنه من أشكال النظام البالغة الحيوية كما رأينا الضرورة الماسة للوحدة. ورغم أن توينبي يجنح إلى العلمانية ويبشر بها فإنه قال:

«غير أن هناك بطبيعة الحال آراء ونظمًا أخرى غربية نشك فى اعتبارها نعمًا ،

وأحدها القومية الغربية، فالأتراك، وغيرهم كثير من الشعوب الاسلامية قد أصابتهم عدوى الروح القومية بشدة، كما تأثروا بآراء غربية أخرى منها المفيد ومنها الضار. وعلينا أن نسأل أنفسنا عن نتيجة دخول هذا المثال السياسى الغربي المتسم بضيق الأفق إلى عالم اسلامي ورق التقليد بأن كل المسلمين إخوة بسبب دينهم المشترك برغم الاختلاف في الجنس واللغة ومكان الإقامة، وفي عالم قضى فيه تقدم التكنولوجيا الغربية على المسافات بين البلدان، كما يتحتم على أسلوب الحياة الغربية أن ينافس أسلوب الحياة الروسية لكسب ولاء البشر في عالم كهذا يبدو أن التقليد الإسلامي لأخوة الإنسان مثال أعلى أفضل لمواجهة حاجة العصر الاجتماعية من التقليد الغربي للاستقلال والسيادة لعشرات من القوميات المنفصلة. وفي هذا الموقف الجديد الذي يجد العالم الغربي نفسه فيه منذ الحرب العالمية الثانية نرى أن تقسيمه داخلياً إلى نحو أربعين دولة وقومية مستقلة ذات سيادة يهدد بسقوط البيت المنقسم على ذاته. ومع ذلك، فمازال الغرب يحتل مكانة عالية تكفي لأن تجعل «فيروس القومية» يظل معدياً والمأمول أن يوقف انتشار هذا المرض السياسى الغربي في العالم الإسلامي على أية حال بفضل قوة الشعور الإسلامي التقليدي بالوحدة. ذلك لأن الوحدة العالمية السياسية والاجتماعية ألزم بكثير لنا ولنجاتنا الآن في هذا العصر الذري مما كانت فيما مضى)(١).

وصدق الله العظيم :

﴿وإنَّ هَذه أمتكُمْ أمةً وَاحدةً وأَنْا رَبكُمْ فاتقونِ فَتَقَطَّعُواْ أَمرهُمْ بَينَهُمْ زُبراً كلُّ حزبٍ بمْا لديهمْ فَرِحُونَ، فَذَرهُمْ فِي غَمرَتِهمْ حَتَىٰ حِيْنٍ، أَيحسَبُونَ أَنَّمَا نُمدهُمْ بهِ

---

(١) العالم والغرب أرنولد توينبى ترجمة روفائيل جرجس مراجعة على أدهم ص ٣١، ٣٢ الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

مِنْ مالٍ وبنينَ، نُسارِعُ لهمْ في الخيراتِ بلْ لايَشعرونَ ، إِنَّ الذينَ همْ مِنْ خَشيةِ رَبِهِمْ مُشفِقُونَ، وَالذينَ هُمْ بِآياتِ رَبهِمْ يؤمنونَ، وَالذينَ هُمْ بِربهِمْ لايُشركونَ، والذينَ يُؤتُونَ مَاآتَواْ وَقُلوبُهُمْ وَجِلةٌ أَنَّهُمْ إِلى رَبهِمْ رَاجِعُونَ، أُولئِكَ يُسارِعُونَ فِي الخَيراتِ وَهُمْ لَهَاْ سَابِقُونَ﴾. (١).

(١) سورة المؤمنون آية ٥٢ إلى ٦١.

خاتمـــة :

إن شريعة الله في القرآن هي سنة الوجود الإنساني كما إن نواميس الكون هى سنة الوجود المادي وهي كلها الحق من عند الله ﴿تَنْزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ إِنَّـا أَنـزَلْنَآ إِليكَ الكِتَابَ بِالحقِّ فَاعبدِ اللهَ مُخلِصاً لَهُ الدِّينَ ألا للهِ الدِينُ الخَالصُ وَالذينَ اتخذُواْ مِنْ دُونِهِ أَولياءَ مَانَعبدُهُمْ إِلاَّ لِيقَرِبُونَآ إِلىٰ اللهِ زلفىٰ إِنَّ اللهَ يَحكمُ بَينَهم فِيْ مَاهُم فِيهِ يَختَلِفُون إِنَّ اللهَ لايَهدي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كفارٌ، لَو أَرَادَ اللهُ أَنْ يَتَخِـذَ وَلَـداً لاصـطَفىٰ مِمَّا يَخلقُ مَايَشَـاءُ سُبحَـانَهُ هُوَ اللهُ الوَاحِدُ القَهَارُ، خَلقَ السمٰوٰاتِ والأَرضَ بِالحقِّ يُكوِّرُ الليلَ عَلىٰ النهارِ وَيُكورُ النَهارَ عَلىٰ الليل وسخرَ الشمسَ والقمرَ كلٌ يجريْ لأجلٍ مسمّى أَلا هوَ العزيزُ الغفارُ﴾(١).

فالحق هو قانون الكون إذا سار عليه انتظم وإذا خرج عنه تفتت وإنهار ﴿ولو اتبعَ الحقُّ أهواءَ هُمْ لَفَسَدتِ السَمَوٰاتُ والأَرضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾. (٢).

والحق هو قانون الإنسان إذا أسلم له اهتدى وسعد، وإذا انحرف عنه شقى وتعس تماماً كما يتفتت الكوكب حين يخرج عن مداره ﴿فإِمَّآ يأتينَّكُمْ منِّي هدىً فمنْ اتبعَ هدايَ فلا يضلُّ ولايشقىٰ ومنْ أعرضَ عنْ ذكريْ فإنَّ لهُ معيشةً ضنكاً﴾(٣).

هذا هو الأساس الذي يقوم عليه النظام العام في أمة الإسلام وهو قاعدة العمل الصالح التي تؤسس عليها حضارة الإسلام، والعمل الصالح هنا في شريعة القرآن ليس هو الشعـائر فحسب أو الأخلاقيات فحسب وإنما هو كل أعمال الحياة في المصنع وفي المسجد في المدرسة وفي المعمل حيث توجه نشاطات الحياة كلها بشريعة الله ابتغاء وجه الله.

---

(١) سورة الزمر آية ١ ـ ٥.

(٢) سورة المؤمنون آية ٧١.

(٣) سورة طه آية ١٢٣ ـ ١٢٤.

والحضارة في التفسير القرآني ليست هى التقدم المادي لأن الله يعطي الدنيا لمن يحب ومن لايحب، وقد تنتفخ الجاهلية بالرفاهية والترف وقد يوجد معها بعض نماذج محدودة من الأخلاق، ولأن فطرة الإنسان مجبولة على الخير ولا يمكن للجاهلية ان تستنفدها جميعاً، إلا أنه من المؤكد أن ذلك إلى زوال، لأن الأصول التي بنيت عليها الحضارة ينخر فيها الانحلال فلا بد أن تنهار وهي نتيجة قد لاتظهر في أول الطريق ولكنها تظهر حتمًا في نهايته ﴿أفلمْ يسيرُواْ فِي الأرضِ فينظرُواْ كيفَ كانَ عاقبةُ الذينَ منْ قبلهمْ كانُواْ أكثرَ منهُمْ وأشدَّ قوةً وآثاراً في الأرض فما أَغنَىٰ عَنْهُمْ مَاكَانُواْ يَكسِبُونَ، فَلَمَّا جاءتْهُمْ رُسلُهُمْ بالبينات فرحواْ بِمَا عندَهُمْ منَ العلمِ وحاقَ بهِمْ ماكـانُـواْ به يستهزئونَ فلمَّا رَأَواْ بَأسَنَا قَالُواْ آمنَّا بِالله وَحدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشركِينَ، فَلمْ يَكُ يَنفعُهُمْ إِيمانُهُمْ لَمَّا رَأواْ بَأسَنَا سُنةَ الله التي قَدْ خَلتْ فِي عِبادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الكَافِرُونَ﴾(١)

والقيم الإيمانية مرتبطة تماماً بالسنن الطبيعية لأنها كلها سنة الله في الأرض فالذنوب تهلك أصحابها تماماً كما يهلك الوباء أهله فهى تؤدي إلى الدمار على المستوى الفردي وعلى المستوى الاجتماعي، إما بقارعة من الله وإما بالانحلال البطيء الذى ينخر في جسد الأمة. وهاهي حضارة الغرب تبين كيف يفعل بها الانحلال الخلقي والترف اللهو، فهى تنهار في مواخير باريس كأن حضارة الغرب تبين أن حضارة روما قد ماتت في مواخيرها ونابلي رغم ماكان من مظاهر القوة والترف. وإتباع سنة الله في عمارة الدنيا إذن هو مدلول الحضارة النامية الباقية والذنوب هي مؤشر الانهيار الحضاري ونكسته ﴿وأَنِ احكُمْ بَينهُمْ بِمَا أَنزلَ الله وَلاتتبع أَهوَاءهُمْ وَاحذرْهُمْ أَنْ يَفتنوكَ عَنْ بَعضِ مَا أنزلَ اللهُ إِليكَ فَإِنْ تَولواْ فَأعلمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ ببعضِ ذُنوبِهِمْ وَإِنَّ كَثيراً مِنَ الناسِ لفاسقونَ، أَفحُكمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبغُونَ وَمَنْ أَحسَنُ مِنَ اللهِ

(١) سورة غافر آية ٨٢ ـ ٨٥.

حُكماً لِقوم يُوقِنونَ﴾ (١) ﴿أَلَمْ يَرواْ كَمْ أهلكنَاْ مِنْ قبلِهِمْ مِنْ قرنٍ مكنَّاهُمْ فِيْ الأرضِ مَا لَمْ نُمكِّنْ لَكُمْ، وَأرسَلنَاْ السماءَ عَليهِمْ مِدرَاراً، وَجَعَلنَاْ الأَنهَارَ تَجرِيْ مِنْ تَحتِهِمْ فَأهلَكنَاهُمْ بِذنُوبِهِمْ وأنشَأنَاْ مِنْ بَعدِهِمْ قَرناً آخَرِينَ﴾. (٢)

ولكن المادة في الإسلام ليست محتقرة ولامنبوذة لأنها جزء من كيان الانسان وهي جزء من بنية الوجود وهي موضوع الابتلاء وحقل الخلافة. ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ الله التي أَخرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَيِبَاتِ مِنَ الرِزقِ قُلْ: هِيَ لِلذينَ آمنواْ فِي الحياةِ الدُّنيا، خَالصةً يَومَ القِيامَة﴾(٣).

فالمنهج القرآني منشىء للإبداع المادي على أساس القيم الايمانية فإذا انفصل عن القيم الإيمانية كانت النكسة والانهيار ﴿وَلوْ أَنَّ أَهلَ الكِتابِ آمنواْ واتقواْ لكفرْنَاْ عنْهُمْ سيئاتِهِمْ ولأدخلناهُمْ جناتِ النعيمِ، ولو أنَّهُمْ أقاموا التوراةَ والانجيلَ وَمَا أنزلَ إليهِمْ منْ ربهِمْ لأكلواْ مِنْ فَوقِهِمْ وَمِنْ تَحتِ أَرجُلِهِمْ﴾ (٤). ﴿فَقُلتُ استغفرواْ ربكُمْ إنهُ كانَ غَفاراً يُرسلِ السماءَ عَليكُمْ مِدرَاراً وَيمدِدْكُمْ بِأموالٍ وَبنينَ وَيجعلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيجعَلْ لَكُمْ أَنهَاراً﴾(٥).

إن مقياس المدنية الغربية الحديثة مادي بالطبع، فالتفوق المادي هو الذى يسجل درجة أي دولة في التقدم أو التأخر، لكن هذا المقياس يتباين من وجهة نظر الرأسمالية عنه من وجهة النظر الشيوعية وان اتفقتا في النوع.

فالدولة الرأسمالية مقياس تقدمها أو تأخرها هو الدخل السنوي بالنسبة للفرد،

---

(١) سورة المائدة آية ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) سورة الانعام آية ٦.

(٣) سورة الاعراف آية ٣٢.

(٤) سورة المائدة آية ٦٥ ـ ٦٦.

(٥) سورة نوح آية ١٠ ـ ١٢.

فالدول التي يزيد دخل الفرد فيها عن كذا دولار في السنة تعتبر دولة متقدمة والتي تقل عن ذلك تعتبر دولة متخلفة، وبهذا ينقسم العالم إلى قسمين دولة متقدمة وتشمل الثلث أما الثلثان فهم دول التخلف تقريباً.

وفي الدولة الشيوعية نجد ان المقياس يرتبط بالمذهب أي يرتبط بصورة قوى وعلاقات الإنتاج. ومراحل التطور وضعها الشيوعيون على درجات تبدأ بالمشاعية حيث الصيد إلى الرق والإقطاع حيث الزراعة إلى الرأسمالية حيث الصناعة وأخيراً يصل إلى أعلى مراحله في الاشتراكية الماركسية. وعلى حسب وضع أي دولة في هذه الأطوار يكون مدى تقدمها أو تخلفها.

إلا أن مقياس الحضارة الإسلامية غير هذا. إن مقياسها هو تقوى الله وطاعته، إنها النمو المادي في إطار القاعدة الإيمانية، أو قل هي خضوع البشر المستخلفين في الأرض لله خضوعاً يشمل الروح والمادة والفرد والمجتمع والدولة والعالم أجمع ومادون ذلك فهو الجاهلية.

ومن هذه الزاوية لاتعتبر الأمة المسلمة متحضرة إذا ماكانت ذليلة فقيرة، ولا يمكننا أن نعتبر أوروبا متحضرة وهي تشرك بالله وتستعبد العباد وتسرق الأرزاق، ولايمكن لأمريكا أن تكون دولة متحضرة وهي تحاد الله وتعصيه وتستغل وتحتكر وتفرق بين السود والبيض، وكذلك روسيا مهما بلغت من نمو مادي حيث أن كفرها بالله وإنحلال القيم والأخلاق سيوردها موارد التلف، فالحضارة ليس معناها النمو المادي فحسب وليس معناها النمو الروحي فحسب فلا هي مادية ولاهي رهبانية، إنها الإسلام أي الإذعان لله فتعمر الأرض بالأسلوب الذي أمر به سبحانه وتعالى، وهذا مفهوم الخلافة الذي خلق الإنسان ليقوم به.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

انتهى الكتاب بانتهاء الجزء الثاني
والحمد لله رب العالمين

كتب أخرى للمؤلف تطلب

من دار البيان العربي / بجدة

١ـ مبادىء الأقتصاد الكلي	للدكتور/ محمد عبد المنعم عفر وآخرين
٢ـ مبادىء الأقتصاد الجزئي	للدكتور/ محمد عبد المنعم عفر وآخرين
٣ـ اقتصاد الوطن العربي	للدكتور/ محمد عبد المنعم عفر
٤ـ النظام الأقتصادي الاسلامي	للدكتور/ محمد عبد المنعم عفر
٥ـ التنمية الأقتصادية لدول العالم الأسلامي	للدكتور/ محمد عبد المنعم عفر
٦ـ أصول الأقتصاد الأسلامي جـ١	دكتور محمد عبد المنعم عفر، والاستاذ/ يوسف كمال

تحت الطبع

الأقتصاد الاسلامي (٤) أجزاء تصدر تباعاً إن شاء الله

روجع هذا الكتاب من قبل

رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد

الادارة العامة

لشؤون المصاحف و مراقبة المطبوعات

تحت رقم ١٤٢

تاريخ ١٨ محرم ١٤٠٥ هجرية